بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

التقرير السنوي

الثامن والثلاثون

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة

2016

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة
التقرير السنوي الثامن والثلاثون

kfh.com 180 3333

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فإِن لم تَفْعَلُواْ
فَأْذَنُواْ بِحَربٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوالِكُمْ لاتَظْلِمُون ولاَ تُظْلَمُونَ (٢٧٩)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٢٧٨-٢٧٩

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نوّاف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ

جابر مبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

المحتويات

08	لمحة عن مجموعة "بيتك"
10	كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة
12	أعضاء مجلس الإدارة
18	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
19	أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
21	التطورات الاقتصادية
23	كلمة الرئيس التنفيذي وأبرز إنجازات العام
27	الأداء المالي المجمع
28	الإدارة التنفيذية
37	تقرير الحوكمة
52	إدارة المخاطر والحوكمة
55	إفصاحات معيار كفاية رأس المال
73	البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات
137	دليل حوكمة "بيتك"

بيت التمويل الكويتي

شارع عبدالله المبارك - المرقاب - الكويت

ص. ب 24989 الصفاة

13110 الكويت

هاتف: 1800700 965+

فاكس: 22455135 965+

برقياً: بيت مال كي ت

corp@kfh.com

www.kfh.com

@KFHGroup

@KFHGroup

Kuwait Finance House (KFH)

لمحة عن

مجموعة
”بيتك“

لمحة عن مجموعة "بيتك"

العمليات الدولية المتكاملة

تقود مجموعة "بيتك" التمويل الإسلامي عالمياً، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وتعمل في مناطق عدة حول العالم، ولديها أكثر من 480 فرعاً مصرفياً وأكثر من 990 جهاز سحب آلي وحوالي 15,370 موظفاً.

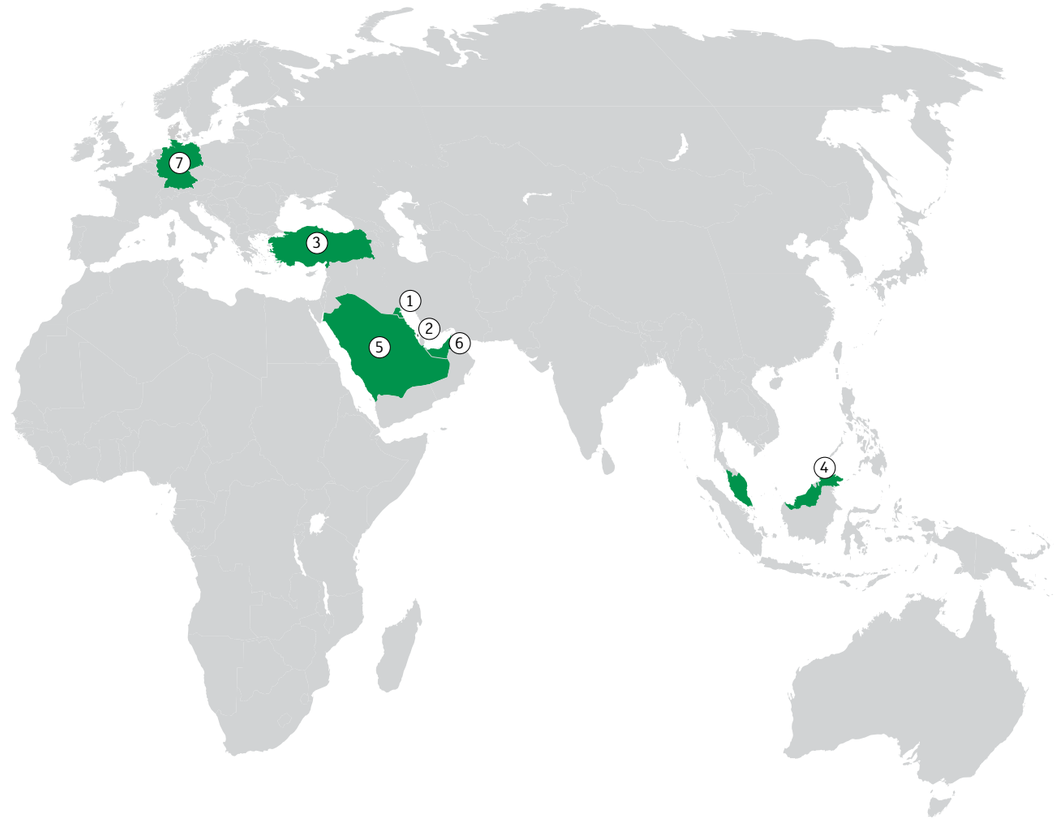

- يعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" أول بنك إسلامي في دولة الكويت، تأسس في عام 1977 وأصبح اليوم أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، وواحداً من أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي.
- من كبار مساهمي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر (ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة).
- بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية مسجلة ومدرجة في بورصة الكويت بإسم "بيتك".

1- بيت التمويل الكويتي – الكويت
2- بيت التمويل الكويتي – البحرين
3- البنك الكويتي التركي للمساهمة - تركيا
4- بيت التمويل الكويتي - ماليزيا (برهاد)
5- بيت التمويل السعودي الكويتي - السعودية
6- البنك الكويتي التركي للمساهمة - دبي
7- كي تي بنك ايه جي – المانيا

رؤيتنا

قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية مستدامة، والأعلى ثقة في العالم

رسالتنا

تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء
مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالمؤسسة

قيمنا

الريادة والابتكار..
الشراكة وتحمل المسئولية..
بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسرني بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة «بيت التمويل الكويتي» أن أعرض لحضراتكم التقرير السنوي لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» لعام 2016.

تميّز عام 2016 بوجود الكثير من التحديات التي واجهتها المنطقة بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وذلك في ظل تطورات اقتصادية ونفطية وجيوسياسية غير مسبوقة، ظهرت بشكل واضح في أداء الأسواق المالية مما أدى إلى ضعف محركات النمو الاقتصادي المحلي والعالمي، وتدني الثقة في أداء الاقتصاد الأوروبي، وخاصة بعد الخروج المفاجئ لبريطانيا من المجموعة الأوروبية، فضلاً عن زيادة عمق التباطؤ الاقتصادي في الصين مما زاد من انخفاض أسعار السلع الأولية والنفط، واستمرار تشديد السياسة النقدية الأمريكية بسرعة تفوق التوقعات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد كنا بجانب عملائنا حيث أثبتت مجموعة «بيتك» مرونة في نموذج أعمالها كرائدة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وواصلت تحقيق نمو قوي ساهم في ثبات واتزان أدائها، وتمكنت من إدارة المخاطر بحكمة وكفاءة.

وقد كان عام 2016 حافلاً بالإنجازات لمجموعة «بيتك» حيث استطاعت المجموعة تحقيق نتائج ملموسة وعوائد مجزية للمساهمين وحافظت على المكانة المتميزة لعمليات المجموعة محلياً واقليمياً ودولياً لترتفع أرباح مساهمينا إلى 165.2 مليون دينار كويتي بنسبة نمو قدرها 13.3% مقارنة بالعام الماضي، كما حققنا أيضاً تقدماً ملموساً فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق المساهمين.

وقد واصلت المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قفزاتها التصاعدية من خلال تعزيز الربحية، ورفع معدل كفاية رأس المال ليصل إلى 17.88% وهو أعلى من المعدلات المطلوبة من الجهات الرقابية والبالغة 15%، كما التزمنا بمعايير بازل ومعدلات سيولة ثابتة، وهو ما أهلنا للتعامل مع تحديات وتقلبات الأسواق والمتطلبات الرقابية المستقبلية والمتوقعة.

ويرجع هذا الأداء المتوازن إلى التواصل الإيجابي على مستوى المجموعة، والتنفيذ المتقن والفعال لاستراتيجيتنا الموحدة التي اعتمدت على الترابط والاتصال، والتنسيق بين أطرافها سواء في مركزها الرئيسي أو في البلدان المختلفة التي نتواجد فيها، في تركيا والبحرين وماليزيا وألمانيا والمملكة العربية السعودية وغيرها، من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الناجحة والتي كانت الركيزة الأساسية لتعزيز الحوكمة والخدمات المصرفية على مستوى المجموعة.

وقد قمنا خلال العام بسلسلة من الإجراءات لتحسين فعالية الاتصال اليومي وضمان انسياب المعلومات على مستوى المجموعة، وتقديم حلول جديدة ومبتكرة للعملاء، من خلال طرح عدد من صناديق الاستثمار داخل الكويت وخارجها، حيث تمكنا من طرح صندوق الصكوك بعائد متغير وبالدولار الأمريكي، وكذلك صندوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 2016 زادت إيرادات التمويل لتصل إلى حوالي 718 مليون دينار، وتمكنا بفضل الله من تحقيق أرباح صافية للمساهمين وصلت إلى 165.2 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 32.01 فلساً، كما نما إجمالي الموجودات ليصل إلى حوالي 16.5 مليار دينار، كما بلغت ودائع عملاء «بيتك» 10.7 مليار دينار، أيضا انخفض إجمالي مصروفات التشغيل للعام الثاني على التوالي وبمبلغ 35.5 مليون دينار بنسبة انخفاض 11%، والتي انخفضت بمبلغ 31.5 مليون دينار وبنسبة انخفاض 8% في عام 2015 عن عام 2014، وتعكس هذه الأرقام وضعاً مالياً قوياً خلال فترة صعبة مرت على الاقتصاد المحلي والعالمي، وعملت المجموعة بجد للمحافظة على أصول «بيتك»، والوصول به إلى أفضل النتائج المالية.

وفي مجال إدارة الأصول استطعنا ولله الحمد تعزيز أرباح استثماراتنا بعد جهود استمرت على مدى ثلاثة أعوام مضت، من خلال شركة بيتك كابيتال وإعادة هيكلة استثماراتنا وتحسين جودة أصولنا، مما أدى إلى تحسين معدلات كفاية رأس المال وهذا كله يتوافق مع استراتيجيتنا للتركيز على الأعمال البنكية وتنمية الأعمال المصرفية الأساسية.

ونحن إذ نلتزم بتحقيق عائد متميز للمساهمين على المدى الطويل، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 17% وتوزيع أسهم منحة بنسبة 10%، وتوزيع عائد على الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1) أرباح المودعين

نوع الحساب	2016	2015
ودائع استثمارية "الخماسية"	%2.40	%2.35
ودائع استثمارية "المستمرة"	%2.20	%2.15
ودائع استثمارية "السدرة"	%1.50	%1.50
ودائع استثمارية "الديمة" (6 أشهر)	%1.425	%1.30
حسابات التوفير الاستثمارية	%0.65	%0.73

وقد استطعنا تحقيق نجاح واضح في قيادة الحصة السوقية للبنوك الإسلامية من خلال تمويل بعض المشروعات العملاقة في الكويت، ومنها المشاركة في برنامج إصدارات الدين العام الذي تمثل قيمته 700 مليون دينار، كما مولنا مشروع الوقود البيئي لشركة البترول الوطنية الكويتية وهو أكبر تمويل مصرفي في تاريخ الكويت، وتبلغ حصة البنوك الإسلامية بقيادة «بيتك» نحو 490 مليون دينار، كانت فيها حصة المجموعة نحو 275 مليون دينار مع توزيع الباقي على البنوك المحلية الإسلامية.

ونجح بيت التمويل الكويتي –تركيا (بيتك –تركيا) في إصدار أكبر صفقة صكوك إجارة للقطاع الخاص على مستوى السوق التركي بقيمة 300 مليون ليرة، كما أصدر صكوكاً أخرى لتعزيز وضعه الرأسمالي بقيمة 350 مليون دولار أمريكي «الشريحة الثانية» وتبلغ مدتها 10 سنوات بعائد 7.9% .

وقد مول «بيتك– البحرين» مشاريع عدة كان على رأسها مشروع «مراسي البحرين» الذي تبلغ قيمته نحو 3 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى مشروع ديرة العيون الذي تجاوزت قيمته 730 مليون دولار أمريكي لإنشاء أكثر من 3 آلاف وحدة سكنية في مملكة البحرين الشقيقة، كما نجحنا في افتتاح مجمع وادي السيل التجاري، وهو المشروع الأول من بين ثلاثة مشاريع أخرى تنفذها إحدى الشركات التابعة للمجموعة.

وخلال العام حصلنا على العديد من الجوائز المصرفية المتميزة، كان أبرزها جائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الخليج» و«أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع» من مجلة غلوبال فاينانس العالمية Global-Finance، كما حصد «بيتك» جائزة مرموقة من مجموعة «IFN» (إسلاميك فايننس نيوز) العالمية عن أفضل بنك إسلامي بالكويت لعام 2016، أيضاً حصل على جائزة «أفضل بنك إسلامي لعام 2016» ضمن جوائز التمويل الإسلامي العالمية GIFA، وجائزة «أفضل خدمة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة» من مجلة بانكر ميدل إيست، هذا بالإضافة إلى جوائز أخرى عدة نالها «بيتك» خلال العام تقديراً لمختلف أعماله ونشاطاته.

وتم تصنيف "بيتك" خلال عام 2016 من قبل وكالات التصنيف العالمية بتقييمات ائتمانية كما هو وارد بالجدول التالي:

جدول (2) التقييمات الائتمانية الممنوحة لـ "بيتك" في عام 2016

وكالة التصنيف	بعيد المدى	قصير المدى	رؤية مستقبلية
Fitch	A+	F1	مستقرة
Moody's	A1	P-1	سلبية
Standard & Poor's	A-	A-2	سلبية

وفي عام 2016 قمنا بتوسيع برامجنا للمشاركة في المجتمع المحلي حيث قدم «بيتك» إلى بيت الزكاة 7,5 مليون دينار، مساهمة منه وإيماناً بأهمية أداء فريضة الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية والتي تخدم المجتمع وتبرز الجانب الإنساني لأعمالنا، فضلاً عن الأنشطة التي تهدف إلى تنمية المجتمع على المستوى التعليمي والصحي والاهتمام بالبيئة ودعم المبادرات الشبابية وغيرها من القطاعات الحيوية.

وبما أن التكنولوجيا والابتكار أولوية لدينا فقد قمنا بترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتوسيع دائرة الحلول المصرفية باستخدام أحدث الوسائل وعبر الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتقديم الخدمات الرقمية الجديدة للعملاء جنباً إلى جنب مع خدماتنا المباشرة عبر فروعنا المصرفية التي وصل عددها إلى أكثر من 480 فرعاً بالإضافة إلى أجهزة الصرف الآلي المنتشرة حول العالم في إطار تطوير برامج تصنيف العملاء بشكل جديد ومبتكر.

أما على مستوى تشجيع الابتكار والتطوير، فقد قام «بيتك» بتعزيز إنجازاته في هذا المجال، وذلك من خلال تطبيق العديد من المبادرات منها إعادة إطلاق موقع بيتك kfh.com والذي يحتوي على الكثير من التحسينات والمميزات ليظهر بحلة جديدة، كما ساهم مركز الابتكار في «بيتك» على تعزيز الإبداع والتطوير على مستوى المجموعة، حيث أطلقت مسابقة على مستوى الموظفين أثمرت عن العديد من الأفكار والمنتجات الجديدة، وتم تكريم أفضل عشرة ابتكارات في خمس بلدان مختلفة تتواجد فيها المجموعة.

وعزز البنك دوره في التواصل مع المجتمع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتي يزيد عدد متابعي البنك فيها عن 600 ألف متابع، وذلك بتوظيفها في خدمة العملاء على مدار الساعة، وترويج المنتجات والخدمات بأسلوب تقني متميز يواكب الحياة العصرية.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنتقدم بالشكر إلى كل مساهمينا وعملائنا على دعمهم المستمر، ولدينا الثقة أن نستمر إن شاء الله في تحقيق عوائد مجزية للمساهمين والمودعين. كما انتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والامتنان لجميع موظفينا على مستوى المجموعة وكذلك أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لما قدموه من جهد متواصل وعمل بناء.

وختاماً يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير، إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الصباح حفظه الله ورعاه، والشكر موصول إلى سعادة الدكتور/ محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي، وكافة الجهات الرقابية على مؤازرتهم المتواصلة للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

والله ولي التوفيق....

حمد عبد المحسن المرزوق

رئيس مجلس الإدارة

التقرير السنوي 2016 - أعضاء مجلس الإدارة

السادة أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق

رئيس مجلس الإدارة منذ مارس 2014

رئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الحوكمة

حاز على درجة الماجستير في التمويل الدولي وإدارة الأعمال من جامعة كليرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987 وعلى درجة البكالوريوس في هندسة النظم الصناعية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1985.

عضو مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت منذ عام 2002 ورئيساً للاتحاد منذ عام 2010 وحتى عام 2016، عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2003 وحتى عام 2014، كما أنه عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ عام 2007 وحتى عام 2016، وكان قد شغل منصب عضو مجلس الأمناء في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ما بين عام 2004 حتى عام 2009، كما كان عضواً في مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية منذ عام 2003 حتى عام 2010.

لديه خبرة مصرفية ومالية في دولة الكويت وخارجها تفوق الثلاثين عاماً، إذ تولى مهام قيادية عدة في مؤسسات مصرفية ومالية ورقابية، فكان رئيساً لمجلس إدارة البنك الأهلي المتحد – الكويت – منذ عام 2002 حتى يناير 2014، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد في كل من المملكة المتحدة منذ عام 1998 حتى يناير 2014 وفي جمهورية مصر العربية في الفترة من عام 2006 حتى يناير 2014 ، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد – البحرين – منذ عام 2000 حتى يناير من عام 2014، وتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي – عمان – في الفترة من عام 2007 حتى مطلع عام 2014، وعمل نائباً لرئيس مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي في عام 2006 وحتى بداية عام 2014.

كما تولى منصب عضو ثم نائب ثم رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار والمال بدولة الكويت خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2010، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي بالمملكة العربية السعودية ما بين 2009 حتى عام 2013، وقد تولى منصب نائب الرئيس في مجلس إدارة البنك الأهلي في دولة قطر ما بين عام 2004 حتى عام 2013.

وقد شغل عدة مهام تنفيذية في بنك الكويت المركزي إذ تولى منصب مساعد مدير مكتب الشؤون الفنية في عام 1991، وعمل نائباً لإدارة الرقابة المالية ما بين عام 1992 حتى عام 1996، ثم مديراً لإدارة الرقابة المالية خلال الفترة ما بين عامي 1996 حتى عام 1998، وبدأ مسيرته العملية حين عين في إدارة الاستثمار ضابطاً للاستثمار على محافظ الأسهم الأمريكية ومشتقاتها في الشركة الكويتية للاستثمار منذ عام 1987 وحتى عام 1990.

السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ مارس 2014

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية

حصل على درجة الليسانس في الاقتصاد من جامعة ويتير بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1977.

يشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في شركة الاتصالات المتنقلة «مجموعة زين» بداية من عام 2005، وشغل منصب نائب الرئيس حتى عام 2013.

يمتلك خبرة رفيعة في دولة الكويت وخارجها إذ تولى مهام قيادية في العديد من المؤسسات المصرفية والاستثمارية، ولديه خبرة واسعة في القطاع العقاري وقطاع الاتصالات إذ تولى العديد من المناصب القيادية فيهما.

ويشغل العديد من المناصب في مجالس إدارات شركات مجموعة زين في منطقة الشرق الأوسط في كل من العراق والسعودية والسودان، وكان قد شغل عدة مناصب في عضوية مجالس إدارة شركة سلتل الأفريقية والأردنية، وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة المدى للاتصالات من عام 2001 حتى عام 2011، كما تقلد منصب رئيس مجلس إدارة شركة المدار للتمويل والاستثمار ما بين عام 1998 حتى 2004، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي من عام 2000 حتى عام 2004.

شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة المشروعات الاستثمارية الكويتية ما بين عام 1993 وحتى 1996، وتولى رئاسة مجلس إدارة شركة كيفك للوساطة المالية من عام 1989 حتى عام 1992.

ويشغل حاليًا منصب المدير العام لشركة عبدالعزيز النفيسي للتجارة العامة. وتولى قبل ذلك عدة مناصب ومهام تنفيذية، فشغل منصب المدير العام في شركة مجموعة النفيسي العقارية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2010، وعمل نائباً للمدير العام في مؤسسة يعقوب النفيسي للتجارة العامة والمقاولات خلال الفترة من عام 1984 حتى عام 1990، ثم تولى منصب العضو المنتدب في شركة كيفك للوساطة المالية خلال الفترة من عام 1989 حتى عام 1990. وقد بدأ مسيرته المهنية كرئيس لقسم التسهيلات المصرفية لدى بنك برقان خلال الفترة من عام 1978 حتى نهاية عام 1981.

13 بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة

السيد/ فهد علي الغانم

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

رئيس لجنة الاستثمار، وعضو اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق والالتزام

حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت عام 2002.
يتولى حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ عام 2011، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة منذ عام 2011، وهو رئيس لجنة إعادة الهيكلة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ عام 2010 حتى عام 2011، والشركة الكويتية الصناعية للبناء منذ عام 2004، وهو عضو مجلس إدارة وأمين صندوق نادي الكويت الرياضي منذ عام 2007.
يعمل حاليا رئيساً تنفيذياً لمجموعة شركات الغانم وأولاده للسيارات منذ عام 2005. كان قد شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة من عام 2005 حتى عام 2011.
وقد تولى عضوية مجلس الإدارة لدى العديد من الشركات المحلية، إذ تولى عضوية مجلس الإدارة لدى الشركة العالمية لخدمات الدفع الالكتروني من عام 2005 حتى عام 2010، والشركة الأولى للمسالخ من عام 2003 حتى عام 2005. كان قد عمل رئيساً تنفيذياً لدى مجموعة شركات علي الغانم وأولاده قطاع المقاولات من عام 2002 حتى عام 2005.

السيد/ خالد سالم النصف

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية، ولجنة المخاطر، ولجنة الاستثمار

حصل على بكالوريوس تخصص التمويل من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت في عام 1995، حاصل على دورات متخصصة في تحليل القوائم المالية من معهد البحوث الدولية.
شغل منصب عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية الرقمية للحاسبات في إبريل 2001 ثم منصب نائب رئيس مجلس الإدارة بها من يوليو 2016، عضو مجلس إدارة في شركة الشامية القابضة منذ سبتمبر 2016، عضو مجلس إدارة في شركة التضامن الكويتية القابضة منذ مايو 2016.
تقلد منصب رئيس المجلس التنفيذي المتخصص في وضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها لمجموعة شركات النصف.
الرئيس التنفيذي لشركة محمد بن يوسف النصف وشركة التضامن الكويتية وشركة التجارة والمحركات الصناعية منذ عام 2008.
كان قد شغل منصب مدير الاستثمار والمدير المالي لشركات النصف من عام 1997 حتى عام 2008، وكان قد عمل في منصب المدير الإداري للشركة في الفترة من عام 1995 حتى عام 2007.

السيد/ معاذ سعود العصيمي

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية، ولجنة المخاطر، ولجنة الاستثمار

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص التمويل من جامعة جورج مايسون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.
تولى عضوية مجلس الإدارة لدى عدة شركات منها شركة بوابة الكويت القابضة منذ عام 2004 حتى عام 2014، وشركة المركز المالي الكويتي في الفترة من عام 2008 حتى 2011، وشركة الراية العالمية القابضة من عام 2005 حتى عام 2009.
يعمل حالياً نائباً للمدير العام في شركة التجزئة العالمية منذ عام 2003، وكان قد عمل لدى إدارة الاستثمار في شركة أعيان للإجارة والاستثمار في نهاية عام 2002، واجتاز برنامجاً تدريبياً متخصصاً للخريجين لمدة 18 شهراً لدى الهيئة العامة للاستثمار في عام 2001.

السيد/ نورالرحمن عابد

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

رئيس لجنة التدقيق والالتزام وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت

محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين المعتمدين في انجلترا وويلز، حاصل على زمالة معهد المحاسبين المعتمدين في عام 1976.
عين رئيساً لخدمات التدقيق والتأكيد في مكتب Ernst & Young في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1999، ويتمتع بخبرة تصل إلى 40 عاماً من الخبرة المهنية الرفيعة.
نال في عام 2012 جائزة مؤتمر العمليات المصرفية الإسلامية الدولي «قيادة صناعة الخدمات المالية الإسلامية» تقديراً لمساهمته الفاعلة في هذا المجال، كان قد شغل منصب رئيس مجلس إدارة لجنة معايير التدقيق ونائب رئيس مجلس معايير المحاسبة والتدقيق في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وهو عضو في مجلس أمناء الهيئة، كما أنه عضو في لجنة التدقيق في بنك ميزان الذي يعد من أكبر البنوك في باكستان.
وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة شركة آر كابيتا في دولة البحرين ورئيس لجنة التدقيق فيها، كما أنه عضو مجلس إدارة مستشفى الدكتور سليمان فقيه في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ورئيس لجنة التدقيق فيها، كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت بها.

السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2007
عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الاستثمار

حصل على درجة البكالوريوس في التسويق قسم إدارة الأعمال من جامعة الكويت في عام 1985.
يعمل مديراً لإدارة العقار بالهيئة العامة للاستثمار منذ إبريل 2006 حتى الآن.
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار بالمملكة العربية السعودية منذ 2012 حتى الآن.
نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة المغربية الكويتية للتنمية بالمملكة المغربية خلال الفترة من 2004 حتى 2012، وعضو مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي الكويتية من 2001 حتى 2007، وعضو مجلس إدارة شركة Rural Export & Trading (WA) بأستراليا من 2001 حتى 2004، وعضو مجلس إدارة شركة الإمارات لتجارة اللحوم والمواشي ومنتجاتها بدولة الإمارات من 2004 حتى 2007، وعضو مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الكويتية من 1996 حتى 2000، وعضو مجلس إدارة الشركة العربية للصناعة والتعدين في موريتانيا من 1998 حتى 2000، وعضو مجلس إدارة الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بالجزائر من عام 1999 وحتى 2004، وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية بجمهورية مصر العربية منذ 1999 حتى 2007، وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة من 1999 حتى 2001.

السيد/ أحمد عبدالله العمر

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2007
رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق والالتزام

حصل على درجة بكالوريوس التجارة في تخصص المحاسبة من جامعة الكويت عام 1972.
شغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار، الكويت، خلال الفترة من يوليو 2013 حتى يونيو 2015.
يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار في دمشق والتابعة للهيئة العامة للاستثمار منذ يوليو 2008 حتى الآن، ومنصب رئيس مكتب تسوية وإدارة المديونيات المشتراة لحساب الدولة التابع للهيئة العامة للاستثمار منذ يوليو 1999.
ذلك بالإضافة إلى عضويته السابقة في عدد من مجالس إدارات شركات تعمل داخل الكويت وخارجها مثل عضويته في مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) ممثلاً عن الشركة العربية للتعدين في موريتانيا خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2007، وعضو في مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي، ورئيس لجنة الاستثمار ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2007، وعضو في مجلس إدارة الشركة العربية للصناعة والتعدين ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2007.
كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الغذائية في الكويت خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2001، وتولى رئاسة لجنة التصفية لشركة الإنماء للاستثمار، بالبحرين، وشركة المناجم والصناعة، عجمان، الإمارات العربية المتحدة خلال عام 1986 و1988 على التوالي.

السيد/ براك علي الشيتان

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة لشؤون القصر منذ عام 2015
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة

حصل على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة من جامعة الكويت في عام 1990.
يشغل منصب مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر وعضو مجلس إدارة بيت الزكاة منذ بداية عام 2015، كما أنه عضو مجلس أمناء مكتب الشهيد، عمل نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة أملاك العقارية (ريم) من مارس عام 2015، وتولى منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأوفست.
كما تقلد فيما سبق عدة مناصب رفيعة، منها عضو مجلس إدارة بنك الكويت المركزي ممثلاً عن وزارة المالية، كما كان عضواً في مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار وفي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار المباشر.
تولى العديد من المناصب التنفيذية فيما سبق، إذ شغل منصب الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة في وزارة المالية من عام 2007 حتى بداية عام 2015، وكان قد عمل مراقباً للنظم والمتابعة في عام 2000 ثم مديراً لإدارة التوجيه والتنظيم بالوزارة في عام 2006، كما عمل مراقباً للتوجيه المحاسبي في الفترة من عام 1996 حتى نهاية عام 2000، وكان قد ترأس قسم التوجيه المحاسبي من عام 1993 حتى عام 1996 وبدأ مسيرته المهنية في وظيفة باحث في التوجيه المحاسبي في عام 1990 في وزارة المالية.

السيد/ رائد خالد الخرافي

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2015
رئيس لجنة الحوكمة، وعضو لجنة المخاطر

حصل على درجة بكالوريوس التجارة تخصص إدارة الأعمال من القاهرة في عام 2007، ودبلوم في تخصص الإدارة من كلية الدراسات التجارية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت في عام 1993.
عضو لجنة تقصي الحقائق التابعة لوزارة العدل في عام 2015، وهو عضو مجلس إدارة شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ نوفمبر 2015، كما أنه عضو مجلس إدارة بالإنابة في بيت الزكاة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف في عام 2015، يعمل في وظيفة نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار في الأمانة العامة للأوقاف بدرجة وكيل وزارة مساعد منذ فبراير من عام 2015، وكان قد عُين فور تخرجه في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في عام 1993، ثم ترقى فيه إلى رئيس قسم العلاقات العامة في عام 1996 وتولى منصب نائب مدير الشؤون الإدارية خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2015.
عضو لجنة الإشراف على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في البنك الإسلامي للتنمية بجدة، المملكة العربية السعودية، بصفته ممثلاً للأمانة العامة للأوقاف منذ أغسطس عام 2016.
كما تولى العديد من المسئوليات المهنية الأخرى إذ أنه كان رئيساً لمجلس إدارة أحد مراكز مبيعات التجزئة الكبرى في دولة الكويت خلال عام 2005، وكان قد تولى العديد من الوظائف والمهام الإدارية بها إذ عمل أميناً للصندوق في عام 2003 ثم عُين نائباً لرئيس مجلس الإدارة في عام 2004.

التقرير السنوي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية

لبيت التمويل الكويتي لعام 2016

إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد راجعنا واعتمدنا السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها بيت التمويل الكويتي خلال عام 2016. كما قمنا أيضا بالمراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام بيت التمويل الكويتي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرناها.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2016 (40 اجتماعاً) تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة ضرورتها لإصدار رأيها، وتم من خلال الرقابة الشرعية إجراء التدقيق الشرعي على عينات عشوائية من جميع العمليات العائدة لمعاملات بيت التمويل الكويتي مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، حسب الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة إدارات البنك وشركاته التابعة، ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية، وعن سير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، في جميع المعاملات التي عرضت علينا.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي اتبعناها للتأكد من التزام بيت التمويل الكويتي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

أولاً: أن العقود والمعاملات التي أبرمها بيت التمويل الكويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعية.

ثانياً: أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر محرمة أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية يتم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.

رابعاً: أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق دليل إرشادات زكاة الشركات الصادر عن بيت الزكاة الكويتي وقرارات وتوصيات الهيئة.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين،،،

فضيلة الدكتور / سيد محمد السيد عبدالرزاق الطبطبائي
رئيس الهيئة

فضيلة الدكتور / أنور شعيب عبد السلام
عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / عصام عبدالرحيم الغريب
عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / خالد شجاع العتيبي
عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / مبارك جزاء الحربي
عضو الهيئة

أصحاب الفضيلة/ أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور/ سيد محمد السيد عبد الرزاق الطبطبائي
رئيس هيئة الفتوى

رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ورئيس لجنة الإفتاء للأحوال الشخصية بدولة الكويت، وعضو مجلس أمناء الأيوفي، وعميد سابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس فيها، ورئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي–الكويت.

حاصل على الدرجة الجامعية عام 1988، ودرجة الماجستير عام 1993، والدكتوراه عام 1996 في الفقه من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

فضيلة الدكتور/ مبارك جزاء الحربي
عضو هيئة الفتوى

رئيس قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سابقاً، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي (البحرين)، وعضو هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف (الكويت)، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام 2002.

فضيلة الدكتور/ أنور شعيب عبد السلام
عضو هيئة الفتوى

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي التركي، رئيس قسم الفقه وأصوله بجامعة الكويت سابقاً، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على الإجازة العالمية (الدكتوراه) في الفقه من جامعة الأزهر عام 1999.

فضيلة الدكتور/ خالد شجاع العتيبي

عضو هيئة الفتوى

عضو هيئة التدريس بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، رئيس الهيئة الشرعية في بيت الزكاة الكويتي، مرشد عام لبعثة الحج الكويتية، إمام وخطيب بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، عضو في بعض الهيئات الشرعية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) عام 2000.

فضيلة الدكتور/ عصام عبد الرحيم الغريب

عضو هيئة الفتوى

عضو اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وأستاذ بقسم الفقه والأصول- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس في كليتي الشريعة والحقوق – جامعة الكويت، وعميد مساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت – سابقاً.

حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة برمنجهام – بريطانيا عام 2000.

التطورات الاقتصادية خلال عام 2016

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

كان أداء الاقتصاد العالمي متواضعاً للعام الخامس على التوالي، وسجل عام 2016 نمواً منخفضاً لم يتجاوز 3.1%، في الوقت الذي ساهم انخفاض أسعار النفط والسياسات النقدية التيسيرية بالدول المتقدمة في دعم وتيرة النمو الاقتصادي العالمي. إلا أن استمرار تباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة والعديد من الاقتصاديات المتقدمة لاسيما في منطقة اليورو واليابان قد حدت من قدرة الاقتصاد العالمي على النمو، في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتأثيرها، واستمرار الاضطرابات السياسية والحروب في عدد من المناطق الجغرافية، وزيادة أعداد المهاجرين وانتشار أعمال الإرهاب حول العالم.

وظلت معدلات التضخم العالمي منخفضة بشكل غير متوقع، فوفقاً لتقديرات صندوق النقد بلغ معدل التضخم 0.7% في الاقتصاديات المتقدمة في عام 2016، نتيجة لتقلب الاقتصاد الصيني وارتفاع مديونية الشركات وتراجع الربحية، وضعف الميزانيات العمومية في البنوك، وانعكاس الانخفاض الحاد في أسعار العملات على الميزانيات وقيمة الموجودات التي تمتلكها الجهات الاستثمارية العالمية، بالإضافة إلى زيادة جانب العرض من السلع والخدمات، إلا أنه قد خفت حدة التضخم نسبياً في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية مسجلة 4.5% خلال عام 2016 بعدما وصلت 4.7% خلال 2015 طبقاً لتقرير صندوق النقد الدولي.

كما تراجع النمو في الاقتصاديات المتقدمة بشكل أعمق، حيث تشير التقديرات إلى نموها بنسبة 1.6% في 2016 بعد 2.1% في عام 2015، وكان ذلك نتيجة لعدد من الصدمات التي أثرت على طريق التوسع الاقتصادي العالمي مثل الخروج غير المتوقع لبريطانيا من المجموعة الأوروبية، والتقلب الشديد في أسواق الأسهم الصينية، وعدم اليقين حول موقف رفع معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والذي جاء متأخراً في نهاية العام، فضلاً عن النتائج غير المتوقعة للانتخابات الأمريكية.

ثانياً: التطورات الاقتصادية في أمريكا ومنطقة اليورو وفي الشرق الأوسط

على الرغم من الغموض والقلق بشأن مستقبل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تولي الرئيس الجديد إلا أن الاقتصاد الأمريكي شهد حالة من النمو الجيد خلال الربع الأخير من العام 2016، ساعد على استمرار نزوح رؤوس الأموال إليه وزيادة إنفاقه على البنية التحتية، وتحسن دخل العمل وارتفاع معدلات التوظيف وزيادة الاستهلاك الخاص المحلي وانخفاض المخزون. مما دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع الفائدة على الدولار الأمريكي، غير أن أسواق السندات مازالت معرضة للتراجع في ظل تركزها في قطاع الطاقة، وقد تراجعت تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.6% في عام 2016 مقابل 2.6% في عام 2015، نظراً لعدم وضوح الرؤية المستقبلية في السياسة الأمريكية الجديدة، ويعد هذا النمو المتواضع المساهم الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي العالمي مدفوعاً بنمو الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي.

وظل الدولار الأمريكي قوياً حيث ارتفع بمعدل 6% أمام العملات نظراً لمخاوف بشأن النمو العالمي، كما أظهر سوق العمل الأمريكي تحسناً ملحوظاً وبدا الاقتصاد يقترب من التوظيف الكامل، حيث انخفض معدل البطالة وزاد دخل العمال الحقيقي، وقد اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي قراراً برفع سعر الفائدة في ديسمبر 2016 وهو القرار الثاني في تسع سنوات.

أما منطقة اليورو فقد انخفضت تقديرات نموها إلى 1.7% في عام 2016 مقابل 2% في 2015، واستمرت حالة عدم يقين تسيطر على دول المنطقة لعدم تمكنها من الخروج من الأزمة وتحقيق النمو المنتظر، وبتصويت بريطانيا على الخروج من المجموعة، وانخفاض تقديرات نموها إلى 2% في 2016 مقارنة بنسبة 2.2% في 2015، وذلك إلى جانب تأثير الركود الحاصل في فرنسا، وبرغم النمو النسبي في اقتصاديات المانيا وايطاليا بحدود 1.7% و 1%، على الرغم من تدابير برنامج التسهيل الكمي وخفض تكلفة الإقراض.

وفي اليابان يتوقع أن تعتمد اعتماداً كبيراً على الطلب المحلي، ويتوقع أيضاً أن يظل معدل النمو منخفضاً نتيجة لانخفاض أسعار النفط ومازال هناك هاجساً لارتفاع التوترات السياسية والاقتصادية واتساع وتيرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

أما عن تقديرات نمو الناتج المحلي في الصين فقد سجلت أعلى معدل عالمي وصل إلى 6.6% في عام 2016 بعدما احتل النمو في الصين المركز الثاني بعد الهند في عام 2015، متأثراً بتراجع الإنتاج الصناعي من النسبة المتوقعة البالغة 6.1%، وكان تقلب مؤشرات نمو الاقتصاد الصيني في عام 2016 سبباً في ارتباك الأسواق المالية العالمية في بداية العام، في ظل الإجراءات الإصلاحية التي أعلنتها الحكومة الصينية، لدعم اليوان أمام ارتفاع الدولار والحد من خروج تدفقات رأس مالية من الصين، وهو ما أدى إلى تراخي الاحتياطات الأجنبية إلى مستويات لم تشهدها الصين منذ أكثر من خمس سنوات، ووصل اليوان إلى أدنى مستوياته خلال ثمانية سنوات أمام الدولار فاقداً 7% خلال عام واحد، وقد اتخذت الصين تدابير عدة لزيادة الإنفاق الحكومي ولا سيما في مشروعات الطاقة المتجددة، حيث بلغ إنفاقها حوالي 32 مليار دولار لتصبح رائدة العالم في سوق الطاقة النظيفة.

وقد زادت تقديرات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسجلة 3.8% في عام 2016 بعدما نمت اقتصاديات المنطقة بنسبة 2.5% في 2015، ويتوقع أن تنمو بنسبة 3.1% و3.5% خلال العامين المقبلين، في حين انخفضت تقديرات النمو في المملكة العربية السعودية من 4.1% في عام 2015 إلى 1.4% في عام 2016، وقد شهدت تركيا مؤشرات سياسية عدة أثرت على سعر الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

أدى تراجع أسعار النفط خلال عام 2016 إلى ضغوط إضافية على الوضع المالي والخارجي لدولة الكويت، ساهمت في اتجاه الحكومة لتخفيض الإنفاق واتخاذ تدابير متعمدة لترشيد الدعم ورفع أسعار المحروقات خلال العام، وكذلك أسعار رسوم الاستهلاك، وكانت دولة الكويت قد رفعت في وقت سابق أسعار الكهرباء على العقارات السكنية والتجارية، في إطار جهودها لإعادة التوازن للموازنة العامة وتخفيض العجز المالي بها.

كما قدر صندوق النقد الدولي أن يرتفع النمو الاقتصادي في دولة الكويت في عام 2016 إلى 2.6% بعدما سجل نمواً أقل نسبته 1.2% في عام 2015، وقد أنهت أسعار النفط العام 2016 مرتفعة إلى نحو 55 دولار للبرميل مع سيادة أجواء التفاؤل بشأن قوة الأسعار في العام التالي، وذلك في ظل قرار أوبك تخفيض انتاجها بواقع 1.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 32.5 مليون برميل يومياً لمدة ستة أشهر بداية من يناير 2017، ويتوقع أن تستقر أسعار النفط في حدود 55 دولار للبرميل في 2017، وقد ينتج عن ذلك تراجع عجز الموازنة المالية بواقع 8% إلى 9% من الناتج المحلي.

وقد قرر بنك الكويت المركزي في منتصف ديسمبر من عام 2016 رفع سعر الخصم بمقدار 0.25% ليبلغ 2.5% ويأتي ذلك على إثر قرار البنك الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الخصم بمقدار 0.50% ليصل إلى 0.75%، ويأتي هذا القرار من قبل البنك المركزي الكويتي كأول تعديل لسعر الخصم في عام 2016 وثاني تعديل له بعد قرار زيادته في نهاية عام 2015.

كما فاقت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية نحو 34.7 مليار دينار كويتي طبقاً لبيانات عن بنك الكويت المركزي في نهاية عام 2016، مرتفعة بنسبة 2.9% مقارنة بعام 2015، مدفوعة بارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 3.4% التي فاقت 14.4 مليار دينار نتيجة زيادة في التسهيلات المقسطة والشخصية الأخرى بنسبة 8% و3.5% على الترتيب، أما القطاعات الاقتصادية مثل قطاع التجارة فقد زاد الائتمان الممنوح إليه بنسبة 1% وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 10.5%، كما زاد حجم الائتمان الممنوح لباقي القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ بقيادة القطاع النفطي الذي شهد زيادة كبيرة قدرها 63.4% مقارنة بالعام 2015، فيما كانا النشاط الصناعي والعقاري الاستثناء الوحيد بين جميع القطاعات إذ تراجع حجم الائتمان الممنوح لهما، فقد انحفض الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة بنسبة 7.2% عن عام 2015، كما تراجع الائتمان الممنوح للقطاع العقاري بحدود 1.5% مقارنة بالعام الماضي مدفوعاً بتراجع نسبته 3.6% للائتمان الممنوح إلى القطاع العقاري والذي يزيد حجمه عن 7.7 مليار دينار كويتي، وبرغم ارتفاع كبير نسبته 7.2% في النشاط العقاري الإنشائي الذي يعكس التوسع في مشروعات الطرق والمباني العامة وخدمات البنية التحتية في المدن الكويتية المختلفة.

وقد زادت ودائع البنوك المحلية الكويتية لنحو 40.6 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2016 بنسبة وصلت إلى 4.4% مقارنة بها في عام 2015، مدفوعة بارتفاع ودائع القطاع الخاص إلى نحو 34 مليار دينار بنسبة نمو سنوي قدرها 2.8% نتيجة زيادة ودائع القطاع بالعملة المحلية بنسبة 5.4% وبرغم انخفاض ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة 18.6%، هذا في الوقت الذي زادت فيه ودائع القطاع الحكومي بنسبة 13.6% مقارنة بها في عام 2015.

كما ارتفع مستوى التضخم في دولة الكويت بنسبة 3.5% في نهاية 2016 على أساس سنوي طبقاً لآخر بيانات صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، وبعدما سجل مستوى التضخم 3% في نهاية عام 2015، ويأتي ارتفاع مستوى التضخم مدفوعاً بزيادة مستويات الأسعار في مجموعة النقل التي ارتفع الرقم القياسي لأسعارها بنسبة كبيرة تخطت 10.5% على أساس سنوي على إثر ارتفاع أسعار البنزين والمحروقات، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار مجموعة خدمات المسكن أيضاً بنسبة ملحوظة قدرها 6.4%.

وقد بلغت التداولات العقارية أدنى مستوياتها في خمس سنوات مضت أي نحو 2.5 مليار دينار خلال عام 2016 منخفضة بنسبة وصلت إلى 26% مقارنة بتداولات عام 2015، نظراً لتراجع قيمة التداولات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة 31% و38.5% على الترتيب وكذلك انخفاض حجم الطلب المسجل على كلا القطاعين، فيما نشط القطاع العقاري التجاري بشكل لافت بزيادة قيمة تداولاته بنسبة كبيرة اقتربت من 29% برغم استقرار حجم الطلب على عقارات القطاع التجاري مقارنة ببيانات عام 2015.

كما هبطت قيمة التداولات في بورصة الكويت إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عشر سنوات مسجلة 2.9 مليار دينار بنهاية عام 2016 بنسبة انخفاض سنوية قدرها 27%، كذلك هبطت باقي مؤشرات التداول من حيث كمية وعدد الصفقات المتداولة، فيما بلغت قيمة متوسط التداول اليومي 11.3 مليون دينار في عام 2016، وقد تحسن مؤشر السوق السعري مسجلاً 2% بينما انخفض المؤشر الوزني للسوق بنحو طفيف قدره 0.4% على أساس سنوي.

كلمة الرئيس التنفيذي وأبرز إنجازات العام

لقد حافظ «بيتك» خلال عام 2016 على الاستقرار وتحقيق نمو نسبي على الرغم من التحديات التي واجهتنا حيث أكد النمو الذي نسبته 13.3% في صافي ربح المساهمين البالغ 165.2 مليون دينار لعام 2016 وكذلك النمو الذي وصل إلى 8.2% في صافي ايرادات التشغيل عن ما يقابلها من العام السابق (بعد استبعاد إيرادات الاستثمار نظرا لطبيعتها غير المتكررة) نجاح السياسات والخطط التي اعتمدها «بيتك» وقامت الإدارة التنفيذية بتطبيقها لبناء أسس ومرتكزات تحقق لمجموعة «بيتك» تدفق نسب متنامية من الأرباح المستدامة المعتمدة على الاداء التشغيلي الدائم، وقد بدا الهدف المتحقق كحلقة في سلسلة متكاملة من أهم مكوناتها التركيز على النشاط الأساسي ممثلاً بالعمل المصرفي، والاهتمام بجودة الخدمة والتقنية ورضا العملاء والموظفين، وتنشيط قدرات الإبداع والابتكار، مع اعتماد سياسة الإنفاق الرشيد وإدارة المخاطر والحوكمة، وتوسيع الحصة السوقية مع الحفاظ على مرونة الهيكل التنظيمي، وزيادة التعاون والتنسيق بين بنوك المجموعة ووضع آلية دائمة لتدفق المعلومات وتوحيد الإجراءات، بالإضافة إلى مواصلة هيكلة الاستثمارات وفق أفضل معطيات السوق، وبناء كوادر بشرية وطنية قادرة على القيادة وتحمل المسئولية.

واستطعنا تحقيق الأهداف الموضوعة رغم التحديات في البيئة التشغيلية العامة في السوق المحلي والأسواق التي تعمل فيها بنوك «بيتك» خارج الكويت، حيث أصبحت ثقافة «بيتك» تعتمد التركيز على تنوع سلة المنتجات وخدمة العميل في آن واحد من خلال البيع المتقاطع الذي ينظر للعميل ككيان واحد ويحرص على أفضل إدارة ممكنة للعلاقة المشتركة، كما يتم تطوير منظومة القيم والضوابط المهنية دون الإخلال بوتيرة الأداء من خلال تبسيط الإجراءات في تقديم الخدمات والمنتجات، ومن خلال تجميع الأنشطة المتشابهة تحت نوافذ واحدة للتسهيل على العملاء وضبط الجودة في جهد متواز ومتكامل يقلل من دور العنصر البشري في بعض الحالات ويعززه في حالات أخرى.

وقد ساهم التكامل المتميز بين وظائف المجموعة كالرقابة المالية والتدقيق وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر والموارد البشرية، في إنجاح خطة الإدارة لترشيد النفقات، فانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للعام الثاني على التوالي بمبلغ 35.5 مليون دينار أي بنسبة انخفاض 11% عن العام 2015، والذي بلغ الانخفاض فيه 31.5 مليون دينار وبنسبة انخفاض 8% عن عام 2014، وجاء 61% من صافي أرباح مجموعة «بيتك» من الكيانات القائمة في الكويت، فيما بلغت مساهمات الكيانات المتواجدة في الخارج 39%. وكان اللافت في ذلك، النجاح الملحوظ في تبسيط الإجراءات، وإلغاء العديد من العمليات المكررة، وزيادة ترابط أطراف المجموعة والتنسيق فيما بينها فيما يخص الاستفادة من تجاربها في تطوير العقود وإعادة صياغتها ومراجعة إجراءاتها بما ينعكس على سرعة الإنجاز.

وقد كان النمو في الأصول ذات الجودة العالية واستقرار قاعدة الودائع وتوسعة شبكة أعمال المجموعة، وإطلاق منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة عوامل هامة في الوصول إلى أداء أكثر تميزاً خلال العام.

وفى إطار التركيز على العمل المصرفي فقد أصبحت الإيرادات التشغيلية من الأعمال المصرفية تشكل جانباً رئيسياً في الميزانية، وواصلنا تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة لتعزيز الحصة السوقية ومواجهة المنافسة، حيث جرى العمل على محورين، الأول زيادة عدد الفروع حيث وصلت الفروع المصرفية بالكويت إلى 65 فرعاً وإجمالي فروع المجموعة 481 فرعاً، وعملنا على تطوير أجهزة السحب الآلي لتصبح أداة مساعدة لدور الفروع المصرفية لتخفيف الضغط عليها، فتم تغيير الأجهزة لتعمل بنظام الجهاز الشامل الذي يتيح بجانب الوظائف التقليدية خدمة الإيداع النقدي والشيكات للأفراد والشركات، كما تم تشغيل برامج أمان جديدة لحماية معاملات العملاء، بجانب تعميم أسلوب الإصدار الفوري للبطاقات المصرفية بالإضافة إلى كون «بيتك» أول بنك يبادر بطرح بطاقات الخصم المتميزة Super-premium في دولة الكويت، مع إصدار بطاقتين جديدتين متميزتين وهما Visa Debit Infinite و Visa Signature للشرائح الجديدة لعملاء النخبة والرواد.

وعلى صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة فقد أطلق «بيتك» حساب الرابح لاستقطاب شريحة العملاء ذوي الرواتب، وأعاد تصنيف بعض شرائح العملاء الأخرى مثل النخبة والرواد مع تقديم مزايا وحوافز جيدة لكل شريحة وخدمتهم بكفاءة وفعالية أكبر يقدمها مدراء علاقات متخصصين. وتستهدف الشرائح الجديدة خدمة العملاء ذوي الملاءة المتوسطة، كما أضفنا إلى حساب الذهب إمكانية التداول وفتح الحساب الكترونيا عبر موقع «بيتك» على الإنترنت، وتماشياً مع شريحة كبيرة من عملائنا قدمنا خدمة دفع الزكاة عبر أجهزة السحب الآلي تسهيلاً عليهم وتوفيراً للوقت والجهد.

وفي ظل اهتمام كبير بالعملاء حيث يعد الحفاظ على ثقة عملائنا أهم أهدافنا، كثفنا الخدمات المصرفية المقدمة إلى شريحة الأولوية من العملاء ذوي الملاءة العالية، وطرح مجموعة من الصناديق الاستثمارية لعملائنا مثل صندوق الصكوك بعائد متغير وبالدولار الأمريكي، وكذلك طرحنا صندوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء الإدارة التنفيذية

وقد سجلت الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة أداءاً قوياً ونتائج فاقت التوقعات، حيث تم تطبيق العديد من المبادرات الرامية إلى التركيز الواضح على العملاء في مختلف قطاعات المجموعة، وإلى تعزيز مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة وإجراء بحوث ودراسات استقصائية لمعرفة أراءهم والاستماع إلى مقترحاتهم، وتسجيل شكوى العملاء من خلال وحدة الشكاوى.

وتعزيزاً لشبكة القنوات التكنولوجية وضمن الاهتمام بالتقنية الحديثة كإحدى وسائل تقديم الخدمة التي يقبل عليها العملاء وتساهم في خفض التكاليف وتحقق السرعة والأمان فقد تم تطوير قنوات تقديم الخدمة الهاتفية ودعم قدراتها فنياً وبشرياً وتحويلها إلى الدور التسويقي للمنتجات، كما تم تطوير موقع «بيتك» على الانترنت ليقوم بدور تعريفي وتسويقي بالإضافة إلى مجموعة جديدة ومتطورة من الخدمات التقنية المجانية التي يستطيع عملاؤنا الاستفادة منها عبر الموقع في أي مكان وأي وقت، وفي هذا المجال تم إطلاق خدمة «Push» بيتك للإخطارات المصرفية للعملاء وخدمة «راتبي لينك» للاستعلام عن الرواتب، بالإضافة إلى تشغيل نظام آلي جديد لإدارة الخزانة على مستوى المجموعة، وتشغيل أول نظام آلي متكامل لإدارة علاقات العملاء تأكيداً على الاهتمام بهذا الجانب.

وسعياً نحو تعزيز دور البيع المباشر كمنفذ لزيادة المبيعات، يجري تنفيذ برنامج واسع النطاق، بهدف تعزيز قدرات فريق المبيعات في «بيتك» بتعيين موظفين قادرين على تطوير خطط المجموعة الطموحة.

وفي مجال تمويل الأفراد طور «بيتك» منتجات مميزة خلال العام تلبية لحاجاتهم من أنشطة تمويل التشييد والبناء، حيث يوفر «بيتك» منتجات عديدة تقدم حلولاً متنوعة، بالاستعانة بشبكة من الموردين المعتمدين. كما واصلنا إضافة خدمات متميزة وفريدة للعملاء في السوق الكويتي عبر توفير عروض جديدة لمنتجات التمويل التعليمي والطبي بالتعاون مع مؤسسات تعليمية وطبية مرموقة بما يسهم في زيادة ترشيد الإنفاق وتحريك العجلة الاقتصادية، كما طور «بيتك» منتجات جديدة في مجال تمويل السيارات خلال العام لتشمل التمويل، والتأجير التمويلي والتشغيلي لأنواع متعددة من السيارات من خلال معارضنا المنتشرة في أنحاء الكويت.

وحققت محفظة تمويل الشركات نمواً بنسبة 17.5% وبقيمة إجمالية قدرها 293 مليون دينار، حيث كان حجمها يقدر بقيمة 1.673 مليار دينار كما في نهاية عام 2015 زادت إلى نحو 1.966 مليار دينار في نهاية عام 2016.

واستمراراً للاهتمام بالعملاء قام «بيتك» في عام 2016 بإطلاق برنامج (أنا أهتم) والذي يعد امتداداً لمبادرة (نحن نهتم) التي أطلقناها في الماضي والتي تضع المسئولية على عاتق الموظفين لتقديم أفضل الخدمات إلى العملاء داخلياً وخارجياً، حيث كرم «بيتك» ما يزيد عن 100 موظفاً في هذا البرنامج والذي سيستمر في نشاطه وقوته خلال عام 2017.

وتمكنت مجموعة «بيتك» وبكل نجاح من نشر وتوزيع منتجاتها وخدماتها المطبقة حالياً في المقر الرئيسي إلى مختلف أطرافها والأسواق المختلفة التي نعمل فيها. فقد أصبح بالإمكان الحصول على منتجات تمويل الزواج والتمويل السكني في تركيا، وقدمنا حسابات استثمارية جديدة في ماليزيا وطرحنا منتجات التمويل التجاري لأغراض الاستيراد والتصدير في المانيا وكذلك حساب الاستثمار بالوكالة في مملكة البحرين. وفي هذا السياق أنشئت وحدة خاصة بالمركز الرئيسي لتنسيق تطوير المنتجات والخدمات على مستوى المجموعة.

وعزز «بيتك» مكانته كأحد أكبر مقدمي حلول التمويل التجاري وتمويل المشاريع، فقد استمرت توجهات تمويل الشركات في العمل على توسيع قاعدة العملاء من خلال إعادة بناء العلاقات وامتدادها لاستمرار العلاقة المصرفية ورفع مستوى الخدمات بصفة عامة، والتركيز بصفة خاصة على شريحة كبار العملاء من الشركات، حيث تمت إضافة عدد لا بأس به من العملاء خلال العام 2016، والتأكيد على عمليات البيع المتقاطع وتوفير باقات متنوعة من الخدمات والمنتجات لتلك الشريحة، وهو ما انعكس على تعزيز الإيرادات والعمولات لنشاط التمويل.

وعلى صعيد تحسين جودة الخدمة ولاسيما الخدمات المصرفية للشركات، استمرت جودة الخدمة في نشر ثقافة الجودة بين موظفي خدمة العملاء، والتغلب على تحديات العمل بكفاءة من خلال إنشاء عدة برامج للمتابعة وقياس الأداء، ومعرفة مستوى رضا العملاء وإعداد تقرير دوري يعرض مستوى أداء العمل، وتقييم بيئة العمل بشكل عام، بما يصب في خانة تحسين الصورة الذهنية لدى عملاء «بيتك»، كما تم إجراء العديد من استقصاءات الرأي للتعرف على مقترحات ومستوى رضا الموظفين.

وعلى المستوى المحلي رتب «بيتك» العديد من الصفقات الكبيرة لتمويل مشروعات البنية التحتية فقد شارك «بيتك» في تمويل مشروع تطوير مطار الكويت الدولي، وعلى صعيد المشروعات المحلية الكبرى قام «بيتك» بترتيب تمويل إسلامي مجمع بمبلغ 490 مليون دينار من اجمالي قيمة المشروع البالغة 1.2 مليار دينار لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية لتمويل الوقود البيئي، حيث تعد هذه الصفقة من أكبر صفقات التمويل المجمعة في تاريخ البنوك الكويتية، وفي سياق تمويل مشاريع البنية التحتية المحلية، ساهم في تمويل قطاع البتروكيماويات من خلال المشاركة في إعادة تمويل صفقة استحواذ مجمعه لصالح شركة إيكويت للبتروكيماويات بقيمة إجمالية تصل إلى 5 مليارات دولار أمريكي.

وعلى المستوى الدولي قام «بيتك» بترتيب عدد من الصفقات التمويلية عابرة الحدود استثمارا للفرص المتاحة في أسواق المجموعة فقد تمكن «بيتك-تركيا» من إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل يصل إلى 5 سنوات، بالإضافة الى صكوك اخرى لتعزيز راس المال بقيمة 350 مليون دولار، وصكوك اجارة بالعملة المحلية بقيمة 300 مليون ليرة تركية، واسس أول شركة إدارة محافظ في البنوك المشاركة في تركيا لإدارة المحافظ الاستثمارية.

ونجح «بيتك- البحرين» في تمويل إنشاء نحو ثلاثة الاف وحدة سكنية تبلغ مساحتها 1.2 مليون متر مربع في مشروع ديرة العيون بقيمة تتجاوز 730 مليون دولار أمريكي، بالإضافة الى تدشين برنامج مزايا التابع لوزارة الإسكان البحرينية بمملكة البحرين الشقيقة، وخلال العام افتتح مجمع وادي السيل التجاري بعد أن أنجزته إحدى الشركات التابعة للمجموعة، كما نجح «بيتك البحرين» في تدشين مشروع «مراسي البحرين» أحد مشروعات «ديار المحرق» التابعة، والذي تبلغ قيمته نحو 3 مليارات دولار.

وسعياً إلى تطوير بيئة العمل من خلال إعادة هندسة وتبسيط إجراءات منح الائتمان، كان جل التركيز على الخدمات المصرفية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت الذي يعد من القطاعات الواعدة ليشمل أكثر من 24 ألف شركة، وفي إطار جهود الدولة في دعم ومساندة تلك المشروعات تم الانتهاء من تحديد أدوات وصيغ العقود الشرعية والقانونية مع الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد شهد العام إطلاق خدمة التمويل أون لاين للشركات وتقديم الدعم الكامل للإدارات المعنية بتقديم هذه الخدمة، والعمل على تشجيع العملاء للاشتراك بهذه الخدمة المتميزة، مما يسهم في ترشيد المصروفات والحد من المخاطر التشغيلية المتعلقة بالتحويلات المالية والرواتب إلى الحد الأدنى.

واستمرت إدارة الخزانة للمجموعة في تحقيق عام آخر من النجاح من خلال توفير الخدمات والحلول الفعالة لإدارة السيولة عبر منتجاتها المتنوعة، وسعياً نحو تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحسين النسب التشغيلية الأساسية، فقد عمدت إلى إحداث تخفيض جوهري في حجم نشاطها على صعيد السوق النقدية ذات العائد المنخفض الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل العائد على الأصول بشكل ملموس.

وقد تمت صياغة العديد من الاتفاقيات وتطوير خطوط التمويل من تسهيلات المرابحة وتسهيلات الائتمان بين مجموعة «بيتك» والبنوك الإسلامية والتقليدية، فقد قامت إدارة الخزانة للمجموعة بالتوسع في استثمار إيراداتها الثابتة وتداولها في أسواق المال الرئيسية والثانوية. ومع كونها صانع السوق الأكثر نشاطاً فقد قامت إدارة الخزانة للمجموعة بتحقيق إجمالي تداولات في قطاع الصكوك يصل إلى 11.4 مليار دولار أمريكي، وحافظت إدارة الخزانة للمجموعة على مركزها الريادي كمتداول السوق الرئيسي بالتنسيق مع مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية وأصبحت المتداول الرئيسي الأول ليتجاوز حجم تداولاتها 2 مليار دولار أمريكي في سوق الإصدار الأولي.

وتحفيزاً لقدرات موظفينا أطلقنا برنامجاً متكاملاً على مستوى المجموعة لتحفيز قدرات الإبداع والابتكار لدى الموظفين ورصد جوائز كبيرة للمتميزين، كما ساهم «بيتك» في تعزيز دوره الاجتماعي من خلال دعم أنشطة الشباب والعديد من المساهمات في مجال الصحة والتعليم والبيئة وخدمة المجتمع.

وعلى صعيد إعادة هيكلة الاستثمارات فقد تم التخارج من إحدى شركات «بيتك» وإعادة هيكلة شركات أخرى، مع طرح بعض الأصول

العقارية في مزادات علنية إثراءً للسوق العقاري ومواكبة لتطورات السوق.

وفي وقت حصل فيه «بيتك» على تقييمات إيجابية من وكالات التصنيف العالمية أشادت بالملاءة المالية ومعدلات النمو وجودة الأصول، فقد حصد العديد من الجوائز فقد منحه «سيتي بنك» جائزة التميز في خدمات الحوالات المصرفية STP لعام 2016 باعتباره أفضل المؤسسات المالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط التي يتعامل معها «سيتي بنك» في مجال الحوالات المصرفية.

وقد حصد «بيتك – تركيا» جائزة» أفضل مؤسسة مالية إسلامية في تركيا» من مجلة غلوبال فاينانس العالمية Global Finance، كما حصل «بيتك – البحرين» على جائزة «أفضل بنك لإدارة الثروات» و«أفضل بنك للشركات» في الشرق الأوسط من قبل مؤسسة سي بي آي فاينانشال CPI Financial.

وختاماً أود أن انتهز هذه الفرصة لأشكر كل مساهمينا وعملائنا على دعمهم المستمر ونحن على ثقة بأننا نسعى لتحقيق التميز ووضع عملائنا في المقام الأول في كل ما نقوم به، والاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز قدرات المجموعة لمواجهة التحديات بما يصب في نمو أعمالنا على المدى الطويل ونستمر في تحقيق عوائد مجزية للمساهمين.

إن النجاح الذي شهدناه يعود إلى موظفينا والمكانة الموثوقة لدى عملائنا ومساهمينا، ونود أن نقدم شكرنا البالغ لهم على دعمهم المستمر، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مجلس الإدارة ولهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مجموعة «بيتك» على جهودهم المتميزة فيما يصب في رفعة ومصداقية أعمالنا. وسوف نسعى إلى تنفيذ خطتنا بطريقة منضبطة من أجل نجاح مؤسستنا الرائدة.

مازن الناهض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأداء المالي المجمع في عام 2016

بلغت الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين في مجموعة «بيتك» مبلغ 165.2 مليون دينار كويتي في عام 2016 بالمقارنة بنحو 145.8 مليون د.ك في عام 2015 بنسبة نمو 13.3%، كما بلغت ربحية السهم 32.01 فلساً بنسبة نمو 13.2% عن عام 2015 (28.27 فلساً).

زادت إيرادات التمويل إلى حوالي 718 مليون د.ك بزيادة نسبتها 3.3% بالمقارنة مع نحو 695 مليون د.ك في عام 2015، بما يعكس سياسة «بيتك» التي ترتكز على تنمية الأرباح المستدامة للمجموعة من خلال التركيز على النشاط المصرفي.

واستكمالا لسياسة «بيتك» في ترشيد النفقات بما يسهم في تعظيم الربحية وتحسين مؤشرات الأداء المالي فقد انخفضت إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة للعام الثاني على التوالي لتصل إلى 295 مليون د.ك في عام 2016 مقارنة بنحو 330.5 مليون د.ك في عام 2015 وبانخفاض بمبلغ 35.5 مليون د.ك وبنسبة 11%، والتي انخفضت بمبلغ 31.5 مليون دك وبنسبة انخفاض 8% في عام 2015 عن عام 2014، ونتيجة لما سبق، بلغ صافي إيرادات التشغيل نحو 365 مليون د.ك والتي تمثل نمو بنسبة 8.2% عن ما يقابلها من العام السابق وذلك بعد استبعاد إيرادات الاستثمار نظرا لطبيعتها غير المتكررة.

كما انخفضت قيمة المخصصات وانخفاض القيمة المحمل على بيان الدخل المجمع إلى 157.2 مليون د.ك خلال عام 2016 مقارنة بنحو 183.6 مليون د.ك في عام 2015 بنسبة انخفاض 14%.

المركز المالي المجمع لعام 2016

بلغ إجمالي أصول المجموعة حوالي 16.5 مليار د.ك بنهاية عام 2016 وكذلك بلغت قيمة ذمم التمويل المدينة حوالي 8.2 مليار د.ك.

كما حافظت المجموعة على مركز السيولة القوي حيث بلغت قيمة النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك ولدى المؤسسات المالية والمرابحة قصيرة الأمد حوالي 4.4 مليار د.ك.

انخفضت نسبة التمويلات المتعثرة لـ «بيتك» لتبلغ 1.67% في نهاية العام 2016 مقارنة بنسبة 1.98% في 2015، كما انخفضت للمجموعة لتصل إلى 2.58% مقابل 3.03% في عام 2015.

بلغت حسابات المودعين 10.7 مليار د.ك كما بلغ إجمالي المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية 2.9 مليار د.ك في نهاية العام 2016.

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك

نما إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك إلى 1.810 مليار د.ك بنسبة 1.8% بالمقارنة مع 1.779 مليار د.ك في نهاية 2015، وبلغت نسبة كفاية رأس المال المحتسبة طبقا لقواعد بازل III نسبة 17.88% في نهاية العام وهو ما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب من جانب بنك الكويت المركزي وهو 15%.

الأرباح المقترح توزيعها

اقترح مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية بنسبة 17% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (17% في 2015) وإصدار أسهم منحة بنسبة 10% (10% في 2015) من رأس المال المدفوع، وهذا الاقتراح مشروط بموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك والانتهاء من الإجراءات الرسمية القانونية.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة البالغة 772 ألف دينار كويتي (610 ألف دينار كويتي في 2015) ضمن الحد المسموح به بموجب اللوائح المحلية ومشروطة بموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك.

معلومات مالية هامة

مليون د.ك

	2016	2015	2014
مدينو التمويل	8,176	8,095	8,090
حسابات المودعين	10,662	10,709	10,881
إجمالي حقوق المساهمين	1,810	1,779	1,745
إيرادات التمويل	717.9	695.1	678.8
صافي إيرادات التمويل	434.9	431.7	396.4
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	165.2	145.8	126.5
ربحية السهم – فلس	32.01	28.27	24.53

التقرير السنوي 2016 - الإدارة التنفيذية

السادة أعضاء الإدارة التنفيذية

مازن سعد الناهض

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس إدارة بيتك تركيا

حصل على درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرمنتو في عام 1992.

يحمل خبرة مصرفية واسعة تزيد على ثلاثة وعشرين عاماً، إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية حيث نال عضوية الإدارة التنفيذية لدى بنك الكويت الوطني منذ نوفمبر 2010 حتى 2014، وكان مديراً عاماً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الكويت الوطني في الفترة من عام 2011 حتى 2014، وتولى منصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2008 حتى عام 2011.

وعمل مديراً لمجموعة الخزانة في مطلع عام 2008، وقد ترقى في مجال العمل المصرفي المتخصص ونشاط إدارة الخزانة، إذ يحمل خبرة متخصصة في هذا المجال، وكان قد شغل منصب نائب مدير عام مجموعة الخزانة في عام 2006 ومساعد مدير عام مجموعة الخزانة في 2004، وعمل مديراً تنفيذياً لمجموعة الخزانة في عام 2001، وترقى في العديد من المناصب القيادية في مجموعة الخزانة لدى بنك الكويت الوطني خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2001، وبدأ عمله في بنك الكويت الوطني حين عمل مسؤولاً للعلاقات المصرفية في الإدارة المصرفية لتمويل الشركات في عام 1993.

شادي أحمد زهران

رئيس الرقابة المالية للمجموعة

حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة في عام 2014، وعلى درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة والعلوم الإدارية بالجامعة الأردنية في عام 1992.

عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وعضو في مجلس أمناء المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامي (CIBAFI)، ويحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة منها ما هو صادر من الولايات المتحدة الأمريكية مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) من معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) في عام 1996، وشهادة مدقق بنوك معتمد (CBA) من مجمع إدارة البنوك (BAI) في عام 1999، كما منح شهادات مهنية أخرى مثل شهادة المحاسب الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في عام 2006، وشهادة المحاسب القانوني الأردني المعتمد (JCPA) من ديوان المحاسبة الأردني في عام 1996.

التحق بفريق الإدارة رئيساً للمالية لمجموعة بيت التمويل الكويتي في يوليو من عام 2014، وكان قد تدرج في المناصب القيادية في البنك الأهلي المتحد حيث عمل في منصب مدير عام للمالية في الكويت منذ عام 2009 حتى عام 2014، وتولى منصب مدير الرقابة المالية للمجموعة لدى البنك الأهلي المتحد في البحرين منذ عام 2005 حتى عام 2009، وفي المملكة العربية السعودية شغل منصب مدير المحاسبة الإدارية وإدارة الأنظمة المالية في بنك الراجحي في الفترة من عام 2000 حتى عام 2005، كما عمل مدقق حسابات خارجي في مكاتب تدقيق عالمية خلال الفترة من عام 1992 حتى عام 2000 منها مكتب Ernst & Young، ومكتب جرانت ثورونتون GTI.

فهد خالد المخيزيم

رئيس الاستراتيجية للمجموعة

يحمل العديد من الشهادات العلمية التخصصية من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة تفتس في عام 1996، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من نفس الجامعة، ثم أكمل مسيرته العلمية بجامعة بوستن حيث حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة الماجستير في الاقتصاد في عام 2000، ونال درجة الدبلوم التخصصي في القيادة عام 2008 من جامعة هارفرد – كلية الأعمال، كما شارك في العديد من الدورات التخصصية الأخرى.

يحمل خبرة واسعة تزيد على 15 عاماً في المجال المصرفي، حيث بدأ مسيرته المهنية في إدارة التخطيط الاستراتيجي في عام 2001، ثم عمل في المجموعة المصرفية للأفراد حتى عام 2005، ثم تولى عدة مهام قيادية في البنك، وكان آخرها رئيس الاستراتيجية للمجموعة.

وقد تولى بنجاح الإشراف على تنفيذ عدة مبادرات تتعلق بتطوير كافة الأعمال في البنك منها تأسيس إدارة المنتجات المصرفية عام 2003، ثم قام بتأسيس إدارة التسويق في عام 2005، وبتطوير إدارة العلاقات العامة في عام 2006، كما أشرف بنجاح على العديد من البرامج الاستراتيجية للبنك منذ عام 2003 وحتى عام 2013.

وقبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي، عمل معيداً في قسم الاقتصاد في جامعة الكويت بكلية العلوم الإدارية لمدة 5 سنوات.

ليزلي رايس

رئيس المخاطر للمجموعة

انضم إلى بيت التمويل الكويتي ليشغل منصب رئيس المخاطر للمجموعة في يونيو 2016.

حصل على معظم خبرته الطويلة في الأعمال المصرفية الدولية من خلال عمله لدى بنك جرندليز في لندن. وقبل ذلك شغل منصب مدير عام إدارة المخاطر في بنك بوبيان – الكويت قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي.

يتمتع بخبرة عريقة وطويلة في الأعمال المصرفية وفي مجال التمويل والالتزام الرقابي بالإضافة إلى إدارة المخاطر. كما تشمل خبرته الإقليمية شغل مناصب عليا لدى بنك دبي الوطني في الإمارات وبنك الرياض. وقد حصل على إجازته الجامعية في الاقتصاد وحصل على عضوية معهد المحاسبين المعتمدين.

عبدالوهاب عيسى عبدالوهاب الرشود

رئيس الخزانة للمجموعة

حصل على بكالوريوس الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من كلية غرب ولاية اوريجون بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1987. كما أتم بنجاح دورة تدريبية متخصصة لدى جامعة هارفارد بعنوان الادارة القيادية الاستراتيجية في التمويل المصرفي والاستثمار. إضافة الى ذلك فقد حضر العديد من الدورات المهنية والبرامج التنفيذية في الاعمال المصرفية والتمويل والاستثمار.

يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة للعديد من الشركات المختلفة داخل وخارج الكويت مثال بيت التمويل الكويتي – البحرين وشركة الافكو لتأجير الطائرات. كما يمثل بيت التمويل الكويتي في المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (CIBAFI) التي يقع مقرها في البحرين ويعمل كعضو في المجلس الاستشاري.

يمتلك السيد/ الرشود خبرة مهنية عريقة تمتد لأكثر من 27 سنة حيث تقلد خلالها عدة مناصب قيادية، إذ تولى مهمة رئيس الخزانة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي عام 2015. وشغل قبل ذلك منصب مدير عام الخزانة في بيت التمويل الكويتي عام 2013. وعمل قبل ذلك مديراً لإدارة الخزانة منذ عام 2005. بدأ مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي كمتداول أول في سوق المال عام 2002. أما قبل ذلك فقد بدأ مسيرته المهنية في بنك الخليج خلال الفترة 1988- 2002 حيث تدرج في عدة مناصب قيادية.

عمل سابقا كرئيس مجلس إدارة بيتك ليبوان بيرهاد (شركة تابعة لبيتك ماليزيا) خلال الفترة 2012 – 2013. إضافة إلى ذلك شغل أيضا منصب عضو مجلس إدارة في بيت التمويل الكويتي – ماليزيا وشركة بيت إدارة السيولة (شركة بيتك للاستثمار) خلال الفترة 2008 – 2013 وشركة المشاريع التنموية القابضة خلال الفترة 2014 حتى مارس 2016 ومركز إدارة السيولة – البحرين خلال الفترة من 2006 حتى أبريل 2016.

سرود أحمد شريف

رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة المستنصرية في العراق في عام 1975.

تولى منصب رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات في بيت التمويل الكويتي في عام 2014. وقد عمل فيما سبق لدى بنك الكويت الوطني عام 2013 رئيساً لمجموعة تكنولوجيا المعلومات، كما شغل عضوية العديد من اللجان الإدارية. كما عمل فيما سبق رئيساً لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في بنك أبو ظبي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يحمل خبرة مهنية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المالية فيما يتعلق بربط أهداف الأعمال باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإدارة تطبيقها، بالإضافة إلى خبرته في هندسة النظم وتصميم وتطوير البرامج وإدارة المشاريع، كما يتمتع بمعرفة متميزة فيما يخص إدارة مراكز البيانات الكبيرة والتخطيط لمشاريع تكنولوجيا المعلومات.

أحمد سعود الخرجي

رئيس التمويل للمجموعة

نال درجة الماجستير في إدارة الأعمال في تخصص التمويل من جامعة سان دييغو بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998، وحصل على بكالوريوس العلوم في تخصص التمويل من جامعة الكويت في عام 1994.

حصل على العديد من الشهادات المهنية والدورات التدريبية المتخصصة منها دورة تطوير القيادة من جامعة هارفارد في عام 2008، ودورة متخصصة في إدارة الأصول والخصوم وكذلك دورة متخصصة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية بالكويت في عامي 2001 و 1999.

عضو في مجلس إدارة كل من بيتك تركيا وبيتك ماليزيا منذ عام 2014، عضو في لجنة الائتمان لبيتك الكويت، كما كان رئيسا للجنة الائتمان والاستثمار وعضو لجنة المخاطر التابعتين لمجلس إدارة بيتك ماليزيا للفترة 2014 – 2015. عين رئيساً تنفيذياً والعضو المنتدب لـ بيتك ماليزيا – 2015 2016، كما كلف بمهمة إدارة هيكلة التمويل لقطاع البنوك الدولية في بيتك في عام 2013.

عين مديراً عاماً للبنوك الدولية بالوكالة في بيت التمويل الكويتي في عام 2014 للقيام بمهمة إدارة ومراقبة هذا القطاع الهام. كما عمل نائباً للمدير العام لقطاع البنوك الدولية في بيتك عام 2013، وتولى منصب نائب رئيس أول في شركة بيت إدارة السيولة للاستثمار في عام 2008.

عمل رئيساً للمصرفية للاستثمار في بيتك تركيا في عام 2006. وكان قد التحق بفريق العمل في بيتك حين عين مساعد مدير في إدارة الاستثمار الدولي في عام 2003 ثم رقي بعد ذلك إلى مدير أول بذات الإدارة.

تدرج في مناصب قيادية عدة في بنك الكويت المركزي، آخرها منصب رئيس قسم الرقابة المكتبية، خلال الفترة من 1999 حتى 2003، كما عمل محلل ائتمان في إدارة تمويل الشركات في بنك برقان في عام 1999، وبدأ مسيرته المهنية حين عين مساعد مستشار مالي متدرب في ميريل لينش سان دييغو بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية اثناء دراسة الماجستير.

وليد خالد مندني

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة

حصل على درجة بكالوريوس العلوم الإدارية من جامعة أريزونا في عام 1992.

كما حصل على برنامج تنفيذي من جامعة هارفرد في استراتيجيات اتخاذ القرار عام 2015. وكذلك حصل على برنامج تنفيذي في القيادة وإدارة المشاريع من جامعة كورنيل في نيويورك في عام 2011. واجتاز العديد من البرامج المهنية المتخصصة منها رؤية مستقبلية لمجموعة دول اليورو في عام 2000، وبرامج متخصصة في مصفوفة المخاطر بتنظيم مجموعة جي بي مورجان، وبرنامج مبادئ المشتقات المالية وتقييم أسهم الشركات من خلال مجموعة يو بي إس، بالإضافة إلى عدة برامج تدريبية متخصصة في مجالات التسويق والتمويل ومنتجات الخزانة في بنك الكويت الوطني.

تولى منصب الرئيس التنفيذي لإدارة الثروات في بنك بي إن بي باريبا وكان ممثلاً له في اتحاد المصارف الكويتية في الفترة من عام 2005 حتى عام 2014، وعمل مديراً أول للبنوك والمؤسسات الخاصة في البنك الأهلي المتحد من عام 2001 حتى عام 2005، كما كان رئيساً للشركات وأسواق رأس المال الدولية في شركة الاستثمارات الوطنية بالكويت من عام 1998 حتى عام 2001، وقد بدأ مسيرته المهنية كمسئول تداول الشركات والعملاء (غرفة التداول) في بنك الكويت الوطني خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 1997.

عبدالله محمد عبدالله أبو الهوس

رئيس العمليات للمجموعة

حصل على بكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص التمويل من جامعة الكويت في عام 1987، كما اجتاز بنجاح عدة برامج متخصصة منها برنامج المدير العام من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، وبرنامج التنمية المتسارعة من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة في عام 2007، وبرنامج المدير الشاب من كلية انسياد في فرنسا في عام 2006.

وقد عمل رئيساً للعمليات لدى بنك وربة بين عامي 2011 و 2012، وعمل لدى بنك الكويت الوطني في الفترة ما بين عام 1994 وحتى عام 2011 إذ شغل منصب نائب المدير العام للعمليات، كما عين مشرفاً أول للعمليات في البنك الأهلي المتحد ما بين عامي 1992– 1994، وبدأ مسيرته المهنية في وظيفة محلل ائتمان في بنك الخليج في الفترة ما بين 1987 وحتى عام 1992.

فريدريك كارستنز

رئيس الموارد البشرية للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في التجارة من جامعة جوهانسبيرج – جنوب أفريقيا عام 2006 وحصل على درجة مرتبة الشرف في علم النفس الصناعي من جامعة اورنج فري ستيت الأفريقية عام 1991 حيث حصل أيضاً على شهادة البكالوريوس في إدارة شئون الموظفين عام 1990.

انضم الى فريق الإدارة في أكتوبر 2016 حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 25 سنة في الموارد البشرية وأكثر من 16 سنة في الأعمال المصرفية. كما أنه يعمل في منطقة الخليج منذ 2006 حيث تولي العديد من المهام القيادية في الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني والبنك التجاري في دبي.

يتمتع بخبرة إدارية واسعة في جميع الأمور المتعلقة بالموارد البشرية ولديه القدرة على إحداث التغيير والتحول في المؤسسات التي يعمل فيها.

خالد محمد الجمعة

مدير عام القانونية للمجموعة

حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الكويت في عام 1988، ونال درجة الماجستير في القانون من جامعة أدنبره بالمملكة المتحدة في عام 1993، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في تخصص القانون الاقتصادي الدولي من جامعة ويلز بالمملكة المتحدة في عام 1997.

التحق بفريق الإدارة التنفيذية بالمجموعة في عام 2015، وكان قد تولى مناصب استشارية عدة في المجال القانوني، إذ عمل مستشاراً قانونياً في بنك الكويت المركزي في عام 2012، كما شغل منصب الخبير القانوني لأمين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» في عام 1999، وعمل في المجال القانوني في مكتب المجموعة الاستشارية في عام 1998، وكان قد عين كبيراً للمستشارين القانونيين لمدة عشر سنوات في شركة نفط الكويت خلال الفترة من عام 1988 حتى 1998.

فادي إلياس شالوحي

مدير عام الخدمات المصرفية للمجموعة

يتمتع بخبرة مهنية واسعة ويمارس العمل المصرفي لما يزيد عن 15 سنة خبرة في القطاع المالي مدعومة بمؤهلات أكاديمية عالية، وخبرة عريقة في شئون الخزانة والمشتقات وإدارة الأصول والخدمات المصرفية للأفراد.

عمل في منصب نائب المدير العام – رئيس الاستراتيجية والمنتجات والتنسيق وإدارة المشاريع والقروض بقطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية في بنك الكويت الوطني في الفترة من 2011 وحتى عام 2016، وكان رئيساً لقسم المبيعات وهيكلة المنتجات خلال الفترة من عام 2008 حتى 2011، ومديراً للمنتجات المهيكلة بمجموعة الخزانة في بنك الكويت الوطني في الفترة من 2005 حتى 2008، وهو حاصل على ماجستير إدارة أعمال في عام 1998، وبكالوريوس هندسة كمبيوتر واتصالات من الجامعة الأمريكية في بيروت.

عبدالرشيد محمد إبراهيم

مدير عام الخدمات المصرفية للشركات الكويت

حصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من جامعة أسيوط، يحمل العديد من الشهادات المهنية والدورات التدريبية المتخصصة في مجالات الاستثمار والتمويل والنشاط الائتماني والمصرفي وكذلك في التطوير الإداري المتقدم، والتخطيط وقياس الأداء والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأصول والمطلوبات.

يمتلك خبرة مهنية طويلة فقد تولى مهام قيادية عدة في مؤسسات مالية ومصارف مرموقة، فقد عمل رئيساً تنفيذياً لشركة طارق الغانم القابضة بالكويت وعمل فيها خلال الفترة من 2001 حتى 2012، وتقلد العديد من المهام القيادية الرفيعة في بنك الكويت الوطني إذ عين في منصب مساعد مدير عام للمجموعة المصرفية للشركات في عام 2001، وشغل منصب المدير التنفيذي لإدارة ائتمان الشركات خلال الفترة من عام 1995 حتى عام 2001، وخلال هذه الفترة كان عضواً في لجنة الائتمان التابعة لإحدى لجان مجلس الإدارة، وعين مديراً أول لائتمان الشركات في عام 1991، وعمل في إدارة الفروع المصرفية في بنك الكويت الوطني منذ عام 1984 حيث بدأ مسيرته المهنية قبل توليه مهمة إدارة علاقات الائتمان في عام 1988.

جهاد محمد البنداري

مدير عام إدارة المخاطر للمجموعة

حاصل على دبلوم التمويل وإدارة المخاطر من جامعة ويلز بالمملكة المتحدة في عام 2014، ودبلوم علوم الكمبيوتر ونظم المعلومات من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام 1997، وحصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة في عام 1996.

يحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة مثل الشهادة الدولية في إدارة مخاطر البنوك والالتزام الرقابي (ICBRR) من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر (GARP) في عام 2009 وشهادة مدرب مخاطر مالية محترف (Professional Risk Trainer) في عام 2011.

يتمتع بخبرة مصرفية تزيد على 17 عاماً في مجالات إدارة المخاطر والتدقيق، وأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية.

تدرج في المناصب القيادية في بيت التمويل الكويتي حتى شغل منصب مدير عام إدارة المخاطر للمجموعة في فبراير 2016، وقد شغل منصب نائب المدير العام – إدارة المخاطر الكلية والمحافظ في عام 2013 ومنصب مدير وحدة خدمات المخاطر للمجموعة في عام 2012، كما عمل مديراً لوحدة المخاطر في عام 2007.

وقد تولى بنجاح الإشراف على تنفيذ عدة مبادرات من أهمها: برنامج تطوير كافة أعمال إدارة المخاطر لمجموعة بيت التمويل الكويتي من خلال إنشاء إطار عمل وتصميم هيكل الحوكمة ومراجعة السياسات الخاصة بذلك مما يضمن وجود إشراف والتزام بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية ومن بينها بـازل I و II و III.

عبدالله عبدالمحسن المجحم

مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال في تخصص التمويل والاستثمار، وحصل على درجة بكالوريوس في إدارة الاعمال تخصص المحاسبة من جامعة الكويت.

حاصل على شهادة مدقق حسابات معتمد فئة (أ) ومنح العديد من البرامج التدريبية في مجالات مختلفة من كلية هارفارد للأعمال مثل مهارة اتخاذ القرار في الحالات المختلفة، وفي تنفيذ القيادة الاستراتيجية.

كما حصل على دورات تدريبية في أخلاقيات الأعمال والقيادة والتدقيق من شركة ديلويت، تخرج من البرنامج التدريبي الذي امتد لعامين متتاليين منحته الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في مجال التمويل والاستثمار والمحاسبة، كما حصل على دورات تدريبية أخرى من مؤسسات مصرفية عالمية مثل سيتي بنك وجي بي مورجان وكريدت سويس، ومكتب الهيئة العامة للاستثمار في لندن، كما أنه عضو في جمعية المحاسبة والمراجعة الكويتية منذ عام 2001.

ترقى في العديد من المهام القيادية المختلفة في بيت التمويل الكويتي، فقد عمل في منصب نائب مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة في عام 2015، والمدير التنفيذي للاستشارات الاستثمارية في عام 2013، والمدير التنفيذي لمخاطر السوق والسيولة، بالإضافة إلى مهام المدير التنفيذي لمخاطر الاستثمار في عام 2012، عمل في مجال خدمات الاستشارات المالية وإدارة المخاطر في بعض مؤسسات الاستشارات المحاسبية والتدقيق مثل شركة ديلويت خلال الفترة من 2009 حتى 2012، كما عمل في القطاع الخاص في مجالات اقتصادية مختلفة خلال الفترة من عام 2006 – 2009.

وقد عمل في إدارة العقار الدولي في بيت التمويل الكويتي في الفترة من عام 2003 حتى عام 2006، ولديه خبرة واسعة حين عمل لمدة عامين في برنامج الهيئة العامة للاستثمار الكويتية قام خلاله بإجراء العديد من التحليلات المالية والمشروعات المختلفة على حالات واقعية من بيئة الاستثمار في لندن، كما حصل على فرصة العمل في جولدن مان ساكس قام خلالها بتقديم عدد كبير من المشروعات والتحليلات الفنية والمالية المتخصصة.

تقرير
الحوكمة

تقرير الحوكمة

مقدمة

يعمل "بيتك" وفقاً لقواعد ونظم الحوكمة المعمول بها في دولة الكويت ووفق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث تم إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بناءً على قرار مجلس الإدارة باجتماعه السابع في عام 2011 بتاريخ 2011/8/1 تحت اسم (لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة) وفي اجتماع مجلس الإدارة رقم (43) المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2013 تم فصل لجنة الحوكمة عن لجنة الترشيحات والمكافآت لتباشر مهامها تحت اسم (لجنة الحوكمة) وبمقتضى ذلك باشرت اللجنة أعمالها المنوطة بها في اجتماعها الأول بتاريخ 28 فبراير 2013.

وقد سعت لجنة الحوكمة للإشراف على وضع الترتيبات الخاصة وتقديم المشورة ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته الرقابية المتعلقة بالحوكمة الجيدة وذلك من خلال توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية للحوكمة وأخذ دور قيادي في تشكيل سياسات الحوكمة في "بيتك".

كما قامت لجنة الحوكمة في عام 2016 بمراجعة وتحديث مجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بنظم الحوكمة في "بيتك" وشركاته التابعة وفقاً لما تتطلبه الجهات الرقابية، كما قامت اللجنة بمناقشة خطة العمل المقترحة لتطبيق تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية" الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويفي "بيتك" بمتطلبات الحوكمة وجميع المتطلبات الإلزامية الواردة من بنك الكويت المركزي في دليل التعليمات الصادر عن بنك الكويت المركزي وكذلك تعليمات هيئة أسواق المال بشأن حوكمة الشركات لشركات "بيتك" التابعة الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال، وقد تم إعداد دليل حوكمة "بيتك" وشركاته التابعة ونشره على الموقع الإلكتروني لـ"بيتك" ومراقبة التزام الأطراف ذات الصلة.

وقد استحدث "بيتك" لجنة تحت مسمى لجنة الاستثمار، تعزيزاً لدور مجلس الإدارة فيما يتعلق بالقيام بمسئولياته في متابعة الاستثمارات الحالية وكذلك الاستثمارات الجديدة المقترحة بما يتوافق مع السياسات المعتمدة من "بيتك".

وبصورة عامة كان "بيتك" سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من مبادئ ومعايير الحوكمة، كما يحرص على الالتزام بجميع ما يستجد من معايير، ويواصل "بيتك" إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

وسنتناول متطلبات الحوكمة في التقرير السنوي كما يلي:

حصص الملكية

الجهة	شكل الملكية	البلد	نسبة الملكية
الهيئة العامة للاستثمار	مباشرة	الكويت	%24.079
الهيئة العامة لشؤون القصر	مباشرة	الكويت	%10.484
الأمانة العامة للأوقاف	مباشرة	الكويت	%7.296
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشرة	الكويت	%6.57

واجبات ومسئولية أعضاء مجلس الإدارة

1- المسئوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن **بيتك**، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية له، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسئولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

ويتحمل مجلس الإدارة كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات "بيتك" وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات **بنك الكويت المركزي**، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة "بيتك" تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية لـ "بيتك".

2- تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي **لبيت التمويل الكويتي** يضم مجلس الإدارة عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بنظام الاقتراع السري، وفي 24 مارس 2014 فُتح باب الترشح لعضوية المجلس وقامت الجمعية العمومية بانتخاب أعضائه، وعليه تم تشكيل مجلس إدارة جديد في دور الانعقاد الثالث عشر، على أن مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة تالية، ويتشكل المجلس الحالي من رئيس مجلس الإدارة ونائب له وثمانية أعضاء آخرين، وهو ما يمثل العدد الكافي من الأعضاء بما يمكنهم من تشكيل اللجان اللازمة والمنبثقة عن مجلس الإدارة في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة **المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي**.

2.1- دور رئيس مجلس الإدارة

في إطار أهمية هذا الدور يعمل رئيس مجلس الإدارة على ضمان حسن سير أعمال المجلس، والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً على أسس ومعلومات سليمة، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

كما يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية، والتأكد من توفّر معايير الحوكمة السليمة لدى "بيتك".

3- العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

هناك تعاون وتحديد واضح للسلطات بين مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وهو ما يعتبر من أهم ركائز الحوكمة حيث يتمثل دور المجلس في الإرشاد والقيادة، بينما تتولى الإدارة العليا إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس، مع تأكيد استقلالية المجلس وأعضائه عن الإدارة العليا، ويتأكد المجلس من قيام الإدارة التنفيذية بتفعيل السياسات المتعلقة بمنع أو الحد من الأنشطة والعلاقات التي قد تؤثر على جودة قواعد الحوكمة بالبنك مثل تعارض المصالح وسياسات منح المكافآت.

4- تنظيم أعمال المجلس

عقد مجلس الإدارة (18) اجتماعاً خلال عام 2016 ضمن اجتماعات دور الانعقاد الحالي الثالث عشر الذي تم انتخابه في 24 مارس 2014، أي بمعدل يفوق 4 اجتماعات خلال ربع السنة من 2016، بينما كان قد عقد أعضاء المجلس (17) اجتماعاً في عام 2015، إذ يتم الدعوة لانعقاده كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد فاق عدد الاجتماعات المنعقدة المتطلبات الرقابية والمتعلقة بحوكمة الشركات والتي يجب ألا تقل عن 6 اجتماعات خلال العام، وألا تقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وكانت القرارات المتخذة داخل الاجتماعات إلزامية وأصبحت جزءاً من سجلات "بيتك".

واتخذ مجلس الإدارة خلال عام 2016 مجموعة من القرارات التي أُثبتت في (12) محضر لقرارات مجلس الإدارة بالتمرير في 2016، بينما اتخذت اللجان (2) محاضر قرارات بالتمرير خلال العام 2016.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جداول أعمال اجتماعات المجلس، وتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس، إن مسئوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابياً وفقاً للتشريعات والنظم ذات الصلة.

5- اجتماعات مجلس الإدارة

بيان بأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2016																			نسبة الحضور
	11 يناير	20 يناير	3 فبراير	15 فبراير	9 مارس	11 مارس	13 إبريل	9 مايو	8 يونيو	26 يونيو	3 يوليو	14 يوليو	5 سبتمبر	16 أكتوبر	26 أكتوبر	7 نوفمبر	5 ديسمبر	27 ديسمبر		
السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-		%94
السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-	√	√	-	√	√	-	√	√		%83
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		%100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		%100
السيد/ فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		%100
السيد/ رائد خالد الخرافي	-	√	√	-	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-	√	√	√	√		%83
السيد/ نور الرحمن عابد	√	√	√	√	√	√	√	√	-	√	√	√	√	√	√	√	√	-		%89
السيد/ أحمد عبدالله العمر	√	-	√	√	√	√	√	-	-	√	√	√	√	√	√	√	√	√		%83
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون *	-	√	√	-	√	√	√	√	√	√	√	√	-	-	-	-	-	√		%61
السيد/ براك على الشيتان	√	√	√	-	√	√	√	√	√	-	-	-	√	√	√	√	√	√		%78

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

(*) السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون كان لديه عذر طبي منعه من الحضور بسبب عارض صحي.

6- اللجان التابعة لمجلس الإدارة

شكل مجلس إدارة "بيتك" في دور الانعقاد الحالي الثالث عشر ستة لجان فرعية، وتساعده هذه اللجان على القيام بمهام ومسئوليات "بيتك"، وهو العدد المناسب من اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً لتنوع أنشطة ومجالات عمل "بيتك"، حيث يشارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في نشاط هذه اللجان المعتمدة، وفيما يلي بيان بتلك اللجان:

6.1- لجنة التدقيق والالتزام

شُكلت لجنة التدقيق والالتزام بهدف مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته الإشرافية على العمليات المحاسبية في البنك والأنظمة الرقابية المالية، وضوابط التدقيق الداخلي وإجراءات الالتزام ونظم إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مهام إدارة التقارير المالية مع المدققين الخارجيين والداخليين، من أجل ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

وتضم لجنة التدقيق ثلاثة من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، على أن يلم اثنان على الأقل من بينهم بالأمور المالية تضمن لهم القيام بواجبهم كأعضاء في اللجنة، وتتزامن عضويتهم في هذه اللجنة مع عضويتهم في مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة (6) اجتماعات خلال عام 2016، وصدر عن اللجنة محضر قرار بالتمرير، حيث تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب من رئيس اللجنة أو العضوين الآخرين.

وتتمثل مهام ومسئوليات لجنة التدقيق في الإشراف على الأنظمة والضوابط الرقابية المالية في "بيتك" وعمليات إعداد التقارير ومنها ما يلي:

- تقديم التوصيات بخصوص تعيين، أو إنهاء عمل، أو تحديد أتعاب المدققين الخارجيين أو أية شروط تتعلق بهم، أو بخصوص مؤهلاتهم، كما تقيم مدى موضوعيتهم في إبداء رأيهم المهني.
- مناقشة نتائج عملية التدقيق المرحلية والنهائية مع المدققين الخارجيين، والتحفظات الناتجة عنها وأي أمور أخرى يرغب المدققون الخارجيون في مناقشتها.
- وضع معايير مناسبة للتأكد من تنفيذ عمليات التدقيق الخارجي.
- مراجعة ومناقشة تعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي ورئيس الالتزام ورئيس غسل الأموال ومكافحة الإرهاب ورفع التوصيات بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.
- تقييم أداء التدقيق الداخلي والالتزام الرقابي وغسل الأموال، ورفع التوصية بشأن مكافأة من يتولون تلك الإدارات.
- التأكد من إصدار المدققين الخارجيين بياناً عن التزام البنك بتنفيذ قواعد الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وذلك في التقرير السنوي الذي يقدم إليه.
- مراجعة المستندات والتقارير والمعلومات المحاسبية بشكل دوري، ومراجعة البيانات المالية مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي قبل عرضها على السيد رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- الإشراف على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في "بيتك"، والتأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة المخصصات اللازمة والتأكد من كفايتها طبقاً للبيانات المالية المعتمدة من قبل الإدارة التنفيذية.
- القيام بأي أنشطة أخرى تتفق مع النظام الأساسي المعمول به في "بيتك" والقوانين المطبقة وحسبما يراها مجلس الإدارة.

ولدى لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء - من خلال القنوات الرسمية - أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها، كما تتولى اللجنة مسئولية الرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى "بيتك".

أسماء السادة أعضاء لجنة التدقيق والالتزام وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2016						نسبة الحضور
	10 يناير	19 مارس	10 ابريل	13 يوليو	10 أكتوبر	6 ديسمبر	
السيد/ نورالرحمن عابد (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	%100
السيد/ فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	√	%100
السيد/ أحمد عبدالله العمر	√	√	√	√	√	√	%100

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

6.2- لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت والحوافز قصيرة وطويلة الأجل، كما عليها التوصية بمكافآت الأعضاء لاعتمادها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وأفضل الممارسات الدولية، ويعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة على ألا يقل عددهم عن 3 أعضاء من بينهم رئيس اللجنة، ويكون التعيين لمدة ثلاثة سنوات أو للمدة المتبقية من عمر المجلس.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك على ألا تقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة الواحدة، وقد عقدت اللجنة (8) اجتماعات خلال عام 2016 للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التوصية بشأن تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة بناءً على السياسات المعتمدة والمعايير والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بضوابط الترشيح للعضوية، وتشمل التوصيات جميع المرشحين بمن فيهم الذين لا توصي اللجنة بترشيحهم، وعلى أساس مبررات سليمة وموضوعية.
- التوصية بشأن تعيين الرئيس التنفيذي ونوابه، ورئيس الرقابة المالية، وأي مدير آخر يتبع الرئيس التنفيذي مباشرة، باستثناء رئيس المخاطر الذي تختاره لجنة المخاطر ورئيس التدقيق ورئيس الالتزام اللذان تختارهما لجنة التدقيق والالتزام، وكذلك مدير شكاوى العملاء.
- القيام بمراجعة سنوية على المهارات المطلوبة لعضوية المجلس، وتحديد المهارات التي يجب أن يتمتع بها أعضاء المجلس ولجانه، وتقديم مقترحات هيكل مجلس الإدارة بما يخدم مصالح البنك.
- إجراء تقييم سنوي للأداء الشامل لمجلس الإدارة، وأداء كل عضو على حده.
- إعداد صلاحيات واختصاصات كل وظيفة تنفيذية أو قيادية في البنك وتحديد المسئوليات الوظيفية والمؤهلات المطلوبة بالتعاون مع الموارد البشرية والإدارات ذات العلاقة.
- تقديم اقتراحات بخصوص هيكل سياسة المكافآت المالية والثابتة والمتغيرة في البنك ورفعها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقديم التوصيات اللازمة للمجلس فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس.
- مراجعة هياكل خطط المكافآت المالية المرتبطة بخيار الأسهم لموافقة مجلس الإدارة عليها.
- دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية في شأن المكافآت، ومكافآت الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية التابعة له.
- التعاون مع لجنة المخاطر لتقييم الحوافز المقترحة بموجب نظام منح المكافآت.
- إجراء مراجعة سنوية مستقلة لنظام المكافآت بهدف تقييم التزام البنك بممارسات المكافآت المالية.
- تقديم جميع المكافآت التي تمنح للموظفين ممثلي البنك بالشركات التابعة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2016								نسبة الحضور
	19 يناير	28 مارس	13 أبريل	30 مايو	27 يوليو	26 أكتوبر	16 نوفمبر	27 ديسمبر	
السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	√	√	%100
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون*	√	√	√	-	√	-	-	√	%63
السيد/ نورالرحمن عابد	√	-	√	√	√	√	√	-	%75
السيد/ براك علي الشيتان	√	√	√	√	-	√	√	√	%88

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

(*) السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون كان لديه عذر طبي منعه من الحضور بسبب عارض صحي.

6.3- لجنة المخاطر

يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية، واستراتيجياتها، وخاصة نزعة البنك تجاه مخاطر الأنشطة الائتمانية والمصرفية والعقارية والاستثمارية وكذلك السياسات والإجراءات، على أن تضم اللجنة ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم في اللجنة مع عضويتهم في مجلس إدارة "بيتك".

وقد عقدت اللجنة (7) اجتماعات خلال عام 2016 للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتقوم اللجنة بعدة مهام ومسئوليات منها ما يلي:

- مراجعة سياسات وأطر إدارة المخاطر وتقييمها، والتأكد من تنفيذ الأنشطة وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراجعة قدرة وفعالية إدارة المخاطر في برنامج إدارة المخاطر مع المؤسسات التي يتعامل معها.
- التأكد من ملاءمة نزعة المخاطر التي يتخذها البنك وتوجهات مجلس الإدارة في هذا الخصوص، وضمان تحديد المخاطر الأساسية.
- مراجعه مدى كفاية ممارسات إدارة المخاطر بالبنك بشكل ربع سنوي على الأقل.
- مراجعة معايير إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، لضمان حسن إدارة المخاطر المادية على أعمال البنك، وتوفير الإشراف على المخاطر الائتمانية ومخاطر أسوق المال ومخاطر السيولة وإدارة الالتزامات والمخاطر القانونية وكافة المخاطر ذات العلاقة.
- مراجعة معايير وتوجهات كفاية رأس المال المبنية على المخاطر.
- مراجعة التعليمات الرقابية الجديدة في الأسواق المالية والتعديلات على المعايير المحاسبية وغيرها من التطورات.
- مراجعة هيكل إدارة المخاطر ومهامها ومسئولياتها، والإشراف على إدارة المخاطر والتقييم السنوي لرئيس المخاطر.

أسماء السادة أعضاء لجنة المخاطر وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2016								نسبة الحضور
	24 يناير	21 فبراير	10 ابريل	5 يونيو	20 يونيو	11 أكتوبر	7 ديسمبر		
السيد/ أحمد عبدالله العمر (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	√		%100
السيد/ رائد خالد الخرافي	√	√	√	√	√	√	-		%86
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√		%100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√		%100

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

6.4- لجنة الحوكمة:

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في مساعدة المجلس على أداء مسئولياته في الإشراف على الحوكمة السليمة والعمل على تطوير مجموعة إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها والالتزام بدليل الحوكمة من مجلس الإدارة ولجانه ومن الإدارة التنفيذية.

وتضم لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم مع عضوية مجلس الإدارة.

وتجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك على ألا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماعين في العام الواحد، وقد عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال عام 2016 للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتتمثل مهام لجنة الحوكمة فيما يلي:

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره.
- مراجعة مدى كفاية السياسات وممارسات البنك فيما يخص معايير الحوكمة.
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني، وقواعد أخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة والإرشادات داخل البنك.
- مراجعة الأمور الأساسية الخاصة بعلاقات المساهمين ومساهمات البنك في الأعمال الخيرية.
- مراجعة الجزء الذي يتعلق بالحوكمة ضمن التقرير السنوي.
- تقييم سنوي للأداء فيما يخص اللجنة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات واختصاصات اللجنة.

بيان بأسماء السادة أعضاء لجنة الحوكمة التي عقدتها اللجنة خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماع خلال عام 2016			نسبة الحضور
	3 يناير	22 مايو	5 ديسمبر	
السيد رائد خالد الخرافي (رئيس اللجنة)	√	√	√	%100
السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق	√	√	√	%100
السيد/ براك على الشيتان	√	√	√	%100

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

6.5- اللجنة التنفيذية

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالنشاط المصرفي والاستثماري للبنك، وفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس إلى اللجنة، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إليها بأية أعمال أخرى تعينه على القيام بمهامه ومسئولياته، ويعين مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجنة على ألا يقل عددهم عن خمسة أعضاء، ويعين المجلس رئيس اللجنة من بين أعضائها، وتكون عضوية هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات أو بقدر المدة المتبقية من المجلس.

وقد عقدت اللجنة (19) اجتماعاً خلال عام 2016 للقيام بمهامها ووظيفتها، وصدر عن اللجنة التنفيذية محضر قرار بالتمرير.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة التنفيذية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإشراف على آلية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البنك، ومراقبة كفاءة الأداء، ومراجعة تقارير الأداء ورفع التوصيات اللازمة للمجلس في هذا الشأن.
- مراجعة واعتماد معاملات التمويل وعروض الاستثمار التي تعرضها الإدارة التنفيذية وفق لائحة التفويضات والصلاحيات التي يحددها المجلس.
- اعتماد أو رفض أية مقترحات تتعلق بالتمويل، السيولة و/أو مخاطر السوق في حدود الصلاحيات المالية المعتمدة فيما يخص الحد الأقصى للتركز الائتماني للعميل الواحد.
- مراجعة استراتيجية الإدارة فيما يخص مقترحات المخصصات، وخطة الإدارة لاسترداد المديونيات المتعثرة إن وجدت.
- المراجعة الدورية لمدى تنوع ومتانة محفظة التمويل.
- التنسيق مع لجنة المخاطر لإعداد تقارير دورية لتحديث حدود المخاطر واحتمال تفاقمها.

أسماء السادة أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2016																									نسبة الحضور
	6 يناير	20 يناير	3 فبراير	17 فبراير	1 مارس	15 مارس	30 مارس	1 مايو	9 مايو	22 مايو	8 يونيو	22 يونيو	27 يوليو	5 أكتوبر	19 أكتوبر	3 نوفمبر	16 نوفمبر	30 نوفمبر	14 ديسمبر	27 ديسمبر						
السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	-	√	√	√	√	√	-	√	-	√	√	√	√	-						% 79
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-	√	√	√	√	√	√	√						% 95
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون*	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-	-	-	-	-	-	√						% 68
السيد/ فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√						% 100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√						% 100
السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√						% 100

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

(*) السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون كان لديه عذر طبي منعه من الحضور بسبب عارض صحي.

6.6- لجنة الاستثمار

صدر قرار من مجلس الإدارة بإنشاء هذه اللجنة خلال عام 2016، والغرض الرئيسي من لجنة الاستثمار هو مساعدة مجلس الإدارة في وضع مبادئ عامة للاستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية للبنك وشركاته التابعة، ووفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس لهذه اللجنة، والتحقق من مدى الامتثال مع الأهداف الاستثمارية للبنك.

وقد عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2016 للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- القيام بمساعدة مجلس إدارة البنك على تنفيذ مسئولياته الرقابية على الأصول الاستثمارية للبنك بما في ذلك الصناديق والمحافظ الاستثمارية، وتقوم برفع التوصيات إلى مجلس الإدارة، ومتابعة الاستثمارات بما يتوافق مع السياسات المعتمدة.
- مراجعة التقارير المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسئولياتها بطريقة مهنية وفعالة.
- إخطار مجلس الإدارة بأي تغييرات جوهرية في استثمارات البنك.
- متابعة تطبيق السياسات والأهداف الاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بكافة الأنشطة الاستثمارية.
- الاطلاع على الاستثمارات الجديدة المقترحة والوقوف على مدى امتثال هذه الاستثمارات مع توجهات مجلس الإدارة، ومن ثم رفع توصية لمجلس الإدارة بذلك.
- الاستعانة بأي مستشار خارجي وذلك لمساعدة اللجنة في أداء مهامها.
- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص أي موضوع تراه اللجنة مناسباً.
- الحصول على أية معلومات لازمة عن وضع المحفظة الاستثمارية من خلال الرئيس التنفيذي.
- تستعرض اللجنة توصيات الإدارة التنفيذية بخصوص قرارات دمج الاستثمارات القائمة ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة.
- تمارس اللجنة أي مسئوليات وواجبات أخرى تكلف بها من مجلس الإدارة.
- تقوم اللجنة برفع توصية للمجلس في حال رأت ضرورة زيادة رأس مال أو خفضه للشركات التي يساهم بها البنك.
- يتعين مراجعة وتحديث هذه الوظائف كلما دعت الحاجة إلى ذلك مع مراعاة أية تغييرات في إطار حوكمة عمل البنك، الصلاحيات، الاستراتيجيات، القواعد والسياسات أو أية عوامل جوهرية أخرى، ويجب اعتماد أية تعديلات أو تحديثات على اللائحة من قبل مجلس الإدارة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الاستثمار وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال عام 2016

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2016				نسبة الحضور
	14 يوليو	19 يوليو	24 أكتوبر	14 ديسمبر	
السيد/ فهد علي الغانم (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	% 100
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	% 100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	% 100
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون*	√	√	-	-	% 50

(√) حضور الاجتماع (-) تعذر حضور الاجتماع

(*) السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون كان لديه عذر طبي منعه من الحضور بسبب عارض صحي.

تقرير مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي يُعد مسؤولاً عن مراجعة واعتماد مدى فعالية نظم "بيتك" الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح. وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك. ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة، وليست حاسمة، لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعّال. و يقوم مجلس الإدارة أيضا بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين على البيانات المالية، ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي (بخلاف المدققين الخارجيين على البيانات المالية). وقد تضمن التقرير السنوي رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2016 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف "بيتك".

تقرير المراجع الخارجي عن أنظمة الرقابة الداخلية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع
ص.ب: 24989، الصفاة 13110
دولة الكويت
التاريخ : 28 يونيو 2016

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 4 إبريل 2016، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("البنك") والتي كانت متوفرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وقد شمل الفحص كافة القطاعات بالبنك وهي كما يلي:

- مجموعة التمويل
- خدمات الأفراد والخدمات المالية الخاصة
- تكنولوجيا المعلومات
- العمليات
- الخزينة
- مجموعة الرقابة المالية
- إدارة المخاطر
- مكافحة غسيل الأموال
- المجموعة القانونية
- التدقيق الداخلي
- الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية
- الرقابة والاستشارات الشرعية
- شكاوى العملاء
- الموارد البشرية والخدمات العامة
- مكافحة الاختلاس

ويتضمن تقرير تقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتعليمات والمتطلبات التالية:

- إدارة المخاطر وإدارة الرقابة الداخلية وفقاً للمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية.
- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ 2013/7/23 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المحافظة على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2014/2/9
- نظم الرقابة الداخلية المطبقة لمنع حالات الاختلاس والاحتيال بالبنك.
- أنشطة الأوراق المالية.

إضافة إلى ما سبق قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للشركات المصرفية والمالية التابعة للبنك وهي كما يلي:

- بيت التمويل الكويتي (البحرين)
- بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد
- البنك الكويتي التركي للمساهمة – تركيا
- بيتك كابيتال للاستثمار
- مجموعة عارف الاستثمارية
- بيت التمويل الكويتي للأسهم الخاصة
- شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية
- بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية
- بيت التمويل السعودي الكويتي شركة مساهمة سعودية
- إعمار

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2016، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعليمات الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2012 والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية والتعليمات الصادرة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن المحافظة على سرية المعلومات والبيانات للعملاء والمعايير الدولية لمهام التدقيق.

بصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة. إن الهدف من ذلك هو إيجاد تأكيدات معقولة وليست قاطعة بأن الموجودات محمية ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر يتم مراقبتها وتقييمها بشكل مناسب، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة ويتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، فإنه قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

برأينا، أخذاً في الاعتبار طبيعة وحجم العمليات خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2015، فإن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعليمات الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2012 والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن المحافظة على سرية المعلومات والبيانات للعملاء وذلك باستثناء الأمور المبينة في التقرير. لا يوجد تأثير جوهري لتلك الاستثناءات على عدالة القوائم المالية.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة «أ» رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
28 يونيو 2016

تقرير الأجور والمكافآت

سياسة الأجور والمكافآت

تتماشى سياسة الأجور والمكافآت في "بيت التمويل الكويتي" مع استراتيجيات وأهداف البنك، وكذلك مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، وكذلك تتضمن جميع متطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012، وتتضمن مكافآت الموظفين كلاً من العناصر الثابتة والمتغيرة، والتي تشمل الرواتب والأجور، وحوافز قصيرة وطويلة الأجل، تم تصميم هذه السياسة بغرض الجذب، والاحتفاظ وتقديم مكافآت تنافسية لمن يتمتعون بالخبرات، والمهارات، والقيم، والسلوك اللازم لتحقيق أهداف البنك العامة.

مكافأة الموظفين في "بيت التمويل الكويتي" مرتبطة مباشرة بأداء البنك قصير وطويل الأجل، وتتماشى مكونات حزمة المكافآت كذلك مع قابلية البنك لاستيعاب المخاطر قصيرة وطويلة المدى، وتشمل السياسة آليات من شأنها التحكم في مجموع المكافآت بناءً على الأداء المالي للبنك، وفي حالة ضعف الأداء المالي قد يطبق "نظام الاسترداد أو الاسترجاع" وذلك للحفاظ على مصالح البنك.

يقوم مجلس إدارة البنك بناءً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة الأجور والمكافآت في البنك وتصميمها، ويقوم دورياً بمراجعة عملية تنفيذ السياسة ومدى فعاليتها لضمان عملها على النحو المنشود.

عناصر الأجور والمكافآت

يتم الجمع بين العناصر المختلفة من الأجور والمكافآت لضمان تواجد حزمة الأجور المناسبة والمتوازنة والتي من شأنها أن تعكس الدرجة الوظيفية، والقسم الذي يعمل فيه الموظف، ونوع الوظيفة، وكذلك مؤشرات السوق، وتشمل مكونات الأجر التي تمنح للموظف ما يلي:

1. الراتب الأساسي

2. المزايا والبدلات

تعكس الرواتب مهارات الأفراد وخبراتهم، ويتم مراجعتها سنوياً في سياق التقييم السنوي للأداء، ويتم بشكل دوري مقارنة الرواتب والبدلات في "بيت التمويل الكويتي" مع ما يشابهها في البنوك الأخرى، تتم زيادة الرواتب في حالة تغير الدور أو الوظيفة، وزيادة في المسئولية أو لماثلة أحدث بيانات السوق المتاحة، ويمكن أيضاً زيادة المرتبات بما يتماشى مع اللوائح المحلية.

لدى "بيتك" عملية رسمية لإدارة وتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات، ففي بداية العام يقوم الموظفون ورؤساؤهم بتخطيط وتوثيق أهداف الأداء السنوية، والكفاءات المطلوبة وخطط التنمية الشخصية للموظفين، ومن ثم في مقابلة تقييم الأداء السنوي يقوم الرؤساء والمراجعون بتقييم وتسجيل الأداء مقارنة بالأهداف المعتمدة، ويتم اتخاذ القرارات بشأن تعديل رواتب الموظفين الثابتة والحوافز المبنية على الأداء بناءً على مراجعة الأداء السنوي.

وتقدم مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية، والأجازات الطبية والإجازات الأخرى، والتأمين الطبي، وتذكرة السفر السنوية، والبدلات الممنوحة على أساس عقود العمل الفردية ومؤشرات السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات

وفقاً لتعليمات "بنك الكويت المركزي" حول حوكمة الشركات، قمنا بالإفصاح عن الأجور المدفوعة لفئات معينة من الموظفين والمبالغ المدفوعة لكل فئة، ويشمل التحليل العناصر الثابتة والمتغيرة للأجور والمكافآت، وأساليب الدفع المستخدمة.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم الإفصاح عن المكافآت المالية التي تدفع لمجلس الإدارة في الملاحظة رقم (25) من القوائم المالية السنوية.

ثانياً: المكافآت المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في بيت التمويل الكويتي

بحسب تعليمات "بنك الكويت المركزي" بشأن قواعد حوكمة الشركات، قمنا في هذا الجزء بإدراج إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة في عام 2016 والتي تتضمن رواتبهم والحوافز قصيرة وطويلة الأجل وبما أنه يجب أن تتضمن هذه المجموعة، الرئيس التنفيذي (CEO)، ورئيس المخاطر (CRO)، ورئيس الرقابة المالية (CFO)، ورئيس التدقيق الداخلي، في حال أحدهم لم يكن مضموماً إلى هذه المجموعة.

يحتوى هذا الجزء على إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة في البنك لعام 2016 لخمسة كبار تنفيذيين الذين تلقوا أعلى مكافآت بالإضافة إلى اثنين من المناصب الواجب ذكرها والتي لم تكن ضمن المناصب الخمسة الأخرى، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لهذه المجموعة (أعلى 5 + 2) 2,200,091 دينار كويتي، وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه المجموعة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات أو البدلات)، قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

ثالثاً: المكافآت بحسب مجموعات الموظفين المختلفة في بيت التمويل الكويتي

1- الرئيس التنفيذي ونوابه و/ أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 3,316,511 دينار كويتي. وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والنقدية والمزايا غير النقدية والبدلات الأساسية والنقدية)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

2- موظفي الرقابة المالية والمخاطر:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 3,579,488 دينار كويتي، إن حزمة الأجور الممنوحة لموظفي هذه الفئة تختلف استناداً على درجاتهم الوظيفية فضلاً عن عقود العمل الفردية، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات والبدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل لكبار المسئولين التنفيذيين الذين هم مؤهلون لهذا المخطط وكذلك مزايا نهاية الخدمة.

3- المعرضون للمخاطر المادية:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 1,704,909 دينار كويتي، وتشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسئوليات لموظفي إداراتهم، وتكون لهم المسئولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات والبدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

إدارة المخاطر والحوكمة

يولي "بيتك" الاهتمام والعناية الخاصة لإدارة الحوكمة والمخاطر حيث يعتبر استقلالها أمراً حيوياً، وتعد أحد الركائز الأساسية لأعمال البنك، وتلعب دوراً حيوياً في تقييم انكشافات المخاطر على مستوى المجموعة، وقوم بإجراء اختبارات الضغط ومراقبة بيانات المخاطر، وقد قامت إدارة المخاطر بإطلاق العديد من المبادرات الاستراتيجية لمساندة عملية ترشيد رأس المال. جنباً إلى جنب مع إجراءات لتحديث أنظمتها الرقابية وإصدار التقارير، وخاصة فيما يتعلق بالأصول والمطلوبات وإدارة المخاطر التشغيلية.

في إطار الاستجابة لمعايير ومتطلبات الحوكمة قامت لجنة الحوكمة في عام 2016 بمراجعة وتحديث مجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بنظم الحوكمة في "بيتك" وشركاته التابعة وفقاً لما تتطلبه الجهات الرقابية، كما قامت اللجنة بمناقشة خطة العمل المقترحة لتطبيق تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية" الصادرة من بنك الكويت المركزي.

وقد تم إطلاق عدد من المبادرات الاستراتيجية خلال العام وذلك كجزء من التطوير المستمر لأنشطة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بيتك. وقد تم تشجيع وتحفيز ومساندة هذه المبادرات من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك كجزء من عملية الدعم لإدارة المخاطر للمجموعة.

وظل اهتمام إدارة المخاطر منصباً على رفع التحسينات في مجال إدارة المخاطر وتطوير الأعمال على مستوى مجموعة بيتك من خلال تطبيق إطار العمل القياسي والمنهجي، كما تقوم إدارة المخاطر للمجموعة بشكل منتظم بإجراء اختبارات الضغط وتقديرات كفاية رأس المال في مجموعة بيتك حيث ما زال البنك ملتزماً بجميع المتطلبات الرقابية ومؤشرات المخاطر الرئيسية لكفاية رأس المال، وتتضمن الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها عام 2016 عملية تطبيق برنامج إدارة رأس المال والذي يشمل المبادرات المحددة داخلياً لتقييم الأصول المرجحة بالمخاطر للمجموعة والذي نتج عنه تحسن نسبة كفاية رأس المال من 16.6% عام 2015 لتصل الى 17.88% كما في ديسمبر 2016.

وعززت إدارة المخاطر من خطواتها الهامة لرفع مستوى أنظمة القياس والمراقبة وإصدار التقارير، بحيث يتم الإشراف على إدارة المخاطر المجموعة على أساس شامل، حيث تم مراقبة الانكشافات للمخاطر وتحليلها وتقديم التوصيات إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة التنفيذية على أساس ربع سنوي، وقد تم تبني هذه التوصيات على مستوى المجموعة وهو ما انعكس على تحسن كبير في نسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول لمجموعة بيتك. قامت إدارة المخاطر للمجموعة أيضاً بتحديث إطار نزعة المخاطر كما قامت بشكل دوري بمراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى المجموعة.

واستمرت إدارة المخاطر في مراقبة السيولة وإصدار تقرير عنها على مستوى المجموعة. تعكس مدى الالتزام بمستويات ونسب السيولة وحجم التمويل المستخدم والممنوح على مستوى المجموعة ضماناً لمزيد من الالتزام الرقابي والقدرة على الوفاء به.

وقد تم إطلاق مشروع المعيار 9 لإعداد التقارير المالية الدولية بشكل مشترك بين الرقابة المالية وإدارة المخاطر بحيث يكون التاريخ النهائي المستهدف هو نهاية عام 2017. وذلك لضمان الاكتشاف المبكر والتنبؤ بالأزمات لأي انخفاض في جودة الأصول. كما قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز قدراتها بنجاح من خلال تطبيق إطار عمل المخاطر التشغيلية وذلك لإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية على مستوى المجموعة. وبالمثل قمنا بتحديث إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وذلك لضمان التقيد بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قادت تكنولوجيا المعلومات التغيرات الجوهرية في قطاع الخدمات المالية بمعدلات سريعة للغاية، ومن المتوقع أن تستمر هذه التغيرات على الأقل في المستقبل القريب، مما يفتح آفاقاً لفرص النمو الابتكاري ولكنه ينطوي أيضًا على مخاطر جديدة. ومن هذا المنطلق، أنشأ «بيتك» إدارة مستقلة لمعالجة مثل هذه المخاطر في بداية 2016، مما أدى إلى وضع سلسلة من السياسات والإجراءات الخاصة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات على مستوى المجموعة لضمان تنفيذ أفضل الضوابط والممارسات ضمن بيئة تكنولوجية تدعم الأعمال الرئيسة للبنك.

إفصاحات معيار

كفاية رأس المال

إفصاحات معيار كفاية رأس المال - بازل III

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ضمن إطار بازل III للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في التعميم رقم 2/ر ب، رب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. تستند الإفصاحات العامة المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بازل III إلى احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان والسوق وفقا للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً: هيكل المجموعة

تتألف مجموعة "بيت التمويل الكويتي" من البنك في الكويت بالإضافة إلى عدد من الشركات البنكية وغير البنكية التابعة له، والتي يتمتع بملكيتها الكليّة أو الجزئية، كما يمتلك البنك عدداً من الاستثمارات الاستراتيجية الأخرى. وبالتالي يتم تجميع بيانات الشركات التابعة ضمن ميزانية بيت التمويل الكويتي. أما بالنسبة للشركات غير التابعة، فإنها تظهر كاستثمارات وأعمال تابعة في البيانات المالية، إن الشركات التابعة (المجمعة) والشركات الزميلة (الاستثمارات الهامة) بيانها كالتالي:

1- الشركات التابعة

1.1- بيت التمويل الكويتي - (ماليزيا) برهاد

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100% (2015 : 100%)، مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006، تتركز الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم منتجات تمويلية إسلامية والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات.

1.2- شركة بيتك للأسهم الخاصة

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100% (2015 : 100%)، مسجلة بجزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية في الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة حول العالم.

1.3- بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2015 : 100%)، مسجلة بجزر الكايمن، لدى الشركة شركة واحدة تابعة، تتمثل أنشطة الشركة في مجال الاستثمار والتطوير العقاري خارج الكويت.

1.4- شركة بيتك كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 99.9% (2015 : 99.9%)، تتركز أنشطتها الرئيسية في كافة أنشطة الاستثمار والتمويل الإسلامي والمتاجرة في الأسهم واستثمارات الملكيات الخاصة وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول.

1.5- شركة بيت التمويل الكويتى العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 99.9% (2015 : 99.9%)، تقوم الشركة بتملك وبيع وشراء وتطوير العقارات والأراضي المملوكة للشركة وكذلك بالإنابة عن العملاء داخل دولة الكويت وخارجها.

1.6- شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 99.9% (2015 : 99.9%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في تملك أصول استراتيجية طويلة الأجل من خلال الاستثمار أو التمويل في شركات ذات أنشطة اقتصادية صناعية وأخرى تجارية.

1.7- شركة بيتك للاستثمار العقاري ش.م.س.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2015 : 100%)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الاستثمار والتطوير العقاري.

1.8- بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2015 : 100%)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، إن نشاط الشركة يتمثل في مزاولة أعمال الأوراق المالية من خلال ممارسة أنشطة متعددة وهي التعامل بصفة أصيل أو وكيل التعهد بالتغطية والإدارة والترتيب والمشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

1.9- شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 97% (2015 : 97%)، وتتمثل أنشطة الشركة في تسويق وتطوير البرمجيات ومعدات الحاسب الآلي وفي تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة.

1.10- بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب.

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100% (2015 : 100%) مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002، تتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح وتقديم عقود تمويلية إسلامية ومنها بيوع التجزئة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثماري العقاري.

1.11- البنك الكويتي التركي للمساهمة

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 62% (2015 : 62%)، مسجل بدولة تركيا منذ عام 1989، تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل أنشطة التمويل العقاري.

1.12- مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية مملوكة بنسبة 53% (2015 : 53%)، تتنوع أنشطة الشركة في الأنشطة التمويلية الإسلامية وأنشطة الاستثمار العقاري. وتتسع الأنشطة من خلال الشركات التابعة في مجال الطاقة والخدمات التعليمية والطبية والنقل والتكنولوجيا المعلوماتية.

1.13- شركة الإنماء العقارية ش.م.ك.ع

شركة تابعة مملوكة بنسبة 56% (2015 : 56%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات الإيجار التشغيلي.

1.14- شركة الخدمات العامة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 80% (2015 : 80%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة المعاملات الخاصة بالشركات والهيئات والأفراد عن طريق مكاتب الخدمة الخاصة بها، وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.

1.15- شركة تركابيتال القابضة ش.م.ب (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 51% (2015 : 51%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة المعاملات الخاصة بمجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات التأجير والتأمين.

1.16- صندوق مؤشر المئنى الإسلامي

صندوق مملوك بنسبة 64% (2015 : 63%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الاستثمارات المالية الإسلامية.

1.17- شركة مستشفى السلام الدولي ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 76% (2015 : 55%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الخدمات الصحية.

1.18- صندوق المثنى للمصارف الإسلامية الخليجية

صندوق مملوك بنسبة 93% (2015 : 90%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الاستثمارات المالية الإسلامية.

1.19- شركة إعمار

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2015 : 100%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الاستثمارات المالية الإسلامية.

1.20- الشركة الخليجية العالمية لتجارة السيارات ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 99.6% (2015 : 99.6%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الإتجار واستيراد وتصدير السيارات المستعملة.

2- الشركات الزميلة المباشرة

2.1- بنك إبدار ش.م.ب.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 40% (2015 : 40%)، مسجل بمملكة البحرين، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

2.2- مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 20% (2015 : 20%)، مسجل بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1975، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

2.3- شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تمويل إسلامية تابعة مملوكة بنسبة 46% (2015 : 53%)، تتمثل أنشطة الشركة في عمليات شراء الطائرات وتأجيرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ثانياً: هيكل رأس المال

أ - هيكل رأس المال:

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 1,853,574 ألف دينار كويتي، كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" 186,792 ألف دينار كويتي كما هو موضح أدناه:

ألف دينار كويتي

بيان عناصر رأس المال	إجمالي
شريحة (1): رأس المال الأساسي	
1- رأس المال المدفوع	524,154
2- الاحتياطيات المعلنة وعلاوة الاصدار	1,145,754
3- حقوق الأقلية في الشركات التابعة المجمعة	112,151
4- الارباح المحتجزة	194,854
5- أسهم منحة مقترح اصدارها	52,415
المجموع (1)	2,029,328
الاستقطاع من الشريحة (1) من رأس المال الأساسي	
1- أسهم الخزانة	48,824
2- الشهرة	6,722
3- أصول غير ملموسة	32,453
4- الأرباح (المعلنة وليست الموزعة)	87,755
المجموع (2)	175,754
أ. إجمالي الشريحة (1) من رأس المال	**1,853,574**
شريحة (2): رأس المال المساند	
1- حقوق الأقلية في الشركات التابعة المجمعة	62,757
2- المخصصات العامة (يتم إدراجها بحد أقصى نسبته 1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان)	124,035
المجموع (3)	186,792
ب. إجمالي الشريحة (2) من رأس المال	**186,792**
إجمالي رأس المال المتوفر	2,040,366

ثالثاً: تقييم ونسب كفاية رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال المجمع 17.88% ومعدل الشريحة (1) 16.25% .

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر و رأس المال اللازم:

1- مخاطر الائتمان:

إن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 قد بلغت 1,460,659 ألف دينار كويتي كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	252,313	252,313	-	-
2	المطالبات على الدول	3,317,591	3,316,763	342,829	51,424
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	56,492	56,492	11,809	1,771
4	المطالبات على البنوك	2,199,030	2,199,030	537,352	80,603
5	المطالبات على الشركات	3,261,365	2,642,959	2,186,303	327,945
6	الإنكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,460,491	3,258,634	2,474,334	371,150
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	539,366	289,362	80,256	12,038
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	383,025	288,108	120,724	18,109
9	مراكز السلع والبضائع	44,518	44,518	62,548	9,382
10	الاستثمارات العقارية	777,771	777,771	1,232,920	184,938
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,530,998	896,278	1,014,343	152,151
12	الانكشافات الأخرى	1,853,548	1,853,548	1,674,307	251,148
	الإجمالي	17,676,508	15,875,776	9,737,725	1,460,659

2- مخاطر السوق

قدرت الانكشافات المرجحة لمخاطر السوق المحتسبة خلال العام المالي 2016 بمبلغ 458,125 ألف دينار كويتي وفقا للأسلوب القياسي. كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق 68,719 ألف دينار كويتي.

إن من الوسائل المستخدمة للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف هي عمليات التقاص الحاصلة من عمليات الودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي.

3- مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2016 هي 1,213,071 ألف دينار كويتي وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي. إن المبلغ المحتسب للإنكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل يكفي لتغطية أي مخاطر متوقعة للاحتفاظ بمعدل مناسب لأرباح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 181,961 ألف دينار كويتي.

إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك في ظل عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر وأن التحكم والرقابة والإشراف تتم بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويعمل بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر من ضمنها "الخطوط الدفاعية الثلاثة".

– يحدد الخط الأول أن المخاطر صادرة عن وحدات الأعمال ضمن أعمالها، ويتطلب الأمر من جميع موظفي بيت التمويل الكويتي (موظفي الائتمان والتداول والتشغيل الخ...) ضمان تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن مسؤولياتهم التنظيمية.

– يتضمن خط الدفاع الثاني إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية، التي تعمل على ضمان إدارة المخاطر بالتوافق مع نزعة المخاطر.

– خط الدفاع الثالث يعمل على تحقيق الضمان المستقل الذي توفره وحدة التدقيق الداخلي، وتتولى لجنة التدقيق تحديد مهام الوحدة اللازمة والإشراف عليها. ويتم إعداد تقارير بنتائج عمليات التدقيق التي تجريها وحدة التدقيق الداخلي وإحالتها إلى جميع جهات الإدارة والحوكمة المعنية. وتعمل وحدة التدقيق الداخلي على التأكد من أن الرقابة تعمل طبقا لأنظمة الرقابة الداخلية.

هيكل حوكمة المخاطر على مستوى المجموعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن الإشراف على إدارة المخاطر والرقابة في بيت التمويل الكويتي، وهو الذي يقوم بتحديد المستويات المقبولة من المخاطر (نزعة المخاطر) داخل المجموعة. ويفوض مجلس الإدارة جزءاً من هذه المسؤولية للجنة المخاطر ولجنة التدقيق والالتزام. وعلى المستوى التنفيذي، تقوم إدارة المخاطر برفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ولدى بيت التمويل الكويتي رئيس مستقل لإدارة المخاطر للمجموعة والذي يملك صلاحية الاتصال المباشر بلجنة المخاطر ومدير تدقيق داخلي مستقل لديه صلاحية الاتصال بلجنة التدقيق والالتزام بالمجلس. وتتم إدارة المخاطر على مستوى المجموعة من خلال لجان تشمل رئيس المخاطر مثل لجنة الائتمان ولجنة الأصول والخصوم.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي في الكويت

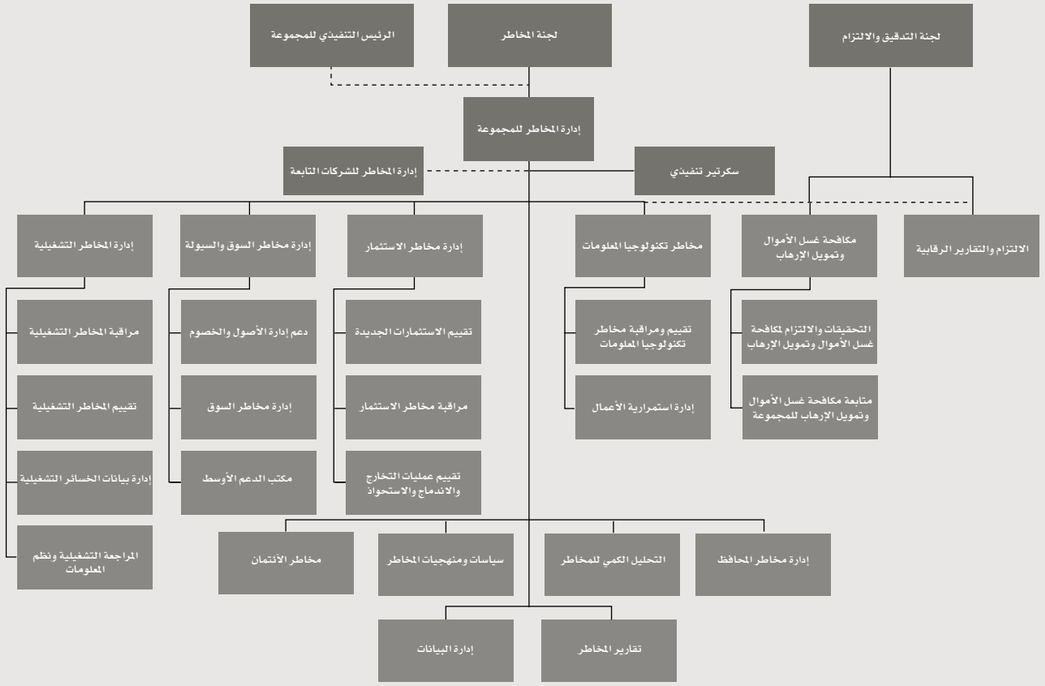

تم تنظيم إدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي على أسس وظيفية بحيث يقع على عاتق المدراء التنفيذيين في إدارة المخاطر مسؤولية صريحة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر الاستثمار والمخاطر التشغيلية ومخاطر المحافظ ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، ويتم أيضًا رفع التقارير التي تتعلق بالالتزام الرقابي ووحدة مكافحة غسل الأموال مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

وتعد إدارة المخاطر هي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ العمليات لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها. تعمل ادارة المخاطر بشكل مستقل عن وحدات الأعمال وتقوم بمراجعة دقيقة لجميع الصفقات الاستثمارية والتمويلية وكذلك المبادرات الاستراتيجية مثل المنتجات والأسواق الجديدة. كما أنها تعمل أيضًا على مساعدة الإدارة التنفيذية في التخصيص الأمثل لرأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر لتحقيق مبدأ مقابلة العائد بالمخاطر وتعمل بشكل وثيق مع إدارة الخزينة للتقليل من المخاطر المرتبطة بالتمويل والسيولة بجميع العملات التي تعمل بها المجموعة.

الارتقاء بثقافة إدارة المخاطر والتدريب والتوعية بشأنها

يسعى بيت التمويل الكويتي جاهدًا إلى زيادة الوعي وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في المجموعة ككل. وفي ظل الدعم الكبير الذي يوفره مجلس الإدارة، يقوم بيت التمويل الكويتي بتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر ويقوم أيضًا بتوضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بهما، والهدف من ذلك هو ضمان الاهتمام بالمخاطر في جميع الاستثمارات والقرارات التمويلية وكذلك في جميع العمليات الرئيسية، وذلك لحماية البنك من الخسائر المستقبلية ومن أجل تعزيز قيمة حقوق الملكية للمساهمين وكذلك المودعين. وتعمل إدارة المخاطر بصورة فعالة على تنظيم ورش عمل ودورات توعوية من أجل تحسين فهم الموظفين للمخاطر الكامنة في أنشطتها والخطوات المطلوبة للتخفيف من هذه المخاطر.

أنواع المخاطر

يتعرض بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك شركاته التابعة، لأنواع مختلفة من المخاطر. وتتمثل الأنواع الرئيسة للمخاطر في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

1- مخاطر الائتمان

يتعرض بيت التمويل الكويتي لمخاطر الائتمان الناتجة عن عدم سداد/إعادة الأموال الصادرة من البنك بغرض التمويل من خلال عدة منتجات (التورق، المرابحة، الاستصناع، الإجارة و/أو أي منتجات تمويلية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية). وهي ناجمة إما من عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبة العميل بالسداد أو الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وهي قد تكون ناجمة من عدة عوامل كطبيعة نشاط العميل أو تغيرات باتجاهات السوق أو قصور في اتباع إجراءات / سياسات المنح للعميل. والتعثر قد يكون كلي أو جزئي. بالإضافة إلى أنه من الممكن أن ينجم تعثر بالسداد من خلال منتجات تمويلية غير نقدية كالاعتمادات المستندية بحيث يتعثر العميل بسدادها للجهة المستفيدة ويلتزم البنك بالسداد نيابة عنه. أو خطابات الضمان بحيث يفشل العميل بتنفيذ أعمال العقد المبرم بينه وبين مالك العقد. - يمكن أن تزداد المخاطر في حال وجود انكشافات كبيرة للمخاطر من قبل أفراد أو شركات أو في صورة تركز التمويل في أي قطاع محدد يخضع لضغوط مالية.

حوكمة مخاطر الائتمان

إن الهدف من حوكمة مخاطر الائتمان هو إنشاء محفظة تمويل فاعلة من شأنها أن تقلل من مخاطر عدم قدرة العميل على السداد والمحافظة عليها. وتبدأ عملية إدارة المخاطر مع مدير العلاقات وهو المسؤول عن صياغة وتحديد احتياجات العميل التمويلية ومركزه المالي بهدف ضمان عدم تعرض العميل إلى الإفراط في الاستدانة في أنشطته التمويلية ويتم اتخاذ القرارات الائتمانية في بيت التمويل الكويتي بناءً على تقييم لقدرة العملاء على خدمة الديون. ويتم أخذ الاحتياطات كالكفالات ضماناً للتخفيف من الخسارة في حالة تعثر العميل.

باستثناء تمويل الأفراد، يتم مراجعة طلبات الحصول على تسهيلات جديدة أو تجديدها بشكل مستقل في الإدارة المعنية قبل عرضها على إدارة المخاطر لمراجعة الطلبات وإصدار التوصيات بشأنها و تعرض على لجنة الائتمان وتقوم بمراجعة كافة الطلبات وتنتهي إلى الموافقة أو الرفض على تلك الطلبات التي تقع ضمن نطاق الصلاحيات المفوضة بها. علمًا بأن رئيس المخاطر هو عضو ليس له حق التصويت في لجنة الائتمان ويقوم بتقديم التوصيات بصورة مستقلة، ويكون لديه حق التصعيد إلى مجلس الإدارة في حالة وجود تعارض مع قرار لجنة الائتمان.

يتخذ مجلس الإدارة القرار في جميع التسهيلات التي تقع خارج نطاق الصلاحيات المخولة للجنة الائتمان طبقا لمنظومة الصلاحيات المعتمدة.

صافي الانكشافات «المصنفة و غير المصنفة» المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	252,313	-	252,313
2	المطالبات على الدول	3,316,763	3,117,326	199,437
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	56,492	-	56,492
4	المطالبات على البنوك	2,199,030	2,026,705	172,325
5	المطالبات على الشركات	2,642,959	62,271	2,580,688
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,258,634	-	3,258,634
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	289,362	-	289,362
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	288,108	-	288,108
9	مراكز السلع و البضائع	44,518	-	44,518
10	الاستثمارات العقارية	777,771	-	777,771
11	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	896,278	130,610	765,668
12	الانكشافات الأخرى	1,853,548	-	1,853,548
	الإجمالي	**15,875,776**	**5,336,912**	**10,538,864**

إجمالي الانكشافات «الممولة ذاتيا و الممولة من حسابات الاستثمار» المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتيا	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	155,175	97,138
2	المطالبات على الدول	2,040,353	1,277,238
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	34,743	21,749
4	المطالبات على البنوك	1,423,821	775,209
5	المطالبات على الشركات	2,228,583	1,032,782
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,194,629	1,265,862
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	331,716	207,650
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	236,621	146,404
9	مراكز السلع والبضائع	27,379	17,139
10	الاستثمارات العقارية	478,579	299,192
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	941,984	589,014
12	الانكشافات الأخرى	1,140,278	713,270
	الإجمالي	**11,233,861**	**6,442,647**

متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الإستثمار المطلقة على أساس ربع سنوي

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات لمخاطر الإئتمان الإئتمانية	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	255,406	156,508	98,898
2	المطالبات على الدول	3,093,261	1,896,834	1,196,427
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	67,358	41,318	26,040
4	المطالبات على البنوك	2,395,614	1,545,380	850,234
5	المطالبات على الشركات	3,486,476	2,348,605	1,137,871
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,444,136	2,178,547	1,265,589
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	579,465	355,254	224,211
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	450,932	277,403	173,529
9	مراكز السلع والبضائع	50,345	30,870	19,475
10	الاستثمارات العقارية	783,000	480,235	302,765
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,493,440	916,078	577,362
12	الانكشافات الأخرى	1,753,310	1,075,175	678,135
	الإجمالي	17,852,743	11,302,207	6,550,536

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام تقنيات تخفيف المخاطر في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى الأعمال.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	31,373	-	211,174	9,761	5	252,313
2	المطالبات على الدول	2,296,251	-	779,208	221,829	20,303	3,317,591
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	43,822	-	-	12,670	-	56,492
4	المطالبات على البنوك	1,438,260	48,513	570,645	126,544	15,068	2,199,030
5	المطالبات على الشركات	1,222,888	759	1,758,322	247,427	31,969	3,261,365
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,630,718	2	689,025	140,440	306	3,460,491
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	78,893	-	423,571	36,872	30	539,366
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	320,977	179	25,047	36,822	-	383,025
9	مراكز السلع و البضائع	39,772	-	-	4,521	225	44,518
10	الاستثمارات العقارية	675,647	53,865	2,283	45,976	-	777,771
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,224,713	-	22,235	284,050	-	1,530,998
12	الانكشافات الأخرى	1,072,368	59,492	159,533	84,136	478,019	1,853,548
	الإجمالي	**11,075,682**	**162,810**	**4,641,043**	**1,251,048**	**545,925**	**17,676,508**

الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالية
1	بنود نقدية	249,000	-	3,313	252,313
2	المطالبات على الدول	2,439,809	431,319	446,463	3,317,591
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	12,670	-	43,822	56,492
4	المطالبات على البنوك	1,651,442	424,477	123,111	2,199,030
5	المطالبات على الشركات	942,463	985,298	1,333,604	3,261,365
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	222,877	318,581	2,919,033	3,460,491
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	6,650	17,115	515,601	539,366
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	131,894	81,162	169,969	383,025
9	مراكز السلع و البضائع	5,121	1,368	38,029	44,518
10	الاستثمارات العقارية	29,836	17,375	730,560	777,771
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	471,272	676,646	383,080	1,530,998
12	الانكشافات الأخرى	89,945	125,746	1,637,857	1,853,548
	الإجمالي	**6,252,979**	**3,079,087**	**8,344,442**	**17,676,508**

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	228,877	63	-	23,373	252,313
2	المطالبات على الدول	-	344,151	-	2,815,166	158,274	3,317,591
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	12,670	-	-	43,822	56,492
4	المطالبات على البنوك	2,026	2,118,985	12,371	-	65,648	2,199,030
5	المطالبات على الشركات	1,275,153	165,262	861,413	45,523	914,014	3,261,365
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	314,284	148,241	152,016	5,149	2,840,801	3,460,491
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	78,633	-	460,733	539,366
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	94,003	-	163,935	1,697	123,390	383,025
9	مراكز السلع و البضائع	2,116	-	1,721	-	40,681	44,518
10	الاستثمارات العقارية	-	-	765,034	-	12,737	777,771
11	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	60,574	105,638	765,700	-	599,086	1,530,998
12	الانكشافات الأخرى	20,766	155,219	281,823	19,493	1,376,247	1,853,548
	الإجمالي	**1,768,922**	**3,279,043**	**3,082,709**	**2,887,028**	**6,658,806**	**17,676,508**

التسهيلات المتأخرة ومخصصات انخفاض القيمة

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات متأخرة إذا لم يتم استلام المدفوعات في تاريخ الاستحقاق التعاقدي أو إذا زاد مبلغ التسهيلات عن الحدود المصرح بها مسبقًا.

يعتبر التسهيل الائتماني متأخراً ومنخفض القيمة إذا مر على استحقاق الفائدة / الربح او القسط الأصلي أكثر من 90 يوماً أو كانت قيمة التسهيلات الدفترية أعلى من قيمتها المقدرة والممكن استردادها.

كما تدار وتراقب التسهيلات المتأخرة ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة وتصنف ضمن الفئات الأربع التالية والتي تستخدم في عملية احتساب المخصصات:

الفئات	المعايير
بشأنها ملاحظات	إذا كانت غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً (شامل)
دون المستوى	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 يوماً حتى 180 يوماً (شامل)
مشكوك في تحصيلها	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 يوم وحتى 365 يوماً (شامل)
معدومة	إذا كانت غير منتظمة لفترة أكثر من 365 يوماً

قد تقوم المجموعة بتصنيف بعض التسهيلات الائتمانية ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناء على رأي الإدارة حول وضع العميل المالي و/أو غير المالي.

كما في 31 ديسمبر 2016 بلغت قيمة محفظة القروض منخفضة القيمة والمعاد جدولتها للمجموعة 680,525 ألف دينار كويتي (2015 : 769,139 ألف دينار كويتي) وقامت المجموعة باحتساب مخصص محدد بمبلغ 248,264 ألف دينار كويتي (2015 : 187,109 ألف دينار كويتي) مقابل هذه القروض على النحو الوارد أدناه:

الانكشافات وفقاً للمحافظ القياسية

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة ومعاد جدولتها	المخصص المحدد	صافي التسهيلات	المخصصات المحددة المشطوبة خلال الفترة
1	المطالبات على الشركات	401,841	207,044	194,797	27,923
2	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	28,698	13,236	15,462	459
3	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	43,787	16,346	27,441	15,602
4	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	206,199	11,638	194,561	0
	المجموع	**680,525**	**248,264**	**432,261**	**43,984**

الإنكشافات وفقاً للتقسيم الجغرافي

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة ومعاد جدولتها	المخصص المحدد	صافي التسهيلات	المخصصات المحددة المشطوبة خلال الفترة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	554,552	196,445	358,107	18,911
2	أمريكا الشمالية	439	251	188	7
3	أوروبا	80,385	44,622	35,763	15,486
4	آسيا	45,149	6,946	38,203	9,580
5	أخرى	-	-	-	-
	المجموع	**680,525**	**248,264**	**432,261**	**43,984**

الانكشافات وفقاً للقطاعات الصناعية

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة ومعاد جدولتها	المخصص المحدد	صافي التسهيلات	المخصصات المحددة المشطوبة خلال الفترة
1	تجاري وصناعي	80,234	30,795	49,439	25,077
2	بنوك ومؤسسات مالية	78,869	61,253	17,616	2,664
3	إنشاءات وعقارات	384,853	90,130	294,723	180
4	أخرى	136,569	66,086	70,483	16,063
	المجموع	**680,525**	**248,264**	**432,261**	**43,984**

المخصص العام

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	رصيد المخصص العام والمتوافر في السجلات
1	المطالبات على البنوك	8,228
2	المطالبات على الشركات	231,088
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	45,990
4	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	23,784
	الإجمالي	**309,090**

أساليب تخفيف المخاطر المستخدمة

يقوم بيت التمويل الكويتي (البنك) بالحرص على تنويع الانكشافات وفقاً للمحافظ القياسية وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية، بالإضافة إلى التقييم المستمر لوسائل تخفيف المخاطر مقابل الالتزامات التمويلية والحدود الائتمانية للعميل وفقا للدراسة التحليلية للمركز المالي للعميل.

يتم احتساب القيم المؤهلة للضمانات والكفالات وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، كما يتم إجراء مقاصة للودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية. إن نسب الخصم المعمول بها لتخفيض وسائل مخاطر الائتمان هي المنصوص عليها بتعليمات بنك الكويت المركزي

إن التزام البنك لحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد والاحتفاظ بنسب كافية من الأصول السائلة يتيح طرق عدة لقياس جودة وفاعلية وسائل تخفيف المخاطر المستخدمة لأغراض تخفيض متطلبات رأس المال.

وسائل تخفيف المخاطر لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	اجمالي الانكشافات الائتمانية	الضمانات المالية
1	بنود نقدية	252,313	-
2	المطالبات على الدول	3,317,591	828
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	56,492	-
4	المطالبات على البنوك	2,199,030	-
5	المطالبات على الشركات	3,261,365	618,406
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,460,491	201,857
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	539,366	250,005
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	383,025	94,917
9	مراكز السلع و البضائع	44,518	-
10	الاستثمارات العقارية	777,771	-
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,530,998	634,721
12	الانكشافات الأخرى	1,853,548	-
	الإجمالي	17,676,508	1,800,734

2- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أحد الأصول أو الخصوم نتيجة للتغيرات في أسعار السوق وقد تنشأ من السلع و الصكوك والأسهم والعقارات. وقد تنشأ مخاطر السوق في بيت التمويل الكويتي نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تؤثر على المحفظة البنكية والاستثمارية. وتعد مخاطر معدل العائد التي يتعرض لها البنك محدودة نظراً لأن كافة عمليات التمويل والاستثمار الإسلامية لا تحمل فائدة وتستند على مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر كعقود المضاربة والمشاركة وأيضاً ارتباط المعاملات المالية الإسلامية الأخرى بمعاملات اقتصادية حقيقية كعقود المرابحة والاستصناع والإجارة وأخيراً بيع السلم.

إطار حوكمة مخاطر السوق

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية والسلع الناشئة عن أنشطتها لدى بيت التمويل الكويتي. كما تقوم أيضاً بإدارة مخاطر الانكشاف للصكوك. ومن خلال الذراع الاستثماري لبيت التمويل الكويتي – بيتك كابيتال للاستثمار– يتم إدارة مخاطر أسعار الاسهم. ويتم قياس ومراقبة حجم ومدى الانكشافات للمخاطر من قبل إدارة المخاطر بإشراف لجنة الأصول والخصوم، والتي يشرف على أنشطتها لجنة المخاطر بالمجلس. وفيما يتعلق بمخاطر أسعار العقارات الناشئة عن الكفالات التي تؤخذ كضمان لمعاملات التمويل، يتم إدارتها من خلال المراقبة الفعالة لقيم الكفالات وتعويض النقص في قيمة الضمان من العميل عندما تكون تغطية الدين لم تعد مقبولة من قبل بيت التمويل الكويتي.

3- مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لعدم توفر السيولة بسعر مُجْدٍ اقتصاديا. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من سحب العملاء غير المتوقع للودائع أو عدم القدرة على بيع الأصول في السوق.

إطار عمل حوكمة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة خلال إطار عمل يحدد مسؤوليات إدارة الخزينة وإدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية لقياس ومراقبة وتقييم المتطلبات التمويلية للبنك على المدى القريب والمتوسط سواء في ظل ظروف طبيعية أو ضغط للعمل مما يضمن توافر سيولة كافية للوفاء بالتزامات البنك (سواء الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة). كما يلتزم البنك بالمتطلبات الرقابية لبازل III وفقاً لبنك الكويت المركزي. ويوجد لدى البنك خطة طوارئ لتمويل نقص السيولة لتغطية المطلوبات الطارئة عندما يكون هناك دليل على ظهور مؤشرات نقص في السيولة، والتي يقوم البنك بمراقبتها من خلال مؤشرات السوق.

إن إطار إدارة مخاطر السيولة هو مسؤولية لجنة الأصول والخصوم والتي يتم الإشراف عليها من قبل لجنة المخاطر بالمجلس.

4- مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو العاملين أو الأجهزة أو الأنظمة أو الخسائر الناجمة عن أحداث خارجية. وتشمل أيضا الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بمتطلبات الشريعة الإسلامية. وتتضمن المخاطر التشغيلية على سبيل المثال وليس الحصر مخاطر السرقة أو الاحتيال أو المخاطر القانونية الناتجة من إخفاق تنفيذ العقود أو الخسائر الناجمة عن الأضرار التي تلحق بالأصول المادية أو الإخفاق في الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية مما يؤدي إلى غرامات أو تكثيف الفحص وأيضاً تتضمن على فشل أنظمة تكنولوجيا المعلومات و تعطيل الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وذلك لحدوث قرصنة على عمليات التشغيل والتسليم بالبنك.

إطار عمل حوكمة مخاطر التشغيل

نظرًا لأن المخاطر التشغيلية توجد على نطاق واسع من العمليات، فإن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر التشغيلية ينصب في تطوير الوعي حول ضعف أدوات الرقابة الداخلية وتعزيزها وإضافة أدوات فعالة تهدف إلى التقليل من المخاطر إذا اقتضت الحاجة.

ويضم إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية عملية تقييم المخاطر استنادا إلى احتمالية وقوعها ومدى حدة التأثير في حالة تحقق وقوع المخاطر. كما أن الدروس المستفادة من الأحداث السابقة للمخاطر التشغيلية تعد أيضًا بمثابة فرص لتعزيز الأدوات الرقابية. ويعمل مدير المخاطر التشغيلية مع مجموعة من منسقي المخاطر التشغيلية بإدارات البنك لإدراك نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية واتخاذ خطوات استباقية للتخفيف والحد من المخاطر. وتخضع هذه العملية لإشراف لجنة المخاطر بمجلس الإدارة.

5- مخاطر السمعة

يعرف البنك مخاطر السمعة على أنها المخاطر الناجمة عن النظرة السلبية تجاه البنك من قبل العملاء أو الأطراف الأخرى مثل المساهمين والموظفين والجهات الرقابية التي قد تؤثر سلبا على قدرة البنك في الحفاظ على العلاقات الحالية أو قدرته على إنشاء علاقات جديدة في الأسواق المختلفة أو في القطاع المصرفي أو الاستثماري. وقد يتعرض بيت التمويل الكويتي أيضا إلى فقدان السمعة الناتجة من عدم الالتزام بمباديء الشريعة الإسلامية، مما قد يؤدي إلى فقدان العديد من العملاء.

تنتج مخاطر السمعة عن إخفاق البنك في القيام بوظائفه وفقا لتطلعات لمن هم ذي صلة بالبنك ويعد من أفضل الوسائل للتخفيف من مخاطر السمعة رصد وإدارة مخاطر العمليات الرئيسية بالبنك.

6- المخاطر الاستراتيجية

إن المخاطر الاستراتيجية تعتمد على مدى استجابة البنك لتصرفات المنافسين والتغيرات في ظروف السوق والتغيرات في المتطلبات التنظيمية والرقابية، والتي يمكن أن تؤدي إلى ضياع فرص استثمارية مربحة. وتنشأ المخاطر الاستراتيجية أيضا من عدم تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح أو من التوصيف الخاطىء لأهداف الخطة.

وقد وضعت الخطة الاستراتيجية لبيت التمويل الكويتي من خلال مشاركة مكثفة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويتم إدارتها على نحو استباقي. ويتم تصعيد الانحرافات عن الخطة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على إنجاز الأهداف.

خامساً: المعلومات المتعلقة بحسابات الاستثمار

يوفر "بيتك" العديد من حسابات التوفير الاستثمارية بهدف تشجيع العملاء على الادخار وتوفير الأموال للاستفادة منها عند الحاجة مع الاستفادة من أرباح المبالغ المدخرة، ولذلك نجد أن «بيتك» يوفر هذه الحسابات لشرائح عمرية مختلفة ومواصفات عديدة سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية، ومن هذه الحسابات (حساب التوفير الاستثماري بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية – حساب الرابح –حساب بيتي الاستثماري للأطفال– حساب تحت الطلب بمبدأ الوكالة للشركات).

ويمكن فتح جميع حسابات التوفير الاستثماري للأفراد والمؤسسات والقصر، وذلك حسب الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع هذه الحسابات. أما حسابات تحت الطلب فهي مخصصة فقط للشركات والجهات الاعتبارية (لجان – اتحادات –إلخ.).

علما بأن جميع الحسابات يتم استثمارها طبقا لمبدأ "المضاربة الشرعي" و"مبدأ الوكالة الشرعي" وفقاً لشروط عقد الاستثمار ونسب اقتسام الأرباح.

المعلومات المتعلقة بالودائع والخطط الاستثمارية طويلة الأجل

يوفر "بيتك" العديد من الودائع الاستثمارية للعملاء بهدف توفير أكبر عدد من الأدوات الاستثمارية التي تساعد العميل على الاستثمار وتحقيق أرباح بطريقة آمنة ومستقرة ، ولذلك نجد أن لدى «بيتك» أنواعاً مختلفة من الودائع الاستثمارية سواء من حيث مدة الاستثمار أو من حيث آلية توزيع الأرباح أو من حيث العملة سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية ، ومن هذه الودائع الاستثمارية (الوديعة الاستثمارية المستمرة – وديعة الديمة الاستثمارية – وديعة النوير الاستثمارية – وديعة السدرة الاستثمارية – وديعة الكوثر الاستثمارية – الوديعة الاستثمارية الخماسية – الودائع بالعملات الأجنبية)

كما يوفر "بيتك" حسابات الخطط الاستثمارية طويلة الأجل المغطاة بتأمين تكافلي لشرائح عمرية مختلفة ومواصفات عديدة بالدينار الكويتي، ومن هذه الحسابات (حساب الخطة الادخارية لأغراض التعليم العالي للقصّر «جامعتي» / حساب الخطة الادخارية لأغراض التقاعد «ثمار» / حساب الخطة الادخارية لأغراض الزواج «رفاء» / حساب الخطة الادخارية للمشاريع الخاصة «إنجاز»).

ويمكن فتح هذه الأنواع من الودائع وحسابات الخطط الاستثمارية طويلة الأجل لكل من الأفراد على أن يكون السن القانوني للعميل هو 21 عاماً، ويسمح للولي الشرعي أو الوصي بموجب حكم من المحكمة فتح وديعة باسم القاصر، كما يمكن فتح تلك الودائع لجميع أنواع الشركات والجهات الاعتبارية (لجان – اتحادات –مؤسسات إلخ.).

وتأتي أهمية الودائع الاستثمارية من كونها توفّر استقراراً أكبر لعمليات المصارف (البنوك)، إذ بإمكان «بيتك» استثمار الودائع الاستثمارية في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير. أما التكييف الشرعي للودائع الاستثمارية فينقسم ما بين عقود المضاربة وعقود الوكالة بالاستثمار.

حساب الذهب:

حرصاً من "بيتك" على تنوع المنتجات ومواكبة التغييرات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من إقبال عالمي على شراء وبيع سبائك الذهب، تم إطلاق حساب الذهب حيث يمكّن العملاء من شراء وبيع الذهب والسحب والإيداع (في حال رغبته بذلك)، من خلال حسابات مصرفية مع الاحتفاظ بالذهب المملوك للعميل بصفة أمانة لدى "بيتك". كما يمكن لعملاء بيتك المشتركين في خدمة KFH online الاستفادة من خدمات "حساب الذهب" من حيث (فتح الحساب – شراء ذهب – بيع ذهب – طلب كشف حساب) من خلال موقع "بيتك" الالكتروني أو من خلال تطبيق "بيتك" للأجهزة المحمولة.

سادساً : الضوابط الشرعية

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتبع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية سياسات وإجراءات رقابية للتأكد من مدى التزام جميع قطاعات وإدارات بيتك بقراراتها؛ ولها في سبيل تحقيق ذلك ما يلي:

1. إقرار برامج التدريب الشرعية للعاملين بالبنك على المستويين الأساسي والمتقدم بالتنسيق مع قطاع التدريب والتطوير بإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة في "بيتك".
2. التحقق من التزام قطاعات وإدارات "بيتك" بعرض جميع الأنشطة على الهيئة الشرعية وذلك من خلال مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والسياسات والإجراءات والهياكل التمويلية؛ وذلك بقصد التأكد من خلوها من المحظورات الشرعية.
3. الاطلاع على تقارير التدقيق الشرعي الدورية والنهائية على قطاعات وإدارات "بيتك" المرفوعة من قبل إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية؛ وذلك لضمان التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
4. التأكد من أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر محرمة أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.
5. يتم احتساب الوعاء الزكوي بعد موافقة البنك المركزي على الميزانية العمومية لبيت التمويل الكويتي.
6. الجمعية العمومية هي التي تقوم بتحديد مكافأة أعضاء الهيئة الشرعية.

تقرير مراقبي
الحسابات والبيانات

المالية المجمعة

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.)
وشركاته التابعة
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2016

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق *الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة مديني التمويل

إن انخفاض قيمة مديني التمويل يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات مثل:

- تحديد أحداث انخفاض القيمة والتي تختلف استناداً إلى نوع منتج التمويل والعميل وبالتالي تتطلب اتخاذ أحكام حول ما إذا كان قد تم تكبد أية خسارة؛ و
- تحديد المقاييس والافتراضات المناسبة المستخدمة لاحتساب انخفاض القيمة مثل التقييم الائتماني للعملاء الذين قد يتعثروا وتقييم ضمانات التمويل والتدفقات النقدية المستقبلية لمديني التمويل الممنوحة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة مديني التمويل (تتمة)

نظرًا لأهمية مديني التمويل (التي تمثل نسبة 49.55 % من إجمالي الموجودات) وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، وبالتالي نعتبر ذلك من أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وفي الإيضاح 10 حول البيانات المالية المجمعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومتابعة وتحصيل مديني التمويل واحتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد مديني التمويل التي تعرضت لانخفاض القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها.

بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- قمنا باختيار عينات من أرصدة مديني التمويل القائمة كما في تاريخ التقارير المالية وقمنا بتقييم دقيق لسمات تحديد حدوث انخفاض في القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة.
- تضمنت العينات التي قمنا باختيارها مديني تمويل غير منتظمة السداد حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لمديني التمويل منتظمة السداد، قمنا بتحديد ما إذا كان عملاء التمويل لم يتعرضوا لأي مخاطر تعثر محتملة قد تؤثر على إمكانيات السداد.

إن الإفصاحات المتعلقة بمديني التمويل مبينة في الإيضاح 10 حول البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية مع الأخذ في الحسبان انخفاض القيمة إذا ما توفر مؤشر إلى ذلك. إن الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة يعتبر جوهريًا بالنسبة لأعمال التدقيق التي قمنا بها نظراً لحصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والقيمة المدرجة بالدفاتر لهذه الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. إضافة إلى ذلك، تستخدم الإدارة أحكام وتقديرات لتحديد انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وبالتالي نعتبر ذلك من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بتنفيذها، تقييم اعتبارات الإدارة لمؤشرات انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. ومن هذه الاعتبارات، قمنا بتحديد ما إذا كان هناك أي انخفاض كبير أو متواصل في القيمة أو تغيرات عكسية جوهرية في البيئة التكنولوجية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها الشركة المستثمر فيها أو التغيرات الهيكلية في قطاع الأعمال الذي تعمل فيه الشركة المستثمر فيها أو التغيرات في البيئة السياسية أو القانونية، بما يؤثر على أنشطة الشركة المستثمر فيها والتغيرات في مركزها المالي.

إن الافصاحات المتعلقة بالشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مبينة في الإيضاحين 12 و13 حول البيانات المالية المجمعة.

اختبار انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة

كما في 31 ديسمبر 2016، تمثل العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة بمبلغ 777,142 ألف دينار كويتي نسبة 4.71 % من إجمالي الموجودات. إن تقييم العقارات يعتبر جوهرياً بالنسبة لأعمال التدقيق التي قمنا بها نظراً لأن هذه العملية تعتبر معقدة وتتطلب وضع أحكام. إضافة إلى ذلك، تزداد مخاطر انخفاض القيمة نظراً لتراجع توقعات السوق في مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة مديني التمويل (تتمة)

اختبار انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة (تتمة)

لقد قمنا باختيار عينات مع الأخذ في الاعتبار منهجية أساليب التقييم ومدى ملائمة هذه الأساليب والمدخلات المستخدمة في تقييم العقارات. إضافة إلى ذلك، قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم الداخلي لدينا لمراجعة تقييم عينة من العقارات الموجودة خارج الكويت. وكجزء من إجراءات التدقيق المذكورة، قمنا بتقييم مدى دقة المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل الإيجارات وإجمالي عائد المضاعفات والأسواق المماثلة ومعدلات الخصم. كما قمنا بمراجعة تقييم المجموعة حول ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة العقارات الدولية.

إن الافصاحات المتعلقة بالعقارات الاستثمارية مبينة في الإيضاح 14 حول البيانات المالية المجمعة.

تقييم مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود مبادلات العملات الأجنبية الآجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية")
لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة إسلامية جوهرية ويتم تحديد قيمتها من خلال تطبيق أساليب تقييم تتضمن غالبًا ممارسة الأحكام واستخدام الافتراضات والتقديرات. ونظرًا لأهمية الأدوات المالية المشتقة الإسلامية وما يرتبط بها من تقديرات واحتمالات، مع وجود مخاطر وقوع أخطاء في إدراج الموجودات والمطلوبات المالية ذات الصلة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على تحديد وقياس وإدارة الأدوات المالية المشتقة الإسلامية للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها أيضاً تقييم المنهجيات وملائمة أساليب التقييم المستخدمة في تقييم الأدوات المالية المشتقة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم الداخلي لدينا لمراجعة تقييم عينة من كل نوع من الأدوات المالية المشتقة الإسلامية. وكجزء من إجراءات التدقيق المذكورة، قمنا بتقييم مدى دقة المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل التدفقات النقدية المتعاقد عليها والمعدلات الخالية من المخاطر والتقلب في معدلات الربح ومعدلات المبادلات ومعدلات الفائدة الفورية والمعدلات المتضمنة الآجلة والأسعار المعروضة من مقدمي بيانات السوق عن طريق مقارنتها بالبيانات الخارجية. وفي النهاية، نأخذ في الاعتبار مدى اكتمال ودقة الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة الإسلامية لتحديد مدى التوافق مع متطلبات الإفصاحات.

إن الافصاحات المتعلقة الأدوات المالية المشتقة الإسلامية مبينة في الإيضاح 27 حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (تتمة)

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الإعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً إن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

10 يناير 2017
الكويت

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

بيان الدخل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016	2015
		ألف دينار كويتي	
العمليات المستمرة			
الإيرادات			
إيرادات تمويل		**717,886**	695,080
تكاليف تمويل والتوزيعات للمودعين		**(282,931)**	(263,399)
صافي إيرادات التمويل		**434,955**	431,681
إيرادات استثمار	3	**78,885**	108,259
إيرادات أتعاب وعمولات		**84,522**	81,886
صافي ربح العملات الأجنبية		**23,181**	25,424
إيرادات أخرى	4	**38,107**	55,693
إجمالي إيرادات التشغيل		**659,650**	702,943
المصروفات			
تكاليف موظفين		**(173,663)**	(171,966)
مصروفات عمومية وإدارية		**(84,457)**	(80,525)
استهلاك وإطفاء		**(36,834)**	(77,977)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(294,954)**	(330,468)
صافي إيرادات التشغيل		**364,696**	372,475
المخصصات وانخفاض القيمة	5	**(140,628)**	(183,561)
الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة		**224,068**	188,914
الضرائب	6	**(23,193)**	(20,433)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة	25	**(772)**	(610)
ربح السنة من العمليات المستمرة		**200,103**	167,871
العلميات الموقوفة			
(خسارة) ربح السنة بعد الضرائب من العمليات الموقوفة	18	**(21,594)**	21,899
خسارة انخفاض القيمة المحققة من العمليات الموقوفة	18	**(16,570)**	-
(خسائر) أرباح السنة بعد الضرائب من العمليات الموقوفة		**(38,164)**	21,899
ربح السنة		**161,939**	189,770
الخاص بـ :			
مساهمي البنك		**165,228**	145,841
الحصص غير المسيطرة		**(3,289)**	43,929
		161,939	189,770
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك	7	**32.01 فلس**	28.27 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزء من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016	2015
		ألف دينار كويتي	
ربح السنة		**161,939**	189,770
الإيرادات (الخسائر) الشاملة الأخرى			
بنود (خسائر) إيرادات شاملة أخرى يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في الفترات اللاحقة:			
التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع		**(22,023)**	991
خسائر (أرباح) محققة من موجودات مالية متاحة للبيع		**6,336**	(2,484)
خسائر الانخفاض في القيمة المحولة إلى بيان الدخل المجمع	5	**26,927**	16,320
حصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة ومشاريع مشتركة		**(2,888)**	647
فروق تحويل عملات أجنبية من ترجمة عمليات أجنبية		**(68,880)**	(62,679)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة		**(60,528)**	(47,205)
إجمالي الإيرادات الشاملة		**101,411**	142,565
الخاص بـ :			
مساهمي البنك		**128,811**	123,183
الحصص غير المسيطرة		**(27,400)**	19,382
		101,411	142,565

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزء من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي

	إيضاحات	2016	2015
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	8	**1,494,657**	1,599,712
مرابحات قصيرة الأجل	9	**2,877,241**	3,193,930
مدينو تمويل	10	**8,175,789**	8,095,492
عقارات للمتاجرة		**186,341**	214,362
استثمارات	11	**1,456,124**	1,314,756
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	12,13	**469,468**	534,856
عقارات استثمارية	14	**590,801**	580,499
موجودات أخرى	15	**548,652**	469,309
موجودات غير ملموسة وشهرة	16	**39,175**	47,960
عقارات ومعدات		**216,212**	264,181
حقوق تأجير	17	**-**	179,627
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	18	**444,893**	-
مجموع الموجودات		**16,499,353**	16,494,684
المطلوبات			
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	20	**2,871,651**	3,052,947
حسابات المودعين	21	**10,662,140**	10,709,386
مطلوبات أخرى	22	**699,245**	676,862
مطلوبات متعلقة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	18	**227,492**	-
إجمالي المطلوبات		**14,460,528**	14,439,195
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال	24	**524,154**	476,504
علاوة إصدار أسهم		**720,333**	720,333
أسهم منحة مقترح إصدارها	25	**52,415**	47,650
أسهم خزينة	24	**(48,824)**	(50,173)
احتياطيات	23	**474,652**	505,067
		1,722,730	1,699,381
أرباح نقدية مقترح توزيعها	25	**87,755**	79,755
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**1,810,485**	1,779,136
الحصص غير المسيطرة		**228,340**	276,353
إجمالي حقوق الملكية		**2,038,825**	2,055,489
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**16,499,353**	16,494,684

حمد عبد المحسن المرزوق
(رئيس مجلس الإدارة)

مازن سعد الناهض
(الرئيس التنفيذي للمجموعة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزء من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي

	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم منحة مقترح إصدارها	الخاصة بمساهمي البنك: أسهم خزينة	احتياطيات (إيضاح 23)	الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي	الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2016	**476,504**	**720,333**	**47,650**	**(50,173)**	**505,067**	**1,699,381**	**79,755**	**1,779,136**	**276,353**	**2,055,489**
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**165,228**	**165,228**	**-**	**165,228**	**(3,289)**	**161,939**
خسائر شاملة أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**(36,417)**	**(36,417)**	**-**	**(36,417)**	**(24,111)**	**(60,528)**
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	**-**	**-**	**-**	**-**	**128,811**	**128,811**	**-**	**128,811**	**(27,400)**	**101,411**
إصدار أسهم منحة	**47,650**	**-**	**(47,650)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
زكاة مدفوعة	**-**	**-**	**-**	**-**	**(7,914)**	**(7,914)**	**-**	**(7,914)**	**-**	**(7,914)**
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(79,755)**	**(79,755)**	**-**	**(79,755)**
توزيعات أرباح: (إيضاح 25)										
أسهم منحة مقترح إصدارها	**-**	**-**	**52,415**	**-**	**(87,755)**	**(87,755)**	**87,755**	**-**	**-**	**-**
أرباح نقدية مقترح توزيعها	**-**	**-**	**-**	**-**	**(349)**	**(349)**	**-**	**-**	**-**	**-**
صافي الحركة في أسهم الخزينة	**-**	**-**	**-**	**1,349**	**-**	**1,000**	**-**	**1,000**	**-**	**1,000**
وقف تجميع شركة تابعة	**-**	**-**	**-**	**-**	**(52,415)**	**(52,415)**	**-**	**(13,132)**	**-**	**(13,132)**
حيازة حصص غير مسيطرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**(10,793)**	**(10,793)**	**-**	**(10,793)**	**(9,207)**	**(20,000)**
توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(1,596)**	**(1,596)**
صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3,322**	**3,322**
في 31 ديسمبر 2016	**524,154**	**720,333**	**52,415**	**(48,824)**	**474,652**	**1,722,730**	**87,755**	**1,810,485**	**228,340**	**2,038,825**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزء من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	ألف دينار كويتي										
	الخاصة بمساهمي البنك								الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم منحة مقترح إصدارها	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي	احتياطيات (إيضاح 23)	أسهم خزينة			
الرصيد في 1 يناير 2015	433,185	720,333	47,650	-	1,779,136	276,353	2,055,489			
ربح السنة	-	-	-	-	-	145,841	-	145,841	43,929	189,770
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	-	-	(22,658)	-	(22,658)	(24,547)	(47,205)
إجمالي الإيرادات الشاملة	-	-	-	-	-	123,183	-	123,183	19,382	142,565
إصدار أسهم منحة	43,319	-	(43,319)	-	-	-	-	-	-	-
زكاة مدفوعة	-	-	-	-	-	(6,327)	-	(6,327)	-	(6,327)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,064)	(6,064)
توزيعات أرباح: (إيضاح 25)										
أسهم منحة مقترح إصدارها	-	-	47,650	-	47,650	(47,650)	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	(79,755)	-	(79,755)	-	(79,755)
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	-	-	-	-	6	2,324	2,330	-	2,330
وقف تجميع شركة تابعة	-	-	-	-	-	(7,029)	-	(7,029)	(104,515)	(111,544)
حيازة حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	-	(14,676)	-	(14,676)	14,676	-
توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,064)	(6,064)
صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	1,423	1,423
في 31 ديسمبر 2015	476,504	720,333	47,650	-	1,779,136	276,353	2,055,489			
الرصيد في 1 يناير 2016	476,504	720,333	47,650	-	1,779,136	276,353	2,055,489			
ربح السنة	-	-	-	-	-	200,103	-	200,103	167,871	367,974
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	-	-	(38,164)	-	(38,164)	21,899	(16,265)
إجمالي الإيرادات الشاملة	-	-	-	-	-	161,939	-	161,939	189,770	351,709
إصدار أسهم منحة	47,650	-	(47,650)	-	-	-	-	-	-	-
زكاة مدفوعة	-	-	-	-	-	(6,327)	-	(6,327)	-	(6,327)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,064)	(6,064)
توزيعات أرباح: (إيضاح 25)										
أسهم منحة مقترح إصدارها	-	-	43,319	-	43,319	(43,319)	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	(79,755)	-	(79,755)	-	(79,755)
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	-	-	-	-	(1,596)	-	(1,596)	-	(1,596)
وقف تجميع شركة تابعة	-	-	-	-	-	(1,450)	-	(1,450)	(63,582)	(65,032)
توزيعات أرباح مستلمة	-	-	-	-	-	11,856	-	11,856	12,680	24,536
حيازة الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	(20,000)	-	(20,000)	-	(20,000)
صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	(1,596)	-	(1,596)	1,423	(173)
في 31 ديسمبر 2016	524,154	720,333	43,319	-	1,787,806	304,111	2,091,917			

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزء من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	ألف دينار كويتي 2016	2015
أنشطة التشغيل			
ربح (خسارة) السنة		**200,103**	167,871
- العمليات المستمرة		**(38,164)**	21,899
- العمليات الموقوفة			
تعديلات لمطابقة الربح بصافي التدفقات النقدية:		**36,834**	77,977
استهلاك وإطفاء		**157,198**	183,561
المخصصات وانخفاض القيمة		**(5,681)**	(5,632)
إيرادات توزيعات أرباح	3	**(6,656)**	(3,561)
ربح بيع استثمارات	3	**(12,209)**	(73,669)
ربح من استثمارات عقارية	3	**(10,934)**	975
حصة في نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	3	**(30,067)**	(14,682)
إيرادات استثمار أخرى			
		290,424	354,739
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
(الزيادة) النقص في موجودات التشغيل:			
مدينو تمويل ومرابحات قصيرة الأجل		**(263,769)**	100,740
عقارات للمتاجرة		**16,309**	(38,892)
موجودات أخرى		**(264,698)**	158,052
ودائع قانونية لدى بنوك مركزية		**44,410**	12,340
الزيادة (النقص) في مطلوبات التشغيل:			
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		**(69,927)**	(177,284)
حسابات المودعين		**(47,246)**	21,017
مطلوبات أخرى		**128,632**	(129,494)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل		**(165,865)**	301,218
أنشطة الاستثمار			
(شراء) المحصل من بيع استثمارات، بالصافي		**(171,676)**	42,774
شراء عقارات استثمارية		**(20,150)**	(47,846)
المحصل من بيع عقارات استثمارية		**19,465**	50,781
شراء عقارات ومعدات		**(58,195)**	(122,620)
المحصل من بيع عقارات ومعدات		**25,167**	61,602
موجودات غير ملموسة، بالصافي		**(5,068)**	(10,351)
حقوق تأجير، بالصافي		**(13,307)**	-
شراء استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة		**(9,169)**	(19,569)
المحصل من بيع/ استرداد استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة		**15,884**	8,471
وقف تجميع شركة تابعة		**(1,450)**	(63,582)
توزيعات أرباح مستلمة		**11,856**	12,680
حيازة الحصص غير المسيطرة		**(20,000)**	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(226,643)**	(87,660)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		**(79,755)**	(63,935)
زكاة مدفوعة		**(7,914)**	(6,327)
صافي الحركة في أسهم خزينة		**1,000**	2,330
توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة		**(1,596)**	(6,064)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		**(88,265)**	(73,996)
(النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(480,773)**	139,562
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**2,572,884**	2,433,322
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر		**2,092,111**	2,572,884

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 تشكل جزء من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 - معلومات حول المجموعة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بناءاً علي قرار مجلس إدارة البنك في 10 يناير 2017. إن الجمعية العمومية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تتكون المجموعة من بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة المجمعة (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") كما هي مبينة في إيضاح 19. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مايو 2004، وهو بنك كويتي مسجل ومدرج أسهمه في سوق الكويت للأوراق المالية. ويقوم بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية وشراء وبيع العقارات والإجارة وتنفيذ المشاريع الإنشائية لحسابه ولحساب أطراف أخرى وأنشطة تجارية أخرى دون ممارسة الربا. تدار الأنشطة التجارية على أساس شراء بضائع متنوعة وبيعها بالمرابحة لقاء هوامش ربح متفاوض عليها يمكن سدادها نقداً أو بأقساط ائتمانية. إن عنوان المركز الرئيسي المسجل للبنك هو شارع عبد الله المبارك، المرقاب، الكويت.

تتم جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، طبقاً لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع، حيث يتم بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي بضرورة تجنيب الحد الأدنى من المخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، المعدلة لتتضمن قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع ورأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومعاملات المعادن الثمينة ومبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 عرض البيانات المالية

تعرض المجموعة بيان مركزها المالي حسب السيولة.

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة التالية الصادرة حديثاً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2016.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن حيازة الحصص
تتطلب التعديلات المدخلة على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 من المشغل المشترك الذي يقوم بالمحاسبة عن حيازة حصة في عملية مشتركة تعتبر أنشطتها بمثابة عمل تجاري تطبيق مبادئ *المعيار الدولي للتقارير المالية 3* دمج الأعمال والمتعلقة بمحاسبة دمج الاعمال. كما توضح التعديلات أن الحصص المحتفظ بها سابقا في عملية مشتركة لا يتم اعادة قياسها عند حيازة حصة إضافية في نفس العملية المشتركة في ظل الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. وقد تم أيضا إضافة استثناء من النطاق إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 11 بحيث لا تسري التعديلات إذا كانت أطراف السيطرة المشتركة – بما في ذلك المنشأة المختصة بإعداد التقارير- تخضع للسيطرة المشتركة لنفس الطرف الذي تنتهي عنده السيطرة.

تسري هذه التعديلات عند حيازة حصة مبدئية في عملية مشتركة، وحيازة أية حصص إضافية في نفس العملية المشتركة. تسري التعديلات في المستقبل. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة حيث إنه لم يتم حيازة حصص في عمليات مشتركة خلال السنة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
توضح التعديلات أساس *معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة* الذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءا منها) بدلا من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك العقار والآلات والمعدات؛ ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة. وتسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي تأثير على المجموعة في ضوء عدم استخدام المجموعة لطريقة تعتمد على الإيرادات في استهلاك موجوداتها غير المتداولة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 مبادرة الإفصاح
تعمل التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 على توضيح متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 الحالية بدلاً من تغييرها بشكل ملحوظ. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات التأثير المادي في معيار المحاسبة الدولي 1.
- يجوز تقسيم البنود المحددة في بيانات الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى والمركز المالي.
- لدى الشركات المرونة فيما يتعلق بترتيب عرض الإيضاحات حول البيانات المالية.
- يجب عرض الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية إجمالاً كبند واحد وتصنيفها بين تلك البنود التي سيتم أو لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى الدخل.

إضافة إلى ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تنطبق عند عرض قيم الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبياني الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة.

دورة التحسينات السنوية 2012-2014

لم يكن لهذه التحسينات أي تأثير على المجموعة، وهي تتضمن ما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات

معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين

معيار المحاسبة الدولي 34 التقارير المالية المرحلية

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكنها لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. هذه القائمة هي قائمة المعايير والتفسيرات الصادرة والتي تتوقع المجموعة بصورة معقولة أن تسري في تاريخ مستقبلي. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريانها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الإصدار الأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يحل محل *معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس* وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة للمحاسبة عن مشروع الأدوات المالية: التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التغطية، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن ليست معلومات المقارنة إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة في المستقبل مع بعض الاستثناءات المحدودة.

تعتزم المجموعة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على بياناتها المالية المجمعة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء
تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 ويقدم نموذجا مكونا من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها أحقية فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل.

يحل معيار الإيرادات الجديد محل كافة متطلبات تحقق الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. ويلزم إما التطبيق الكامل أو المعدل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. ويسمح بالتطبيق المبكر. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على بياناتها المالية المجمعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 : بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركة زميلة أو مشروع مشترك للمستثمر
تتناول التعديلات التعارض بين المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 في التعامل مع فقد السيطرة على شركة تابعة عند بيعها أو مشاركتها مع شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم التحقق بالكامل للربح أو الخسارة الناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات التي تشكل أعمالاً - كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 - فيما بين مستثمر وشركة زميلة أو مشروع مشترك للمستثمر. على الرغم من ذلك، في حالة أي ربح أو خسارة ناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات والتي لا تشكل أعمالاً، فيتم تحققها فقط في حدود الحصص غير ذات الصلة للمستثمرين في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ سريان هذه التعديلات بصورة غير محددة ولكن يجب على الشركات التي تقوم بالتطبيق المبكر للتعديلات أن تقوم بتطبيقها بأثر مستقبلي.

معيار المحاسبة الدولي 7 مبادرة الافصاح - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7
أن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية تعتبر جزء من مبادرة الافصاح الخاصة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتطلب من المنشأة عرض افصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من انشطة التمويل بما في ذلك كلا من التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والتغييرات غير النقدية. تسري هذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة الدولي 12 تحقق موجودات الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12
توضح التعديلات أن المنشأة تحتاج إلى مراعاة ما إذا كان قانون الضرائب يضع قيودًا على مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة والتي قد يتم مقابلها إجراءات اقتطاعات على عكس تلك الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع. إضافة إلى ذلك، تقدم التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد الشركة للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتوضيح الظروف التي قد تتضمن فيها الأرباح الخاضعة للضريبة استرداد بعض الموجودات بمبلغ أكبر من قيمتها المدرجة بالدفاتر. يجب على الشركات تطبيق التعديلات بأثر رجعي. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير
تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016 ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4- تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15- عقود التأجير التشغيلي- الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27- تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد التأجير. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن كافة العقود ضمن نموذج موازنة فردي مماثل للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17.

يتضمن المعيار إعفاءين للتحقق فيما يتعلق بالمستأجرين – عقود التأجير للموجودات "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود التأجير قصيرة الأجل (أي عقود التأجير لمدة 12 شهرًا أو أقل) وفي تاريخ بداية عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام لمدفوعات عقد التأجير (أي التزام عقد التأجير) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل الأساسي خلال مدة عقد التأجير (أي الأصل المرتبط بحق الاستخدام). ينبغي على المستأجرين القيام بشكل منفصل بتسجيل مصروف الفائدة على التزام عقد التأجير ومصروف الاستهلاك للأصل المرتبط بحق الاستخدام.

كما ينبغي على المستأجرين إعادة قياس التزام عقد التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة عقد التأجير والتغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتجة من التغير في معدلات أو مؤشرات السوق المستخدمة في تحديد تلك المدفوعات). ويقوم المستأجر بصورة عامة بتسجيل مبلغ إعادة قياس التزام عقد التأجير كتعديل على الأصل المرتبط بحق الاستخدام.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (تتمة)
لم يطرأ تغير جوهري على طريقة المحاسبة للمؤجرين طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عن طريقة المحاسبة المطبقة حاليًا طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17. سيواصل المؤجرون تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام مبدأ التصنيف نفسه الوارد في معيار المحاسبة الدولي 17 والتمييز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي وعقود التأجير التمويلي.

كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أكثر تفصيلاً وشمولية من تلك التي يتم تقديمها طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يسمح بالتطبيق المبكر ولكن ليس قبل قيام المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15. ويستطيع المستأجر الاختيار ما بين تطبيق المعيار إما باستخدام طريقة التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. تسمح الأحكام الانتقالية بالمعيار ببعض الإعفاءات. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية المجمعة.

في عام 2017، تعتزم المجموعة تقييم التأثير المحتمل للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية المجمعة.

2.5 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة كلاً من البيانات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة وشركاتها التابعة كما في ذلك التاريخ أو تاريخ بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة ويتم تعديلها، متى لزم ذلك، لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية ما بين الشركات بما في ذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة.

أ. الشركات التابعة
الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للمجموعة سيطرة عليها. وتتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لها حقوق في، العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها متى تشير الحقائق والظروف إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. راجع (إيضاح 19) لمعرفة قائمة الشركات التابعة الرئيسية وأعمالها الرئيسية وحصة ملكية المجموعة فيها.

ب. الحصص غير المسيطرة
إن الحصة في حقوق ملكية الشركات التابعة غير الخاصة بالمجموعة يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع كحصص غير مسيطرة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بالتناسب مع الحصة في المبالغ المحققة لصافي الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت تتجاوز حصة ملكية الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة. يتم معاملة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مالكي حقوق المجموعة. يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة دون فقد السيطرة كمعاملة حقوق ملكية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أساس التجميع (تتمة)

ج. الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

إن الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً وليس سيطرة، وتملك فيها المجموعة بصفة عامة حصة تتراوح بين 20% و50% من حقوق التصويت.

المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. والسيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقديًا للسيطرة على أحد الترتيبات والتي تتحقق فقط عندما تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الأهمية اتفاقًا جماعيًا للأطراف التي تتشارك السيطرة.

وتكون الاعتبارات المستخدمة في تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

يتم تسجيل الاستثمار في أي شركة زميلة أو مشروع مشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقاً بطريقة حقوق الملكية. ويتم تسجيل حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الحيازة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في بيان الدخل المجمع، كما أن حصة المجموعة من تغيرات ما بعد الحيازة في الإيرادات الشاملة الأخرى تقيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تعديل التغيرات المتراكمة فيما بعد الحيازة مقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار.

تُجري المجموعة تقديرًا في تاريخ كل تقارير مالية لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. فإذا ما توفر ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركة الزميلة والمشروع المشترك وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع. عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمته العادلة. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة وإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع. ويتم إدراج ذلك في بيان الدخل المجمع.

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. وتتضمن تحقق الموجودات (بما في ذلك الموجودات غير الملموسة غير المسجلة سابقًا) والمطلوبات (بما في ذلك المطلوبات المحتملة ولكن باستثناء مطلوبات إعادة الهيكلة المستقبلية) المحددة للأعمال التي تم حيازتها وفقًا للقيمة العادلة. ويتحقق أي فائض لتكلفة الحيازة عن القيم العادلة لصافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها كشهرة. وفي حالة إذا كانت تكلفة الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها، يتم تسجيل الخصم على الحيازة مباشرة في بيان الدخل المجمع في سنة الحيازة.

عقب التحقق المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصًا أية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. تتم مراجعة الشهرة لتحديد أي انخفاض في قيمتها سنويًا أو بصورة أكثر تكرارًا في حالة وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى احتمالية انخفاض القيمة المدرجة بالدفاتر. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة التي تم حيازتها في دمج الأعمال من تاريخ الحيازة إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد والتي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بغض النظر عما إذا كان يتم تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات. تمثل كل وحدة يتم إليها توزيع الشهرة أقل مستوى ضمن المجموعة والذي يتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية والذي هو أكبر حجمًا من قطاع التشغيل طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل.

عندما يتم توزيع الشهرة على وحدة إنتاج النقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزء من العملية بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

عند بيع الشركات التابعة، يسجل الفرق بين سعر البيع وصافي الموجودات زائدًا فروق التحويل المتراكمة ذات الصلة وتغطية التدفقات النقدية والاحتياطيات المتاحة للبيع والشهرة في بيان الدخل المجمع.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية وعملة العرض للمجموعة. تقوم كل شركة في المجموعة بتحديد العملة الرئيسية لها، كما يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام العملة الرئيسية .

المعاملات والأرصدة

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر الصرف السائد للعملة الرئيسية بتاريخ المعاملة.

ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي إلى العملة الرئيسية وفقاً لسعر الصرف السائد بذلك التاريخ.

يتم إدراج كافة الفروق ضمن صافي الربح/الخسارة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع، باستثناء الجزء الفعال من الفروق الخاصة بالقروض بالعملات الأجنبية التي يتم المحاسبة عنها كتغطية فعالة مقابل صافي الاستثمار في شركة أجنبية. تسجل هذه الفروق ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى حتى يتم بيع صافي الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت تسجيلها في بيان الدخل المجمع. كما يتم تسجيل المصروفات والإعفاءات الضريبية المتعلقة بفروق تحويل العملات الأجنبية لتلك البنود النقدية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الفورية كما في تاريخ التحقق.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. تتم معاملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تحويل البنود غير النقدية بما يتفق مع تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للبند.

شركات المجموعة

عند التجميع، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ التقارير المالية ويتم تحويل بيانات الدخل لهذه الشركات وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. تتحقق فروق أسعار تحويل الصرف ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع أو تصفية أو سداد رأس مال أو التنازل عن كل أو جزء من شركة تابعة أجنبية، يتحقق بند الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك الشركة التابعة في بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة الشركة التابعة الأجنبية وأي تعديلات وفقًا للقيمة العادلة على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة كموجودات ومطلوبات للشركة التابعة الأجنبية ويتم تحويلها وفقًا لسعر الصرف الفوري في تاريخ التقارير المالية.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1) تمثل إيرادات التمويل الإيرادات من عمليات المرابحة والاستصناع والموجودات المؤجرة واستثمارات الوكالة ويتم تحديدها باستخدام طريقة الربح الفعلي. إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.
2) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.
3) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.
4) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.
5) تتحقق الإيرادات من عقود التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت وفقاً لعقد التأجير.
6) تتضمن الأرباح من الاستثمارات العقارية الربح من بيع وتحويل وتوزيع العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة والحصة في نتائج المشاريع العقارية المشتركة وتتحقق أرباح العقارات عند تحويل المخاطر الهامة والعائدات إلى المشتري بما في ذلك الوفاء بكافة شروط العقد.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقد والنقد المعادل
يتكون النقد والنقد المعادل من النقد وأرصدة النقد لدى بنك الكويت المركزي وأرصدة التورق لدى بنك الكويت المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية وعقود المرابحة قصيرة الأجل والنقد بالطريق والودائع المتبادلة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العقد.

عقود التأجير
إن تحديد ما إذا كان ترتيب ما يتمثل في أو يشتمل على عقد تأجير يعتمد على جوهر الترتيب في تاريخ البدء ويتطلب تقييمًا لما إذا كان الوفاء بالترتيب يعتمد على استخدام أصل محدد أو مجموعة موجودات محددة أم ينقل الترتيب الحق في استخدام ذلك الأصل.

المجموعة كمستأجر
يتم رسملة عقود التأجير التمويلي التي تنتقل بموجبها كافة المخاطر والمنافع الهامة لملكية البند المستأجر إلى المجموعة عند بداية عقد التأجير وفقاً للقيمة العادلة للأصل المؤجر، أو وفقاً للقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير أيهما أقل. يتم توزيع مدفوعات التأجير بشكل نسبي بين مصروفات التمويل وخفض مطلوبات التأجير بغرض التوصل إلى معدل ثابت من الربح على الرصيد المتبقي من المطلوبات. تحمل مصروفات التمويل في بيان الدخل المجمع. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة التي تم رسملتها على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل. ويتم إدراج مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروفات في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدى عقد التأجير.

المجموعة كمؤجر
موجودات مؤجرة
يمثل هذا البند صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءًا كبيرًا من الأعمار الاقتصادية لتلك الموجودات. إن عقود التأجير تمنح المستأجرين خيار شراء الموجودات المؤجرة بسعر يعادل أو من المتوقع أن يعادل أو يقل عن القيمة العادلة لتلك الموجودات في الوقت الذي يتم فيه ممارسة هذا الخيار.

عقود تأجير تشغيلي
يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تشغيلي عندما يحتفظ المؤجر بكافة المخاطر و المزايا الهامة المتعلقة بملكية الأصل.

تدرج الموجودات المؤجرة بمبالغ تعادل صافي الاستثمار القائم في عقود التأجير.

عقارات للمتاجرة
تقاس العقارات للمتاجرة مبدئياً بالتكلفة، لاحقاً بعد التحقق المبدئي، فإن العقارات للمتاجرة تدرج بالتكلفة أو بصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل، وتحدد لكل عقار على حدة.

عقارات استثمارية
تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة المدرجة بالدفاتر تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التحقق المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه.

يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. للتحويل من عقار استثماري إلى عقارات ومعدات فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة المدرجة بالدفاتر في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار والمعدات ضمن فئة عقارات استثمارية تقوم المجموعة بالمحاسبة لهذا العقار وفقاً للسياسة المتبعة للعقار والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري موجود بغرض بيعه، يتم تحويل العقار الاستثماري إلى عقارات للمتاجرة بالقيمة المدرجة بالدفاتر.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقارات استثمارية (تتمة)
يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 20-25 سنة لكافة العقارات المؤجرة فيما عدا الأرض غير المشغولة التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

عقارات قيد الإنشاء
يتم تصنيف العقارات قيد الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية وتدرج بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. إن التكاليف هي المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرةً بإنشاء الأصل.

مخزون المعادن الثمينة
يتكون مخزون المعادن الثمينة بصورة رئيسية من الذهب ويدرج بالقيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع.

الأدوات المالية – التحقق المبدئي والقياس اللاحق
يتم تصنيف الموجودات المالية لدى المجموعة عند التحقق المبدئي كمديني تمويل وأرصدة تجارية مدينة وموجودات *مالية متاحة للبيع ورأسمال مشترك مدرج وفقًا للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل* أو كمشتقات حسبما هو ملائم. يتم تحقق كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائدًا تكاليف المعاملة الخاصة بحيازة الأصل المالي في حالة الموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل المجمع.

تتضمن المطلوبات المالية على المجموعة الدائنين التجاريين والمصروفات المستحقة وعقود الضمانات المالية والأدوات المالية المشتقة. تتحقق كافة المطلوبات المالية مبدئيًا وفقًا للقيمة العادلة.

إن كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة الاعتيادية" تدرج بتاريخ المتاجرة، أي في التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني محدد من خلال اللوائح أو الأعراف السائدة في السوق.

مدينو تمويل
أرصدة المدينين هي الموجودات المالية المستحدثة من قبل المجموعة والتي تتكون بصورة رئيسية من مديني المرابحات والاستصناع والوكالة والموجودات المؤجرة. ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

المرابحة هي بيع السلع والعقارات بالتكلفة زائدًا هامش ربح متفق عليه وبموجبها يخطر البائع المشتري بسعر شراء المنتج كما يفرض مبلغًا من الربح. ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

الاستصناع هو عقد بيع بين مالك عقد ومقاول، حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع أو اقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات، وبيعه إلى مالك العقد مقابل سعر محدد وبطريقة سداد متفق عليهما سواء كان ذلك بالدفع مقدماً أو بالأقساط أو بتأجيل الدفع إلى موعد محدد في المستقبل.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإرجاع المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

مدينون تجاريون
إن الأرصدة التجارية المدينة هي تلك المتعلقة بشكل أساسي بالشركات التابعة في أعمال خلاف التمويل وتدرج بالمبالغ المستحقة، بالصافي بعد المبالغ المشكوك في تحصيلها. يتم تقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. تشطب الديون المعدومة عند تكبدها. إن هذا البند مدرج ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 15).

موجودات مالية متاحة للبيع
تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في الأسهم وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). تمثل الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع. تمثل أوراق الدين المالية في هذه الفئة تلك التي من المفترض أن يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي من الممكن أن يتم بيعها تلبيةً لمتطلبات السيولة أو تلبيةً للتغيرات في ظروف السوق.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية – التحقق المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

موجودات مالية متاحة للبيع (تتمة)

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقًا وفقًا للقيمة العادلة.

يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وتؤخذ إلى احتياطي الموجودات المالية المتاحة للبيع. عند بيع الاستثمار، تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقًا ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل المجمع. ويتم تسجيل الربح المكتسب أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات تمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية والتي تأخذ في اعتبارها أي خصم/علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من عائد الأداة. تتحقق توزيعات الأرباح المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق السداد. تسجل الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة تلك الاستثمارات في بيان الدخل المجمع ضمن "خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية" ويتم استبعادها من الاحتياطي المتاح للبيع.

رأس مال مشترك مدرج وفقًا للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

لا يتم المحاسبة عن بعض الاستثمارات في المشاريع المشتركة المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شريحة رأس المال المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، حيث اختار البنك قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، باستخدام الإعفاء الوارد بمعيار المحاسبة الدولي 28: استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة .

يتم إدراج رأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي المجمع وفقًا للقيمة العادلة مع عرض صافي التغيرات في القيمة العادلة كأرباح (خسائر) غير محققة في بيان الدخل المجمع.

مرابحات قصيرة الأجل

المرابحات قصيرة الأجل هي موجودات مالية مستحدثة من قبل المجموعة وتمثل معاملات المرابحة للسلع لدى بنوك ومؤسسات مالية عالية الجودة الائتمانية والتي تستحق خلال سنة واحدة من تاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

دائنون تجاريون

إن الأرصدة التجارية الدائنة هي تلك المتعلقة بشكل أساسي بالشركات التابعة غير المالية للمجموعة. يتم قيد المطلوبات عن المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل لقاء بضاعة مستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها إلى المجموعة أم لا.

مصروفات مستحقة

يتم قيد المطلوبات عن المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل لقاء خدمات مستلمة سواء تم إصدار فواتير بها إلى المجموعة أم لا.

الضمانات المالية

تمنح المجموعة في سياق أعمالها العادية ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد هذه الضمانات المالية مبدئيًا كالتزام بالقيمة العادلة ويتم تعديلها لتضمين تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرةً بإصدار الضمان. لاحقاً، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية والمبلغ المسجل ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى.

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم عدم تحقق الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حسبما ينطبق عليه ذلك) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وعندها إما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب "القبض والدفع"، تقوم بتقييم ما إذا ما زالت تحتفظ بمزايا ومخاطر الملكية وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد. يدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

المقاصة

تتم المقاصة فقط بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عند وجود حق ملزم قانونًا بإجراء المقاصة على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي بحيث يتم تحقيق الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

المشتقات غير المصنفة كعمليات تغطية

تسجل أدوات معاملات مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة ("الأدوات") مبدئياً في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة (المتضمنة تكاليف المعاملة) وتقاس لاحقاً بقيمتها العادلة. تتضمن القيمة العادلة لهذه الأدوات الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لربط الأدوات بسعر السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع. تسجل هذه الأدوات المالية كموجودات مالية عندما تكون القيمة العالة موجبة وكمطلوبات مالية عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تؤخذ أي أرباح او خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات مباشرةً إلى بيان الدخل المجمع.

المشتقات المصنفة كعمليات تغطية

لأغراض محاسبة التغطية تصنف عمليات التغطية كما يلي:

- عمليات تغطية القيمة العادلة حيث تتم تغطية التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة أو التزام تام غير محقق.
- عمليات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية للتعرض للتباين في التدفقات النقدية التي إما أن تنسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة متوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.
- عمليات تغطية صافي الاستثمار في عمليات اجنبية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية (تتمة)

عمليات تغطية التدفقات النقدية:
يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر على أداة التغطية في الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي تغطية التدفقات النقدية، بينما يدرج أي جزء غير فعال على الفور في بيان الدخل المجمع.

يتم تحويل المبالغ المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر المعاملة المغطاة على الأرباح أو الخسائر.

عند انتهاء أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها أو عندما لم تعد التغطية تستوفي معايير محاسبة التغطية، تظل أي أرباح أو خسائر متراكمة تم تسجيلها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت كما هي ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وتدرج عندما تتحقق المعاملة المتوقعة المغطاة نهائيًا في بيان الدخل المجمع. عندما لم تعد تلك المعاملة متوقعة الحدوث، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تسجيلها في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرةً إلى بيان الدخل المجمع.

تغطية صافي الاستثمار:
إن عمليات تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية بما في ذلك تغطية بند نقدي والتي تمت المحاسبة عنها كجزء من صافي الاستثمار يتم المحاسبة عنها بطريقة مشابهة لعمليات تغطية التدفقات النقدية. تسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة التغطية التي تتعلق بالجزء الفعال من التغطية كإيرادات شاملة أخرى بينما تسجل أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. عند استبعاد عملية أجنبية، يتم تحويل القيمة المتراكمة لأي أرباح أو خسائر مسجلة في حقوق الملكية إلي بيان الدخل المجمع.

عقود المبادلات ومعدلات الأرباح المتضمنة
يتم فصل عقود المبادلات ومعدلات الأرباح المتضمنة (العقود الآجلة) عن العقد الرئيسي إذا كانت السمات والمخاطر الاقتصادية للعقود الآجلة لا تتعلق عن كثب بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الرئيسي، أو يكون هناك أداة منفصلة لها نفس الشروط، والتي تستوفي تعريف المشتقات وألا تقاس الأداة المختلطة وفقاً للقيمة العادلة، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

في بداية علاقة التغطية، تقوم المجموعة بإجراء تصنيف رسمي وتوثيق لعلاقة التغطية التي تنوي تطبيق محاسبة التغطية عليها بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يتضمن التوثيق تحديد أداة التغطية والبند أو المعاملة المغطاة وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها وأسلوب المنشأة في تقييم فعالية التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية في مقاصة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى أو التدفقات النقدية الخاصة بالمخاطر المغطاة. من المتوقع أن تكون معاملات التغطية هذه عالية الفعالية من حيث مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها على أساس مستمر للتأكد من ارتفاع معدل فعاليتها خلال فترات التقارير المالية التي تشهد معاملات التغطية.

في تاريخ تقييم فعالية كل تغطية، يجب أن يكون من المتوقع أن تكون علاقة التغطية ذات فعالية عالية على أساس مستقبلي وأن توضح ارتفاع فعاليتها (الفعالية باثر رجعي) للفترة المحددة لكي تتأهل لمحاسبة التغطية. ويتم إجراء تقييم رسمي في كل من تاريخ البداية وفي نهاية كل ربع سنة، وذلك بصورة مستمرة. من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة عالية إذا تمت مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بالمخاطر المغطاة خلال الفترة التي تشهد التغطية، من خلال أداة التغطية ضمن نطاق يتراوح من 80% إلى 125% وكان المتوقع أن تحقق مثل هذه المقاصة في الفترات المستقبلية. بالنسبة للمواقف التي يكون فيها البند المغطى معاملة متوقعة، يقوم البنك أيضًا بتقييم إلى أي مدى تكون المعاملة محتملة بصورة كبيرة وتطرح انكشافًا لتباينات في التدفقات النقدية والتي قد تؤثر في النهاية على بيان الدخل المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية
تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصلا ماليا أو مجموعة من الموجودات المالية انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن قياسه بصورة موثوق منها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات على مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة أو احتمال إشهار إفلاسهم أو ترتيبات مالية أخرى أو تقصير أو تأخر في سداد الأرباح أو الدفعات الأساسية وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاضًا يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالمتأخرات.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة
بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بالتقييم على أساس منفرد لما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو على أساس مجمع بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. إذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهريًا أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

يتم قياس مبلغ أية خسارة من انخفاض القيمة تم تحديدها بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة المدرجة في الدفاتر للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل الخسارة في بيان الدخل المجمع. ويتم شطب الأرصدة المدينة بالإضافة إلى المخصص المرتبط بها عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد المستقبلي وتحقيق كافة الضمانات او تحويلها إلى المجموعة. وفي حالة زيادة أو انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة في سنة لاحقة بسبب وقوع حدث بعد تسجيل الانخفاض، فإنه يتم زيادة أو تخفيض خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص. وفي حالة استرداد الشطب لاحقًا، يؤخذ الاسترداد إلى المخصص المحمل في بيان الدخل المجمع.

إضافة إلى ذلك ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات التمويلية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي.

موجودات مالية متاحة للبيع
بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على أن استثمارًا أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يتضمن:

- حدوث انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار بما يقل عن تكلفته و/أو
- معلومات أخرى حول جهة الإصدار والتي تؤثر سلبًا على أداء جهة الإصدار للأسهم. يتم تقييم ما إذا كان الانخفاض "كبيرا" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمراً" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسائر انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع تدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع، يمثل المبلغ المسجل لانخفاض القيمة الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة لذلك الاستثمار والمسجلة سابقاً في بيان الدخل المجمع. في حالة زيادة القيمة العادلة للصكوك في سنة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات
يدرج العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو تدرج كأصل منفصل حسبما هو ملائم، فقط عندما يكون من المحتمل أن تنتقل إلى المجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا تستهلك الأرض ملك حر ويحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها مخصوما منها قيمتها المتبقية كما يلي:

* مباني	20 سنة
* أثاث وتركيبات ومعدات	3-5 سنوات
* سيارات	3 سنوات

يتم في نهاية كل سنة مالية مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات ويتم تعديلها متى كان ذلك مناسباً.

يتم عدم تحقق العقار والمعدات عند البيع أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم تحقق الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل) في بيان الدخل المجمع في سنة عدم تحقق الأصل.

عقارات قيد التطوير
تدرج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. إن التكاليف هي تلك المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرةً بإنشاء الأصل. وعند استكمال الإنشاء، يتم تحويل الأصل إلى مباني.

حقوق استئجار
يتم قياس حقوق الاستئجار التي تم حيازتها عند التحقق المبدئي بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج هذه الحقوق بالتكلفة ناقصًا أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة من انخفاض القيمة.

تطفأ حقوق الاستئجار على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية ويتم تقييمها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة حقوق الاستئجار. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء لهذه الحقوق في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، متى كان ذلك مناسباً، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروف الإطفاء لحقوق الاستئجار في بيان الدخل المجمع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق حق الاستئجار بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للحق، وتدرج هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجمع عند عدم تحقق الأصل.

موجودات غير ملموسة
لا يتم تحقق الأصل غير الملموس إلا عندما يمكن قياس تكلفته بصورة موثوق منها ويكون من المحتمل أن تتدفق المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة.

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها بشكل منفصل عند التحقق المبدئي بالتكلفة. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج للأعمال في قيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التحقق المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة التي يتم إنتاجها داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسملة، وتنعكس المصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي يتم فيها تكبد المصروفات.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

موجودات غير ملموسة (تتمة)
يتم احتساب الإطفاء بواسطة طريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة الموجودات غير الملموسة إلى قيمتها التخريدية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• رخصة شركة الوساطة الإسلامية	تم التقييم بأن أعمارها الإنتاجية غير محددة
• حقوق الاستكشاف	10 سنوات
• تكلفة تطوير برامج	3 – 5 سنوات
• حقوق ترخيص برامج	15 سنة
• حقوق أخرى	3-7 سنوات

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة بحيث تكون إما محددة أو غير محددة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية الاقتصادية. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية.

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ولكن يتم اختبارها لغرض تحديد انخفاض القيمة سنوياً إما على أساس فردي أو على مستوى وحدة إنتاج النقد. يتم تقييم ومراجعة العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة سنويا للتأكد مما إذا كان تقييم الأعمار كغير محددة ما زال مؤيداً وإن لم يكن ذلك فإن التغير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يتم على أساس مستقبلي.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل وتدرج في بيان الدخل المجمع عند عدم تحقق الأصل. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج أخر خسارة من انخفاض القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
تجري المجموعة تقييمًا بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وعندئذ يتم تقييم المبلغ الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات المتداولة علنا أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

تستند المجموعة في حساب انخفاض القيمة إلى موازنات مفصلة وحسابات للتنبؤ والمعدة بشكل منفصل لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الموجودات الفردية إليها. وتغطي هذه الموازنات وحسابات التنبؤ بصورة عامة فترة خمس سنوات. وبالنسبة للفترات الأطول، يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ آخر إدراج لخسارة الانخفاض في القيمة. وهذا العكس محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة المدرجة بالدفاتر التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)
يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في 31 ديسمبر وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة المدرجة بالدفاتر قد انخفضت.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج للنقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها المدرجة بالدفاتر ، يتم إدراج خسارة انخفاض في القيمة. إن أي خسارة انخفاض القيمة متعلقة بالشهرة لا يتم عكسها في فترات مستقبلية.

الضرائب
تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة المتداولة) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقا للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة. تتحقق الموجودات الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الاعتمادات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد الذي يصبح فيه توفر الأرباح الخاضعة للضريبة محتملًا للاستفادة من تلك الاعتمادات الضريبية. تدرج مطلوبات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة والقوانين المطبقة بتاريخ التقارير المالية.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع ومجموعات الاستبعاد
تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها المدرجة بالدفاتر بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع وفقًا لقيمتها المدرجة بالدفاتر أو القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، أيهما أقل. يعتبر هذا الشرط مستوفيًا فقط عندما يكون هناك احتمالية كبيرة للبيع ويكون الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحة للبيع المباشر بحالتها الحالية. يجب أن تلتزم الإدارة بالبيع الذي من المتوقع أن يعتبر مؤهلاً للتحقق كبيع مكتمل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

يتم استبعاد العمليات الموقوفة من نتائج العمليات المستمرة ويتم عرضها بشكل منفصل كأرباح أو خسائر بعد الضريبة من العمليات الموقوفة في بيان الدخل المجمع.

قياس القيمة العادلة
تعرف القيمة العادلة بأنها هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق كما في تاريخ القياس، في وجود أو غياب السوق الأكثر فائدة التي يكون للمجموعة حق الدخول فيها في ذلك التاريخ.

متى توفرت الأسعار المعروضة في سوق نشطة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام الأسعار المعروضة في سوق نشطة لتلك الأداة.

تعتبر السوق نشطة عندما تتم المعاملات للموجودات أو المطلوبات بوتيرة وحجم كافيين لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر.

عند عدم توفر أسعار معلنة في سوق نشطة، تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتضمن استخدام نماذج التقييم التي تحقق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة. تتضمن أساليب التقييم المختارة كافة العوامل التي يحتسبها أطراف السوق عند تسعير معاملة ما.

عند توفر أسعار عرض واسعار طلب للموجودات أو المطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس الموجودات بأسعار العرض والمطلوبات بأسعار الطلب.

تحدد المجموعة ما اذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوي من المدخلات ذو التأثير الجوهري على القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)
موجودات مالية متاحة للبيع
بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معروضة في سوق الأوراق المالية عند الإقفال بتاريخ التقارير المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم القيام بتقدير معقول للقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى معاملات تجارية بحتة حديثة أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعفات الربحية أو مضاعفات الربحية المتعلقة بقطاع أعمال ما أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود التي لها شروط وسمات مخاطر مماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة بالاعتبار معوقات السيولة وكذلك التقييم لتحديد أي انخفاض في القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوافر لها مقاييس موثوق منها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة، فإنها تدرج بالتكلفة المبدئية ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد.

مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية وعقود السلع الآجلة
يتم تحديد القيمة العادلة لمبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية وعقود السلع الآجلة استناداً إلى تقييمات يتم الحصول عليها من طرف مقابل / أطراف أخرى.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى
بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتقدير الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقائه مبادلة هذه الأصول بمقابل نقدي على أساس تجاري بحت أو سداد التزام لتسوية الدائنين.

العقارات الاستثمارية
بالنسبة للعقارات الاستثمارية يتم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين عقارات مستقلين ومسجلين الذين لهم خبرة ذات صلة في سوق العقارات.

مبالغ مستحقة من/إلى عملاء عن أعمال عقود
يدرج المبلغ المستحق من/ إلى عملاء شركات تابعة عن عقود غير مكتملة بالتكلفة، والتي تشتمل على المواد المباشرة والعمالة المباشرة وتوزيع ملائم للمصروفات غير المباشرة زائداً الأرباح المتعلقة بها إلى الحد الذي يمكن عنده تقدير الربح بدرجة معقولة من الدقة ناقصاً مخصص للطوارئ وأية خسائر متكبدة أو متوقعة حتى إتمام العقود وناقصاً أي مبالغ مستلمة أو مستحقة كفواتير إنجاز.

تكاليف تمويل
تتعلق تكاليف التمويل مباشرةً بالأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي تتكبد فيها.

مخصصات واحتياطيات أخرى
تسجل المخصصات والاحتياطيات الأخرى عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج المجموعة من أجل سداد الالتزام ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي تعويض.

احتياطيات صيانة
تدرج احتياطيات التكاليف المتعلقة بالصيانة عند تقديم الخدمة. يستند التسجيل المبدئي إلى الخبرات السابقة. ويتم مراجعه التقدير المبدئي لتكاليف الصيانة سنويا.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
تحتسب المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً على أخر راتب للموظف و مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أسهم الخزينة
يتم المحاسبة عن حيازة البنك لأسهمه كأسهم خزينة وتدرج بمقابل الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. عند بيع أسهم الخزينة، يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة). يتم تحميل أية خسائر متكبدة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن. لا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم، كما أن إصدار أسهم منحة يزيد من عدد أسهم الخزينة نسبياً ويخفض متوسط التكلفة للسهم الواحد دون أن تؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

موجودات برسم الأمانة
تقدم المجموعة خدمات الأمانة وخدمات الوكالة الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو الاستثمار نيابةً عن عملاء. لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع. وهي مفصح عنها بشكل منفصل في البيانات المالية المجمعة.

الأحكام
عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

التزامات التأجير التشغيلي – المجموعة كمؤجر
أبرمت المجموعة عقود تأجير عقاري تجارية في محفظة العقار الاستثماري الخاصة بها. قررت المجموعة، استناداً إلى تقييم شروط وأحكام الترتيبات، أن مدة هذه العقود لا تشكل جزءً جوهرياً من العمر الاقتصادي للعقار التجاري، حيث انها تحتفظ بكافة المخاطر الجوهرية و عوائد الملكية وتحاسب عن العقود كعقود تأجير تشغيلي.

تصنيف العقارات
يتعين على الإدارة عند حيازة عقار مطور أو قيد التطوير اتخاذ قرار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار استثماري أو عقارات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية او حال تم اعادة تطويره بغرض بيعه.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تصنف المجموعة العقار كعقارات ومعدات إذا تم حيازته لاستخدامها الخاص.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع
تقوم المجموعة بمعاملة الموجودات المالية المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المستمر" تتطلب تخمينات كبيرة. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات
فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم اليقين من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها خطر مؤثر قد يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة.

انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة
تقوم المجموعة على أساس سنوي بتحديد ما إذا كانت الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من الإدارة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات (تتمة)
خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية
تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من التخمينات وعدم اليقين، والتي قد تختلف عن النتائج الفعلية مما قد يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة
يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً على أحد العوامل التالية:
- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- معامل الربحية ؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة ؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات لا يمكن تحديد تقديرات لها بدرجة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

3- إيرادات استثمار

	ألف دينار كويتي	
	2016	2015
ربح من استثمارات عقارية	**12,209**	73,669
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	**13,338**	11,690
إيرادات توزيعات أرباح	**5,681**	5,632
ربح بيع استثمارات	**6,656**	3,561
حصة في نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة (إيضاح 12 وإيضاح 13)	**10,934**	(975)
إيرادات استثمار أخرى	**30,067**	14,682
	78,885	108,259

4- إيرادات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2016	2015
إيرادات بيع عقارات ومعدات	**4,274**	9,147
ايرادات تطوير عقارات وانشاءات	**3,240**	5,133
إيرادات من صيانة وخدمات واستشارات	**13,606**	21,460
إيرادات تأجير من عقود تأجير تشغيلي	**7,958**	10,741
إيرادات أخرى	**9,029**	9,212
	38,107	55,693

5- المخصصات وانخفاض القيمة

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
انخفاض قيمة مديني تمويل (إيضاح 10)	**111,337**	167,880
استرداد ديون مشطوبة	**(73,180)**	(81,213)
انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	**26,927**	16,320
انخفاض قيمة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**3,157**	13,889
انخفاض قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 14)	**3,425**	12,677
انخفاض قيمة عقارات ومعدات	**14,268**	14,481
انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة والشهرة (إيضاح 16)	**5,202**	12,894
انخفاض قيمة (رد انخفاض قيمة) تسهيلات غير نقدية (إيضاح 10)	**12,435**	(10,593)
انخفاض قيمة عقارات للمتاجرة	**5,955**	9,445
انخفاض قيمة موجودات أخرى ومخصصات أخرى	**31,102**	27,781
	140,628	183,561

6- الضرائب

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	**1,731**	1,519
ضريبة دعم العمالة الوطنية	**3,624**	2,688
الزكاة (استناداً إلى قانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006)	**1,762**	1,296
ضرائب متعلقة بشركات تابعة	**16,076**	14,930
	23,193	20,433

7- ربيحية السهم الأساسية والمخففة بمساهمي البنك

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة بعد التعديل بأسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة.

ربحية السهم الأساسية والمخففة	***2016***	*2015*
ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	**165,228**	145,841
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	**5,161,147**	5,158,926
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك	**32.01 فلس**	28.27 فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة:		
ربح السنة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	**184,515**	136,155
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	**5,161,147**	5,158,926
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك من العمليات المستمرة	**35.75 فلس**	26.39 فلس

لا يوجد لدى البنك أسهم مخففة محتملة.

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة لسنة المقارنة لكي تعكس أسهم المنحة المصدرة (إيضاح 25).

نظراً لعدم وجود أدوات مالية مخففة قائمة، فإن ربحية السهم الأساسية والمخففة متماثلة.

8- النقد والنقد المعادل

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
نقد	**251,707**	246,715
أرصدة لدى بنوك مركزية	**715,371**	773,592
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية - حسابات جارية	**527,579**	579,405
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	**1,494,657**	1,599,712
مرابحات قصيرة الأجل – تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	**1,119,810**	1,487,068
أرصدة تورق لدى بنك الكويت المركزي - تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	**10,002**	95,024
نقد لدى البنوك خاص بالعمليات الموقوفة (إيضاح 18)	**32,152**	-
ناقصاً: ودائع قانونية لدي البنوك المركزية	**(564,510)**	(608,920)
النقد والنقد المعادل	**2,092,111**	2,572,884

تمثل الودائع القانونية لدى البنوك المركزية الأرصدة التي لا تتوفر للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

إن القيمة العادلة للنقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية لا تختلف عن قيمتها المدرجة بالدفاتر ذات الصلة.

9- مرابحات قصيرة الأجل

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك	**1,282,623**	1,680,902
مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك مركزية	**1,594,618**	1,513,028
	2,877,241	3,193,930

لا تختلف القيمة العادلة للمرابحة قصيرة الأجل بشكل مادي عن قيمتها المدرجة في الدفاتر.

10- مدينو تمويل

يتكون مدينو التمويل بصورة رئيسية من أرصدة المرابحة والوكالة والموجودات المؤجرة والإستصناع وتدرج بالصافي بعد الانخفاض في القيمة، كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
مدينو تمويل		
مرابحات ووكالات	**8,048,825**	7,846,032
موجودات مؤجرة	**1,675,957**	1,752,062
استصناع ومدينون آخرون	**104,186**	109,280
	9,828,968	9,707,374
ناقصاً: أرباح مؤجلة ومعلقة	**(1,127,413)**	(1,139,659)
صافي المدينين	**8,701,555**	8,567,715
ناقصاً: انخفاض القيمة	**(525,766)**	(472,223)
	8,175,789	8,095,492

10- مدينو تمويل (تتمة)

إن توزيع المدينين هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
قطاع الأعمال		
تجاري وصناعي	**4,755,704**	4,520,521
بنوك ومؤسسات مالية	**360,118**	216,915
إنشاءات وعقارات	**2,868,486**	2,932,547
أخرى	**1,844,660**	2,037,391
	9,828,968	9,707,374
ناقصاً: أرباح مؤجلة ومعلقة	**(1,127,413)**	(1,139,659)
صافي المدينين	**8,701,555**	8,567,715
ناقصاً: انخفاض القيمة	**(525,766)**	(472,223)
	8,175,789	8,095,492

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
المنطقة الجغرافية		
الشرق الأوسط	**6,386,562**	5,810,556
أوروبا	**2,915,947**	3,109,307
أخرى	**526,459**	787,511
	9,828,968	9,707,374
ناقصاً: أرباح مؤجلة ومعلقة	**(1,127,413)**	(1,139,659)
صافي المدينين	**8,701,555**	8,567,715
ناقصاً: انخفاض القيمة	**(525,766)**	(472,223)
	8,175,789	8,095,492

فيما يلي تحليل انخفاض قيمة الأرصدة المستحقة من عملاء عن الأرصدة المدينة:

الف دينار كويتي	محدد		عام		المجموع	
	2016	*2015*	*2016*	*2015*	*2016*	*2015*
الرصيد في بداية السنة	**178,247**	209,072	**293,976**	277,587	**472,223**	486,659
المحمل خلال السنة (ايضاح 5)	**102,243**	141,600	**9,094**	26,280	**111,337**	167,880
المبالغ المشطوبة وتحويل العملات الأجنبية	**(52,400)**	(172,425)	**(5,394)**	(9,891)	**(57,794)**	(182,316)
الرصيد في نهاية السنة	**228,090**	178,247	**297,676**	293,976	**525,766**	472,223
مرابحات ووكالات	**218,127**	160,973	**267,399**	263,339	**485,526**	424,312
موجودات مؤجرة	**7,991**	15,621	**28,279**	28,874	**36,270**	44,495
استصناع ومدينون آخرون	**1,972**	1,653	**1,998**	1,763	**3,970**	3,416
	228,090	178,247	**297,676**	293,976	**525,766**	472,223

10- مدينو تمويل (تتمة)

التسهيلات التمويلية النقدية غير المنتظمة

في 31 ديسمبر 2016، بلغ إجمالي التسهيلات التمويلية النقدية غير المنتظمة 252,036 ألف دينار كويتي (2015: 295,484 ألف دينار كويتي)، قبل انخفاض القيمة (بالصافي بعد الأرباح المؤجلة والمعلقة).

إن مخصص السنة للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 12,435 ألف دينار كويتي (2015: رد مبلغ 10,593 ألف دينار كويتي) (ايضاح 5) في حين أن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 31,588 ألف دينار كويتي (2015: 19,995 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 22).

إن القيمة العادلة لمديني التمويل لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها المدرجة في الدفاتر.

إن إجمالي الحد الأدنى لمديني مدفوعات التأجير المستقبلية هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
خلال سنة واحدة	**910,532**	1,047,420
سنة إلى خمس سنوات	**324,154**	320,174
أكثر من خمس سنوات	**441,271**	384,468
	1,675,957	1,752,062

تم تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة للموجودات المؤجرة بمبلغ 155,117 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2016 (2015: 238,501 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل الموجودات المؤجرة 6,622,336 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 5,743,941 ألف دينار كويتي).

11- استثمارات

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
صكوك	**1,099,603**	806,544
محافظ مدارة	**92,592**	103,901
استثمارات في أسهم غير مسعرة	**112,620**	126,855
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**58,230**	132,030
صناديق مشتركة	**49,453**	71,911
استثمارات في أسهم مسعرة	**43,626**	73,515
	1,456,124	1,314,756

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالقيمة العادلة	**1,273,447**	1,040,754
موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالتكلفة	**124,447**	141,972
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**58,230**	132,030
	1,456,124	1,314,756

تتضمن المحافظ المدارة مبلغ 54,172 ألف دينار كويتي (2015: 49,248 ألف دينار كويتي) يمثل استثمار البنك في عدد 100,319ألف سهم (2015 : 91,199 ألف سهم) من أسهم البنك نيابة عن المودعين، أي ما يعادل 1.91% من إجمالي رأس المال المصدر في 31 ديسمبر 2016 (2015: 1.91%). إن نتائج الأنشطة المتعلقة بالتداول في هذه الأسهم تخص المودعين فقط ولذلك تصنف هذه الأسهم ضمن الاستثمارات.

12- استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		بلد التسجيل	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
	2016	2015			
مصرف الشارقة الإسلامي	**20**	20	الإمارات العربية المتحدة	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2016
بنك إبدار ش.م.ب.	**40**	40	البحرين	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2016
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع. (ألافكو)	**46**	53	الكويت	خدمات شراء وتمويل الطائرات	30 سبتمبر 2016

يوضح الجدول التالي تلخيص المعلومات المالية للشركات الزميلة للمجموعة على نحو إجمالي حيث إن كافة الشركات الزميلة بشكل منفصل ليست جوهرية:

بيان المركز المالي المجمع الموجز:

ألف دينار كويتي	2016	2015
موجودات	**4,255,179**	4,065,714
مطلوبات	**(3,151,381)**	(2,869,457)
حقوق الملكية	**1,103,798**	1,196,257
القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار	**297,352**	355,670

بيان الدخل المجمع الموجز:

إيرادات	**288,844**	166,463
مصروفات	**(261,558)**	(139,689)
ربح السنة	**27,286**	26,774
حصة المجموعة من ربح/ (خسارة) السنة	**3,610**	(2,251)

إن الاستثمارات في شركات زميلة بقيمة مدرجة بالدفاتر تبلغ 200,007 ألف دينار كويتي (2015: 193,431 ألف دينار كويتي) تبلغ قيمتها السوقية 189,924 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 160,782 ألف دينار كويتي) وذلك استناداً إلى الأسعار المعلنة.

إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات الزميلة خلال السنة كانت بمبلغ 3,985 ألف دينار كويتي (2015: 5,068 ألف دينار كويتي).

13- استثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		بلد التسجيل	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
	2016	2015			
شركة ديار هومز ذ.م.م. (سوق المحرق)	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2016
شركة الدرة التجارية ذ.م.م.	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2016
شركة ديار المحرق ذ.م.م.	**52**	52	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2016

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية الموجزة للمشاريع المشتركة للمجموعة، كما أن كافة المشاريع المشتركة لا تعتبر مادية على نحو فردي:

بيان المركز المالي المجمع الموجز:

ألف دينار كويتي	2016	2015
موجودات	**667,766**	615,232
مطلوبات	**(444,729)**	(397,371)
حقوق الملكية	**223,037**	217,861
القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار	**172,116**	179,186

بيان الدخل المجمع الموجز:

ألف دينار كويتي	2016	2015
إيرادات	**99,728**	8,039
مصروفات	**(85,334)**	(5,356)
ربح السنة	**14,394**	2,683
حصة المجموعة من ربح السنة	**7,324**	1,276

14- عقارات استثمارية

ألف دينار كويتي	2016	2015
في 1 يناير	**580,499**	529,285
إضافات	**65,221**	141,006
المحول إلى حقوق تأجير	-	(23,108)
المحول إلى عقارات للمتاجرة	**(1,962)**	(136)
استبعادات	**(9,062)**	(46,101)
عمليات موقوفة	**(33,419)**	-
الاستهلاك المحمل للسنة	**(7,051)**	(7,770)
خسائر انخفاض القيمة المحملة للسنة (إيضاح 5)	**(3,425)**	(12,677)
في 31 ديسمبر	**590,801**	580,499

14- عقارات استثمارية (تتمة)

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
عقارات مطورة	**435,591**	434,031
عقارات قيد الإنشاء	**155,210**	146,468
	590,801	580,499

15- موجودات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
مخزون معادن ثمينة	**70,495**	49,882
مدينون تجاريون	**179,939**	173,945
حسابات مقاصة	**100,902**	81,846
مدينون من بيع/ رد استثمارات	**47,342**	6,210
ضرائب مؤجلة	**23,214**	26,968
دفعات مقدماً لشراء عقارات استثمارية	-	2,446
موجودات أخرى متنوعة	**126,760**	128,012
	548,652	469,309

16- موجودات غير ملموسة وشهرة

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
موجودات غير ملموسة	**32,453**	41,222
الشهرة	**6,722**	6,738
	39,175	47,960

إن الحركة في الموجودات غير الملموسة هي كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
التكلفة		
في 1 يناير	**77,752**	83,707
إضافات	**3,958**	11,689
استبعادات	**(4,936)**	(4,768)
انخفاض القيمة	**(5,186)**	(12,876)
في 31 ديسمبر	**71,588**	77,752
الإطفاء المتراكم		
في 1 يناير	**36,530**	28,519
المحمل للسنة	**4,231**	9,803
استبعادات	**(1,626)**	(1,792)
في 31 ديسمبر	**39,135**	36,530
صافي القيمة المدرجة بالدفاتر في 31 ديسمبر	**32,453**	41,222

16- موجودات غير ملموسة وشهرة (تتمة)

تتضمن الموجودات غير الملموسة ترخيص شركة وساطة إسلامية بمبلغ 14,671 ألف دينار كويتي (2015: 14,671 ألف دينار كويتي) وتم احتسابه كموجودات غير ملموسة ذات عمر إنتاجي غير محدد. يتم اختبار القيمة المدرجة بالدفاتر لترخيص شركة الوساطة الإسلامية لتحديد تعرضها للانخفاض في القيمة على أساس سنوي من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد. تم تحديد القيمة الممكن استردادها لهذا الترخيص باستخدام معدل الخصم بنسبة 14.35% ومعدل النمو النهائي بنسبة 3%. ونتيجة لذلك، ترى الإدارة أنه لا توجد مؤشرات على انخفاض في القيمة. إضافة إلى ذلك، يتضمن الرصيد حقوق استكشاف بمبلغ لا شيء (2015: 6,162 ألف دينار كويتي) ذات عمر إنتاجي محدد. تمثل الموجودات غير الملموسة الأخرى بمبلغ 17,782 ألف دينار كويتي (2015: 20,389 ألف دينار كويتي) تكلفة تطوير برامج وحقوق ترخيص برامج وحقوق أخرى ذات أعمار إنتاجية محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى أعمارها الإنتاجية.

17- حقوق التأجير

تم عرض تصنيف موجودات مجموعة عارف الاستثمارية كحقوق تأجير من العمليات الموقوفة (إيضاح 18) في شكل موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع في بيان المركز المالي المجمع.

18- العمليات الموقوفة

في 30 يونيو 2016، وافق مجلس إدارة البنك على بيع حصة المجموعة في شركتها التابعة، شركة مجموعة عارف الاستثمارية. ونتيجة لذلك، يعرض بيان المركز المالي المجمع في 31 ديسمبر 2016 الموجودات والمطلوبات لشركة مجموعة عارف الاستثمارية كموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع ومطلوبات متعلقة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع على التوالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5 " الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة".

تتضمن الفئات الأساسية لموجودات شركة مجموعة عارف الاستثمارية حقوق التأجير والاستثمارات في الأسهم والعقارات وتتضمن المطلوبات المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية والمطلوبات الأخرى.

قام البنك بعرض موجودات شركة مجموعة عارف الاستثمارية المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بمبلغ 375,322 ألف دينار كويتي والمطلوبات المتعلقة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بمبلغ 162,862 ألف دينار كويتي في بيان المركز المالي المجمع بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة المتراكم الخاص بمساهمي البنك بمبلغ 41,487 ألف دينار كويتي وبعد استبعاد المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة.

خلال السنة الحالية، وافق مجلس إدارة البنك على بيع حصة المجموعة في شركتها التابعة، شركة الخدمات العامة ش.م.ك. (مقفلة). ونتيجة لذلك، يعرض بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 الموجودات والمطلوبات لشركة الخدمات العامة ش.م.ك. (مقفلة) بمبلغ 7,920 الف دينار كويتي و3,076 الف دينار كويتي على التوالي كموجودات مصنفة لغرض البيع ومطلوبات متعلقة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع على التوالي، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة".

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بإنشاء بعض الشركات التابعة لغرض الاستثمار المشترك. ولذلك، تم تصنيف هذه الشركات التابعة كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع في بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016. تم عرض الموجودات والمطلوبات لهذه الشركات التابعة بمبلغ 103,138 ألف دينار كويتي ومبلغ 61,554 ألف دينار كويتي على التوالي، كموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع ومطلوبات متعلقة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع على التوالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة".

19- شركات تابعة

19.1 تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة

الاسم	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية % 2016	النسبة في حقوق الملكية % 2015	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد	ماليزيا	**100**	100	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2016
شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.	جزركايمان	**100**	100	استثمارات إسلامية	31 ديسمبر 2016
بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية ذ.م.م.	جزركايمان	**100**	100	تطوير العقارات الإسلامية واستثمارات	31 ديسمبر 2016
شركة بيتك كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.9**	99.9	تمويل واستثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2016
شركة بيت التمويل الكويتي العقارية ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.9**	99.9	تطوير وتأجير عقاري	31 أكتوبر 2016
شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.9**	99.9	استثمارات بنية تحتية وصناعية	31 ديسمبر 2016
شركة بيتك للاستثمار العقاري ش.م.س.	السعودية	**100**	100	تطوير واستثمار عقاري	30 سبتمبر 2016
شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة) (أ)*	الكويت	**-**	99.9	تمويل واستثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2016
بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)	السعودية	**100**	100	استثمار إسلامي	31 ديسمبر 2016

19- شركات تابعة (تتمة)

19.1 تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة (تتمة)

الاسم	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية % 2016	النسبة في حقوق الملكية % 2015	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.	البحرين	**100**	100	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2016
الشركة الخليجية العالمية لتجارة السيارات ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.6**	99.6	تجارة واستيراد وتصدير السيارات المستعملة	30 سبتمبر 2016
شركة إعمار	جزركايمان	**100**	100	استثمار إسلامي	31 ديسمبر 2016
شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	**97**	97	صيانة الكمبيوتر والاستشارات وخدمات البرامج	30 سبتمبر 2016
صندوق المثنى للمصارف الإسلامية والخليجية	الكويت	**93**	90	الاستثمار في اسهم إسلامية	30 سبتمبر 2016
شركة الخدمات العامة ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	**80**	80	استشارات وخدمات إدارية	30 سبتمبر 2016
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	**62**	62	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2015
شركة مستشفى السلام ش.م.ك. (مقفلة) (ب)	الكويت	**76**	55	خدمات طبية	30 سبتمبر 2016
شركة الإنماء العقارية ش.م.ك.ع.	الكويت	**56**	56	عقارات واستثمار ومتاجرة وإدارة عقارات	31 أكتوبر 2016
صندوق مؤشر المثنى الإسلامي	الكويت	**64**	63	الاستثمار في اسهم إسلامية	30 سبتمبر 2016
مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	**53**	53	استثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2016
شركة تركابيتال القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	البحرين	**51**	51	عقارات وتأجير سيارات وتأمين	30 سبتمبر 2016

حصة الملكية الفعلية هي بنسبة 100% (2015: 100%).

(أ) خلال السنة الحالية، قامت المجموعة ببيع استثمارها في شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة) إلى طرف آخر.

(ب) خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بحيازة حصة ملكية إضافية بنسبة 21% في شركة مستشفى السلام ش.م.ك. (مقفلة) من شركة زميلة.

19- شركات تابعة (تتمة)

19.2 شركات تابعة جوهرية مملوكة جزئياً

فيما يلي المعلومات المالية لشركات تابعة لها حصص غير مسيطرة جوهرية:

نسبة حصص الملكية المملوكة للحصص غير المسيطرة:

	بلد التأسيس والتشغيل	النسبة	
		2016	*2015*
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	**38%**	38%

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة لهذه الشركة التابعة. تستند هذه المعلومات إلى المبالغ قبل الاستبعادات والتعديلات فيما بين شركات المجموعة.

بيان الدخل المجمع الموجز للسنة المنتهية في:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
الإيرادات	**378,575**	333,336
المصروفات	**(320,738)**	(274,900)
ربح السنة	**57,837**	58,436
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**21,839**	22,065

بيان المركز المالي المجمع الموجز كما في:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
إجمالي الموجودات	**4,588,468**	4,766,514
إجمالي المطلوبات	**(4,009,251)**	(4,245,110)
إجمالي حقوق الملكية	**579,217**	521,404
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**239,064**	217,249

بيان التدفقات النقدية المجمع الموجز للسنة المنتهية في:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
التشغيل	**165,809**	286,510
الاستثمار	**(139,326)**	(5,581)
التمويل	**77,915**	(127,055)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل	**104,398**	153,874

20- أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
حسابات جارية	**5,664**	5,387
مرابحة دائنة	**2,392,926**	2,725,094
صكوك دائنة	**473,061**	322,466
	2,871,651	3,052,947

إن القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها المدرجة بالدفاتر.

21- حسابات المودعين

أ - تتضمن حسابات المودعين في البنك ما يلي:

1 - ودائع غير استثمارية وتأخذ حكم الحسابات الجارية: لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة، حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى البنك، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - ودائع استثمارية: إن الودائع الاستثمارية ذات فترات استحقاق محددة وفقاً لبنود العقد وتجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر المودعين البنك كتابةً بالرغبة في عدم التجديد. إن حسابات التوفير الاستثمارية مستمرة لفترة غير محددة.

في جميع الحالات، تُمنح الودائع الاستثمارية نسبة الربح التي يحددها مجلس إدارة البنك، أو تتحمل نصيباً من الخسارة بناءً على نتائج السنة المالية.

ب- إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف عن قيمتها المدرجة بالدفاتر.

22- مطلوبات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
دائنون تجاريون	**198,702**	210,799
مصروفات مستحقة	**104,621**	97,574
شيكات مقبولة السداد	**56,763**	74,309
مستحق إلى عملاء عن أعمال عقود	**25,012**	37,889
احتياطي مصروفات صيانة واحتياطي آخر	**80,839**	42,790
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**68,922**	68,825
خطابات ضمان مغطاة	**54,594**	46,423
تأمينات مستردة	**7,149**	979
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 10)	**31,588**	19,995
مطلوبات أخرى متنوعة	**71,055**	77,279
	699,245	676,862

23- الاحتياطيات

ألف دينار كويتي

	احتياطي قانوني	*احتياطي اختياري*	*أرباح محتفظ بها*	*احتياطي اسهم خزينة*	*احتياطي القيمة العادلة*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*احتياطيات أخرى*	**المجموع**
الرصيد في 1 يناير 2016	**238,252**	**238,252**	**124,579**	**7,084**	**17,729**	**(97,233)**	**(23,596)**	**505,067**
ربح السنة	-	-	**165,228**	-	-	-	-	**165,228**
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى	-	-	-	-	7,999	(44,416)	-	(36,417)
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	-	-	**165,228**	-	7,999	(44,416)	-	**128,811**
زكاة مدفوعة	-	-	(7,914)	-	-	-	-	(7,914)
المحول إلى الاحتياطيات	**17,312**	**17,312**	(34,624)	-	-	-	-	-
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 25)	-	-	(52,415)	-	-	-	-	(52,415)
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 25)	-	-	(87,755)	-	-	-	-	(87,755)
حيازة حصص غير مسيطرة (إيضاح 19.1)	-	-	-	-	-	-	(10,793)	(10,793)
خسارة بيع أسهم خزينة	-	-	-	(349)	-	-	-	(349)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**255,564**	**255,564**	**107,099**	**6,735**	**25,728**	**(141,649)**	**(34,389)**	**474,652**

23- الاحتياطيات (تتمة)

ألف دينار كويتي

	احتياطي قانوني	*احتياطي اختياري*	*أرباح محتفظ بها*	*احتياطي خيارات شراء أسهم للموظفين*	*احتياطي اسهم خزينة*	*احتياطي القيمة العادلة*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*احتياطيات أخرى*	*المجموع*
الرصيد في 1 يناير 2015	238,252	238,252	108,224	4,246	7,078	4,493	(54,310)	(8,920)	537,315
ربح السنة	-	-	145,841	-	-	-	-	-	145,841
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى	-	-	-	-	-	13,236	(35,894)	-	(22,658)
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	-	-	145,841	-	-	13,236	(35,894)	-	123,183
زكاة مدفوعة	-	-	(6,327)	-	-	-	-	-	(6,327)
المحول إلى الأرباح المحتفظ بها	-	-	4,246	(4,246)	-	-	-	-	-
وقف تجميع شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	(7,029)	-	(7,029)
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 25)	-	-	(47,650)	-	-	-	-	-	(47,650)
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 25)	-	-	(79,755)	-	-	-	-	-	(79,755)
حيازة حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(14,676)	(14,676)
ربح بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	6	-	-	-	6
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	238,252	238,252	124,579	-	7,084	17,729	(97,233)	(23,596)	505,067

23- الاحتياطيات (تتمة)

في اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 14 مارس 2005، قررت الجمعية العمومية العادية تعليق تحويل ما يزيد عن نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك إلى الاحتياطي القانوني. وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك، بناء على اقتراح من مجلس إدارة البنك، الموافقة على زيادة نسبة التحويل إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري لأكثر من نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك، متى كان ذلك مناسباً.

إن ذلك الجزء من الاحتياطي القانوني الذي يزيد عن نسبة 50% من رأس المال المدفوع فقط هو الجزء القابل للتوزيع والاستخدام بناءً على اختيار الجمعية العمومية العادية بما يعود في مصلحة البنك. إن توزيع رصيد الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح على المساهمين تصل إلى نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

وافقت الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 16 مارس 2015 على حد رصيد الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري عند نسبة 50% من رأس المال المدفوع وتحويل المبالغ التي تزيد عن نسبة 50% من رأس المال المدفوع من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري إلى الأرباح المحتفظ بها.

إن الاحتياطي الاختياري متاح للتوزيع على المساهمين بناءً على اختيار الجمعية العمومية بالطريقة التي تعود في مصلحة البنك، باستثناء مبلغ 48,824 ألف دينار كويتي (2015: 50,173 ألف دينار كويتي) بما يعادل تكلفة شراء اسهم الخزينة غير متاح للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة (إيضاح 24).

إن رصيد علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع.

إن احتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل العملات الأجنبية والاحتياطي الآخر خاصة بالمساهمين وأصحاب حسابات الودائع.

24- رأس المال وأسهم الخزينة

وافقت الجمعية العمومية لمساهمي البنك المنعقدة في 21 مارس 2016 على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% من الأسهم القائمة بمبلغ 47,650 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (إيضاح 25).

رأس المال

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقداً: 5,241,539,597 (2015: 4,765,035,998) سهم قيمة كل منها 100 فلس	**524,154**	476,504

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

	2016	*2015*
عدد الأسهم المصدرة في 1 يناير	**4,765,035,998**	4,331,850,908
إصدار أسهم منحة	**476,503,599**	433,185,090
عدد الأسهم المصدرة 31 ديسمبر	**5,241,539,597**	4,765,035,998

24- رأس المال وأسهم الخزينة (تتمة)

أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

احتفظت المجموعة بأسهم الخزينة التالية في نهاية السنة:

	2016	*2015*
عدد أسهم الخزينة	**79,473,239**	73,537,453
أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم المصدرة	**1.52%**	1.54%
تكلفة أسهم الخزينة (دينار كويتي)	**48,823,661**	50,173,113
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (دينار كويتي)	**42,915,549**	39,710,225

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع.

لقد تم تجنيب مبلغ 48,824 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 50,173 ألف دينار كويتي) من الاحتياطي الاختياري بما يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة كغير قابل للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

بلغ المتوسط المرجح لسعر السوق لأسهم البنك 487 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 651 فلس للسهم).

25- أرباح نقدية مقترح توزيعها وأسهم منحة ومكافأة مجلس الإدارة

أقترح مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 17% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 17%) وكذلك إصدار أسهم منحة بنسبة 10% (2015: 10%) من رأس المال المدفوع كما يلي:

	2016		*2015*	
	الإجمالي ألف دينار الكويتي		*الإجمالي ألف دينار الكويتي*	
توزيعات الأرباح النقدية المقترح توزيعها (لكل سهم)	**17 فلس**	**87,755**	17 فلس	79,755
اسهم المنحة المقترح إصدارها (لكل 100 سهم)	**10 سهم**	**52,415**	10 سهم	47,650

يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك واستكمال الإجراءات القانونية. تظهر توزيعات الأرباح المقترح توزيعها كبند منفصل في حقوق الملكية.

كذلك اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 772 ألف دينار كويتي (2015: 610 ألف دينار كويتي) (إيضاح 28) وهي ضمن المبلغ المسموح به وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

26- مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية

في تاريخ التقارير المالية، كانت هناك مطلوبات طارئة والتزامات قائمة تمت ضمن النشاط الطبيعي للأعمال فيما يتعلق بما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	2015
حوالات مقبولة واعتمادات مستنديه	**146,155**	143,603
خطابات ضمان	**1,675,716**	1,513,029
مطلوبات طارئة	**1,821,871**	1,656,632

	ألف دينار كويتي	
	2016	2015
التزامات رأسمالية	**399,058**	349,775

27- معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية)

تدخل المجموعة ضمن السياق الطبيعي للأعمال في معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية) للتخفيف من حدة مخاطر العملات الأجنبية ومعدل الأرباح. تستند مبادلات عملات وعقود السلع الآجلة إلى نظام الوعد بين طرفين لشراء سلعة تتفق مع الشريعة الإسلامية وفقاً لسعر متفق عليه في التاريخ ذي الصلة في المستقبل. إن المعاملة هي وعد مشروط بشراء سلعة من اتفاقية شراء من جانب واحد. يتكون هيكل المقايضة من مقايضة معدل الأرباح ومبادلات العملات. فيما يتعلق بمبادلات معدل الأرباح، تقوم الأطراف المقابلة عادةً بمبادلات مدفوعات الأرباح ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة. بالنسبة لمبادلات العملات، يتم تبديل المدفوعات الثابتة أو المتغيرة بالإضافة إلى القيمة الاسمية بعملات مختلفة.

يتم استخدام مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة كتغطية لمخاطر العملات الأجنبية المرتبطة بالالتزامات الثابتة.

تمثل عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات معدلات ربح مرتبطة بالتغيرات في قيمة المعادن الثمينة.

27- معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية) (تتمة)

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية. إن القيمة الاسمية هي مبلغ الأصل المرتبط بأدوات مبادلات العملات الأجنبية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيمة الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تشير إلى مخاطر الائتمان.

	ألف دينار كويتي		
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الأسمية
31 ديسمبر 2016			
العقود الآجلة	**2,017**	**1,540**	**155,878**
معاملات مبادلات معدل الأرباح	**330**	**-**	**13,591**
معاملات مبادلات عملات	**7,665**	**21,037**	**719,847**
المعادن الثمينة المتضمنة	**-**	**62**	**90,872**
	10,012	**22,639**	**980,188**

	ألف دينار كويتي		
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الأسمية
31 ديسمبر 2015			
العقود الآجلة	1,681	1,460	172,626
معاملات مبادلات معدل الأرباح	625	11	17,337
معاملات مبادلات عملات	3,021	16,423	541,893
المعادن الثمينة المتضمنة	2	2	79,711
	5,329	17,896	811,567

27- معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية) (تتمة)

فيما يتعلق بمبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة، فإن القيمة الاسمية تمثل إجمالي التدفقات النقدية. ولكن، يمكن تسوية المبالغ بالصافي. ويبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية:

ألف دينار كويتي

	القيمة الأسمية	*خلال 3 أشهر*	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من 12 شهراً*
31 ديسمبر 2016				
تدفقات نقدية داخلة	**980,188**	**693,216**	**218,014**	**68,958**
تدفقات نقدية صادرة	**(745,823)**	**(512,285)**	**(133,450)**	**(100,088)**
صافي التدفقات النقدية	**234,365**	**180,931**	**84,564**	**(31,130)**
31 ديسمبر 2015				
تدفقات نقدية داخلة	811,567	506,185	212,983	92,399
تدفقات نقدية صادرة	(744,380)	(507,236)	(133,310)	(103,834)
صافي التدفقات النقدية	67,187	(1,051)	79,673	(11,435)

28- معاملات مع أطراف ذات علاقة

هناك أطراف معينة ذات علاقة (أعضاء مجلس إدارة المجموعة وموظفيها التنفيذيين وعائلاتهم وشركات زميلة وشركات يمثلون فيها ملاك رئيسيين) سواء كانوا مودعين أو عملاء تسهيلات تمويلية للبنك، ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة. إن تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك معدل الأرباح والضمانات كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. تتم الموافقة على تلك المعاملات من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك.

إن المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

المجموع

	مساهمون رئيسيون	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين*	*طرف آخر ذي علاقة*	***2016***	*2015*
إيرادات تمويل	-	3,381	257	579	**4,217**	5,382
إيرادات أتعاب وعمولات	-	78	6	178	**262**	320
تكاليف تمويل	20,742	1,005	-	4,199	**25,946**	20,237

28- معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الأرصدة مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

المجموع

	مساهمون رئيسيون	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين*	*طرف آخر ذي علاقة*	***2016***	*2015*
مدينو تمويل	-	110,356	7,329	16,728	**134,413**	142,786
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية	1,324,112	10,798	-	264	**1,335,174**	1,305,034
حسابات المودعين	-	75,652	6,146	16,637	**98,435**	129,467
مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية	436	8,891	2	5,472	**14,801**	47,563
استثمار مدار من قبل طرف ذي علاقة	-	-	-	34,108	**34,108**	33,824

إن تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		*عدد الأطراف ذات العلاقة*			
	2016	*2015*	***2016***	*2015*	***2016***	*2015*
أعضاء مجلس الإدارة						
تسهيلات تمويلية	**40**	36	**20**	18	**16,033**	39,581
بطاقات ائتمان	**15**	20	**8**	7	**40**	47
ودائع	**78**	87	**145**	100	**10,021**	13,349
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	**9**	11	**3**	1	**15,190**	9,104
موظفون تنفيذيون						
تسهيلات تمويلية	**45**	30	**11**	7	**3,360**	2,702
بطاقات ائتمان	**39**	23	**7**	3	**166**	116
ودائع	**83**	58	**79**	41	**9,171**	1,690
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	**14**	14	**5**	4	**7,549**	4,885

إن المعاملات المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

المجموع

	2016	*2015*
أعضاء مجلس الإدارة		
إيرادات تمويل	**132**	284
موظفون تنفيذيون		
إيرادات تمويل	**125**	97
	257	381

28- معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن رواتب وبدلات ومكافآت موظفي الإدارة العليا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة هي كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	المجموع	
	2016	2015
رواتب وبدلات ومكافآت موظفي الإدارة العليا	**16,273**	17,201
مكافآت نهاية الخدمة لموظفي الإدارة العليا	**953**	987
مكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة*	**1,536**	1,821
	18,762	20,009

*تتضمن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة إضافية مقابل مشاركتهم في اللجان التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقراراته.

تخضع كافة مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

29- التحليل القطاعي

معلومات القطاعات الأساسية

يتم تنظيم أنشطة المجموعة لأغراض الإدارة في ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية. إن الأنشطة والخدمات الرئيسية في هذه القطاعات هي كما يلي :

الخزينة : إدارة السيولة واستثمارات المرابحة وتبادل الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى العلاقات المصرفية الدولية.

الاستثمار : إدارة الاستثمارات المباشرة في الأسهم والعقارات والاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة وعمليات الإجارة الدولية.

الأعمال المصرفية : تقديم العديد من الخدمات المصرفية ومنتجات الاستثمار إلى الشركات والعملاء الأفراد وتقديم خدمات تمويل مرابحة للسلع والعقارات وتسهيلات إجارة محلية ووكالة واستصناع.

	ألف دينار كويتي				
	الخزينة	الاستثمار	الأعمال المصرفية	أخرى	المجموع
31 ديسمبر 2016					
إجمالي الموجودات	**5,410,812**	**1,803,976**	**8,358,439**	**926,126**	**16,499,353**
إجمالي المطلوبات	**3,051,720**	**99,294**	**10,662,268**	**647,246**	**14,460,528**
إيرادات تشغيل	**23,070**	**80,067**	**523,662**	**32,851**	**659,650**
المخصصات وانخفاض القيمة	**(835)**	**(39,464)**	**(49,756)**	**(50,573)**	**(140,628)**
ربح (خسارة) السنة	**17,411**	**17,480**	**324,279**	**(197,231)**	**161,939**

29- التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات القطاعات الأساسية (تتمة)

	ألف دينار كويتي				
	الخزينة	الاستثمار	الأعمال المصرفية	أخرى	المجموع
31 ديسمبر 2015					
إجمالي الموجودات	5,524,693	2,067,541	8,116,867	785,583	16,494,684
إجمالي المطلوبات	3,031,637	179,566	10,833,997	393,995	14,439,195
إيرادات تشغيل	11,695	119,208	464,827	107,213	702,943
المخصصات وانخفاض القيمة	(466)	(56,598)	(75,609)	(50,888)	(183,561)
ربح (خسارة) السنة	6,901	29,549	274,484	(121,164)	189,770

معلومات القطاعات الثانوية

تعمل المجموعة في مناطق جغرافية متنوعة. إن التحليل الجغرافي هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي			
	الموجودات		مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية	
المناطق الجغرافية:	**2016**	2015	**2016**	2015
الشرق الأوسط	**11,101,762**	10,761,616	**1,079,416**	794,834
أوروبا	**4,220,156**	4,241,242	**1,103,123**	1,161,744
أخرى	**1,177,435**	1,491,826	**38,390**	49,829
	16,499,353	16,494,684	**2,220,929**	2,006,407

	ألف دينار كويتي					
	محلي		دولي		المجموع	
	2016	2015	**2016**	2015	**2016**	2015
إيرادات التشغيل	**270,563**	274,837	**389,087**	428,106	**659,650**	702,943
ربح السنة	**63,497**	90,849	**98,442**	98,921	**161,939**	189,770

30- إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك في ظل عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر وأن التحكم والرقابة والإشراف تتم بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتعمل المجموعة بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر من ضمنها "الخطوط الدفاعية الثلاثة".

إن خط الدفاع الأول هو وحدات الأعمال، والتي تدير العلاقة مع العميل. وتكمن مسؤوليتها في فهم متطلبات العميل للتخفيف من مخاطر تعثر العميل عن السداد أو مخاطر السحب المبكر للودائع، وهي مسؤولة أيضاً عن الحفاظ على العمليات التي من خلالها تخدم المجموعة العملاء وذلك من أجل تخفيف أي مخاطر تشغيلية ومخاطر السمعة.

وتأتي وظائف إدارة المخاطر والرقابة المالية لتمثل خط الدفاع الثاني، وهي المسؤولية عن تطوير إطار عمل إدارة المخاطر و الرقابة المالية والمسؤول أيضاً عن إجراء تقييم وتوجيه مستقل لإدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

ويحتوي خط الدفاع الثالث على مهام التأكيد والضمان، وهي سياسة الالتزام بالقوانين واللوائح الرقابية ومكافحة غسيل الأموال فضلاً عن عملية التدقيق الداخلي، وهذا الخط مسؤول عن ضمان الالتزام الرقابي وكذلك السياسات الداخلية وتحديد نقاط الضعف حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصويبية من قبل الإدارة.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر عائد الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر العملات الأجنبية.

أ) هيكل إدارة المخاطر

يوجد لدى المجموعة عملية مستقلة بموجبها يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، ووحدة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن هذه العملية. إن رئيس إدارة المخاطر له حق الاتصال المستقل بمجلس إدارة البنك.

مجلس الإدارة
إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن المنهج العام لإدارة المخاطر واعتماد إستراتيجيات وأسس إدارة المخاطر. يستلم مجلس الإدارة تقرير شامل حول المخاطر مرة كل ربع سنة وهو مخصص لتوفير كافة المعلومات اللازمة لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة.

لجنة إدارة المخاطر
إن لجنة المخاطر بالبنك مناط بها المسؤولية الشاملة عن تطوير إدارة المخاطر ومبادئ وإطار وسياسات وحدود التطبيق، وهي المسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية وتقوم بإدارة ومراقبة التعرض للمخاطر.

وحدة إدارة المخاطر
إن إدارة المخاطر بالبنك هي المسؤولة عن تنفيذ تطبيق إجراءات إدارة المخاطر والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية الرقابة المستقلة، وتتضمن أيضاً مراقبة التعرض للمخاطر مقابل الحدود.

لجنة الائتمان
تقوم لجنة الائتمان بالبنك بإجراء مراجعة واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحديد مخاطر الائتمان لدى البنك لضمان الالتزام بالحد المقبول للمخاطر. تأتي اللجنة أيضاً ضمن الالتزام العام بكافة سياسات مخاطر الائتمان المطبقة مع الحصول على الموافقات والاستثناءات اللازمة.

لجنة الموجودات والمطلوبات
إن لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك هي المسؤولة عن الإشراف الفعال لإدارة مخاطر السيولة والتمويل وتطبيق إطارات العمل ومتابعة التطبيق في الاجتماعات الدورية.

إدارة الخزينة
إن إدارة الخزينة هي المسؤولة عن إدارة الموجودات والمطلوبات و المركز المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضاً عن إدارة التمويل والسيولة.

ب) إدارة المخاطر ونظم إعداد التقارير

إن لجنة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن التعرض للمخاطر ومراقبتها. وتقوم وحدة إدارة المخاطر بقياس المخاطر من خلال استخدام طرق لقياس المخاطر وتقوم بتقديم التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر. تستخدم طرق قياس المخاطر الاحتمالات استناداً إلى الخبرات السابقة المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يتم ضبط المخاطر ومراقبتها من خلال الحدود التي يضعها مجلس الإدارة والتي تعكس استراتيجية الأعمال وبيئة السوق للمجموعة وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى مجلس إدارة البنك.

تخفيف المخاطر
تستخدم المجموعة، كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر، مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة وذلك لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة من التغيرات في العائد والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان. وتستخدم المجموعة الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان لديها.

تركزات المخاطر الزائدة
من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى قطاعات الأعمال.

إضافة إلى ذلك، فإن كل شركة مصرفية تابعة للبنك لها هياكل إدارة مخاطر وسياسات وإجراءات مماثلة والتي يتم مراقبتها من قبل مجلس إدارة البنك.

31- مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الائتمان هي أن تتكبد المجموعة خسارة بسبب إخفاق عملائها أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. تدير المجموعة مخاطر الائتمان وتراقبها من خلال وضع حدود لمبالغ المخاطر التي ترغب في قبولها للأطراف المقابلة المنفردة و كذلك لتركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال، ومن خلال مراقبة التعرض للمخاطر فيما يتعلق بهذه الحدود.

قامت المجموعة بوضع عملية غير مركزية لمراجعة الجدارة الائتمانية وذلك لتوفير التحديد المبكر للتغيرات المحتملة في الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بما في ذلك مراجعة الضمانات القانونية. ويتم وضع حدود الأطراف المقابلة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد معدل المخاطر لكل طرف مقابل. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة الدورية. إن عملية مراجعة الجدارة الائتمانية تسمح للمجموعة بتقدير الخسارة المحتملة نتيجة التعرض للمخاطر التي تتعرض لها واتخاذ الإجراء التصحيحي لها.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان
توفر المجموعة لعملائها الضمانات التي قد تتطلب أن تقوم المجموعة بدفعها نيابة عنهم. ويتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس شروط خطاب الاعتماد، وهي تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية ويتم تخفيفها من خلال نفس الإجراءات والسياسات الرقابية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم الأخذ في الحسبان أي ضمانات
يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر موضح بمجمل المبلغ (بالصافي بعد انخفاض القيمة)، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

	ايضاحات	ألف دينار كويتي 2016	2015
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية		**1,242,950**	1,352,997
مرابحات قصيرة الأجل	9	**2,877,241**	3,193,930
مدينو تمويل	10	**8,175,789**	8,095,492
موجودات مالية متاحة للبيع - صكوك	11	**1,099,603**	806,544
مدينون تجاريون ومدينون آخرون		**354,041**	308,167
الإجمالي		**13,749,624**	13,757,130
مطلوبات طارئة	26	**1,821,871**	1,656,632
التزامات	26	**399,058**	349,775
الإجمالي		**2,220,929**	2,006,407
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		**15,970,553**	15,763,537

عند إدراج الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي قد يظهر في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيمة.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان
تدار تركزات المخاطر حسب الطرف المقابل وحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لأي طرف مقابل يبلغ 184,555 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 126,840 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب أي ضمانات.

31- مخاطر الإئتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها حسب المناطق الجغرافية التالية:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
الشرق الأوسط	**8,599,763**	8,787,095
أوروبا	**4,045,521**	3,869,900
أخرى	**1,104,340**	1,100,135
	13,749,624	13,757,130

إن تحليل قطاعات الأعمال للموجودات المالية للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
تجاري وصناعي	**3,882,095**	3,666,703
بنوك ومؤسسات مالية	**5,146,473**	5,215,333
إنشاءات وعقارات	**2,580,134**	2,573,518
أخرى	**2,140,922**	2,301,576
	13,749,624	13,757,130

الجدارة الائتمانية حسب الفئة للموجودات المالية

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الأصل في بنود المركز المالي المجمع:

ألف دينار كويتي

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	فئة عالية	*فئة قياسية*	*متأخرة أو منخفضة القيمة*	*المجموع*
31 ديسمبر 2016				
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	**1,242,950**	**-**	**-**	**1,242,950**
مرابحة قصيرة الأجل (إيضاح 9)	**2,877,241**	**-**	**-**	**2,877,241**
مدينو تمويل (إيضاح 10)	**5,619,614**	**1,957,010**	**599,165**	**8,175,789**
موجودات مالية متاحة للبيع – صكوك (إيضاح 11)	**1,025,359**	**73,588**	**656**	**1,099,603**
مدينون تجاريون وذمم مدينة أخرى	**354,041**	**-**	**-**	**354,041**
	11,119,205	**2,030,598**	**599,821**	**13,749,624**

31- مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدارة الائتمانية حسب الفئة للموجودات المالية (تتمة)

ألف دينار كويتي

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	فئة عالية	*فئة قياسية*	*متأخرة أو منخفضة القيمة*	*المجموع*
31 ديسمبر 2015				
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	1,352,997	-	-	1,352,997
مرابحة قصيرة الأجل (إيضاح 9)	3,193,930	-	-	3,193,930
مدينو تمويل (إيضاح 10)	4,832,336	2,601,104	662,052	8,095,492
موجودات مالية متاحة للبيع – صكوك (إيضاح 11)	733,002	72,862	680	806,544
مدينون تجاريون وذمم مدينة أخرى	308,167	-	-	308,167
	10,420,432	2,673,966	662,732	13,757,130

تحليل أعمار التسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

ألف دينار كويتي

	أقل من 30 يوماً	*31 إلى 60 يوماً*	*61 إلى 90 يوماً*	*المجموع*
31 ديسمبر 2016				
مدينو تمويل	**288,555**	**113,089**	**64,444**	**466,088**
31 ديسمبر 2015				
مدينو تمويل	248,082	78,680	125,212	451,974

بلغت قيمة التسهيلات المعاد جدولتها (قبل انخفاض القيمة، بالصافي بعد الأرباح المؤجلة والمعلقة) 213,280 ألف دينار كويتي (2015: 241,944 ألف دينار كويتي). تمثل هذه الأرصدة مدينو تمويل لم تتعرض للانخفاض في القيمة، ولكن وفقاً للمتطلبات القانونية، سجلت المجموعة مخصص محددة مقابل هذه التسهيلات.

تقوم سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة وثابتة في كافة المحافظ الائتمانية. يسهل ذلك الادارة المركزة للمخاطر المحددة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كافة مجالات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يدعم نظام التصنيف بمجموعة من التحليلات المالية المدمجة مع معلومات السوق المعروضة لتقديم المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم تصميم كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر لتتضمن فئات مختلفة و يتم توجيهها وفقاً لسياسة التصنيف الخاصة بالبنك. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر الخاصة بصورة دورية.

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالبنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الام للتسهيلات التمويلية التي تمنح إلى شركاتها التابعة.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية التي يتم تحديدها بشكل منفرد منخفضة القيمة 102,819 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 165,535 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة 182,045 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 181,694 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات.

32- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل ظروف عادية أو تحت ضغط. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. وهذا يشكل تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الضمانات عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم ذلك.

يحتفظ البنك بمحفظة قابلة للتداول بصورة عالية وموجودات متنوعة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. يلتزم البنك أيضاً ببنود ائتمان يمكن لها أن تفي باحتياجات السيولة.

يتم تقييم مركز السيولة وإدارته بموجب سيناريوهات متعددة مع الأخذ في الاعتبار عوامل الضغط المتعلقة بكل من السوق بشكل عام والبنك بشكل خاص.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة في نهاية السنة تستند إلى الترتيبات التعاقدية للسداد وتواريخ الانتهاء المخطط لها.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2016 هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	خلال 3 أشهر	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*بعد سنة واحدة*	***المجموع***
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	**1,459,959**	**1,917**	**2,855**	**29,926**	**1,494,657**
مرابحات قصيرة الأجل	**1,930,069**	**606,485**	**340,687**	**-**	**2,877,241**
مدينو تمويل	**1,875,653**	**849,570**	**1,340,186**	**4,110,380**	**8,175,789**
عقارات للمتاجرة	**28,836**	**2,430**	**15,227**	**139,848**	**186,341**
استثمارات	**453,854**	**45,999**	**10,341**	**945,930**	**1,456,124**
استثمارات في شركات زميلة و مشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**469,468**	**469,468**
عقارات استثمارية	**-**	**-**	**-**	**590,801**	**590,801**
موجودات أخرى	**225,167**	**7,915**	**61,589**	**253,981**	**548,652**
موجودات غير ملموسة وشهرة	**-**	**-**	**-**	**39,175**	**39,175**
عقارات ومعدات	**-**	**-**	**-**	**216,212**	**216,212**
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	**7,918**	**436,975**	**-**	**-**	**444,893**
	5,981,456	**1,951,291**	**1,770,885**	**6,795,721**	**16,499,353**
المطلوبات :					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	**1,719,357**	**268,097**	**302,515**	**581,682**	**2,871,651**
حسابات المودعين	**7,016,506**	**180,421**	**301,588**	**3,163,625**	**10,662,140**
مطلوبات أخرى	**129,066**	**14,075**	**90,150**	**465,954**	**699,245**
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	**3,076**	**224,416**	**-**	**-**	**227,492**
	8,868,005	**687,009**	**694,253**	**4,211,261**	**14,460,528**

32- مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2015 هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	خلال 3 أشهر	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*بعد سنة واحدة*	*المجموع*
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,567,356	376	526	31,454	1,599,712
مرابحات قصيرة الأجل	2,612,037	406,894	174,999	-	3,193,930
مدينو تمويل	1,809,757	945,948	1,284,410	4,055,377	8,095,492
عقارات للمتاجرة	6,204	126,425	37,957	43,776	214,362
استثمارات	395,318	8,957	29,279	881,202	1,314,756
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	31,928	-	502,928	534,856
عقارات استثمارية	-	27,581	-	552,918	580,499
موجودات أخرى	76,356	36,821	23,894	332,238	469,309
موجودات غير ملموسة وشهرة	-	-	-	47,960	47,960
عقارات ومعدات	-	-	-	264,181	264,181
حقوق تأجير	-	-	-	179,627	179,627
	6,467,028	1,584,930	1,551,065	6,891,661	16,494,684
المطلوبات :					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,754,229	438,010	469,531	391,177	3,052,947
حسابات المودعين	6,943,463	144,702	315,490	3,305,731	10,709,386
مطلوبات أخرى	88,603	45,068	93,211	449,980	676,862
	8,786,295	627,780	878,232	4,146,888	14,439,195

يبين الجدول التالي انتهاء الصلاحية التعاقدية حسب تاريخ استحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

ألف دينار كويتي

	عند الطلب	*أقل من 3 أشهر*	*3 إلى 12 شهراً*	*1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
2016						
مطلوبات طارئة (إيضاح 26)	**922,987**	**502,377**	**229,623**	**156,932**	**9,952**	**1,821,871**
التزامات رأسمالية (إيضاح 26)	**380,522**	**1,553**	**5,903**	**11,080**	**-**	**399,058**
الإجمالي	**1,303,509**	**503,930**	**235,526**	**168,012**	**9,952**	**2,220,929**

ألف دينار كويتي

	عند الطلب	*أقل من 3 أشهر*	*3 إلى 12 شهراً*	*1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
2015						
مطلوبات طارئة (إيضاح 26)	724,894	547,991	187,638	182,969	13,140	1,656,632
التزامات رأسمالية (إيضاح 26)	329,218	3,733	10,130	6,694	-	349,775
الإجمالي	1,054,112	551,724	197,768	189,663	13,140	2,006,407

يتوقع البنك أنه لن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات الرأسمالية قبل انتهاء صلاحية الالتزامات.

33- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر من حيث إعادة تسعير مطلوباتها حيث إن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية للمودعين وترتيبات التمويل الأخرى ذات معدلات ربح ثابتة.

مخاطر السوق غير التجارية

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة حيث إن البنك لا يُحمل ولا يدفع فائدة. ولكن، قد تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال حدود معتمدة من مجلس إدارة البنك وعلى أساس التقييم المستمر لمراكز المجموعة المفتوحة وحركة أسعار العملات الأجنبية الحالية والمتوقعة. تقوم المجموعة عند الضرورة بمضاهاة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية الكامنة في بعض الموجودات عن طريق مقارنتها مع المطلوبات بنفس تلك العملات أو العملات المرتبطة بها. تستخدم المجموعة أيضاً مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لتقليل مخاطر العملات الأجنبية.

تبين الجداول التالية العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية كبيرة في 31 ديسمبر 2016 على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يقوم التحليل بحساب تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع).

ألف دينار كويتي

	2016			*2015*		
العملة	*التغير في أسعار العملات* %	*التأثير على الأرباح*	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*	*التغير في أسعار العملات* %	*التأثير على الأرباح*	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*
الدولار الأمريكي	+1	**(954)**	**6,981**	+1	(168)	5,098
الدينار البحريني	+1	**2,654**	**592**	+1	3,555	317

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة المجموعة الاستثمارية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال التنوع في الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركزات قطاعات الأعمال.

إن التأثير على احتياطي القيمة العادلة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في 31 ديسمبر) بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هو كما يلي:

ألف دينار كويتي

	2016		*2015*	
مؤشرات السوق	*التغيرات في أسعار الأسهم* %	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*	*التغيرات في أسعار الأسهم* %	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*
سوق الكويت للأوراق المالية	**+1**	**874**	+1	823
مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**+1**	**71**	+1	436

33- مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك أثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية و لكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، يستطيع البنك أن يدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والمطابقة وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

يوجد لدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة وحدة مخاطر التشغيل هي التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع من قبل وحدة مخاطر التشغيل بالبنك مع ما تقضى به تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية و الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل لدى البنوك والرقابة عليها.

مخاطر الدول

تتمثل مخاطر الدول في تلك المخاطر التي تحدث داخل أحد البلدان والتي يكون لها تأثير سلبي على البنك بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المجموعة أو بصورة غير مباشرة من خلال قدرة أحد المدينين على الوفاء بالتزاماته للبنك. وبصورة عامة، تتعلق هذه الأحداث، على سبيل المثال لا الحصر، بأحداث سياسية كالتعثر وإعادة الهيكلة والأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها والقيود على حركة العملات وعدم إمكانية تداول العملة في الأسواق أو تحويلها والصراعات الإقليمية والتأثر الاقتصادي من الأحداث الأخرى مثل مشاكل التعثر للدول والاضطرابات الإقليمية والأزمات المتعلقة بالبنوك والعملة والكوارث الطبيعية.

34- إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال. كما أن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال بشكل فعال من أجل تغطية المخاطر المتضمنة في الأعمال. يتم مراقبة كفاية رأس المالي للمجموعة باستخدام، من ضمن المقاييس الأخرى، اللوائح والمعدلات التي تضعها لجنة بازل للرقابة المصرفية. (لوائح/ معدلات بازل) والمطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للرقابة على المجموعة.

يتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال للمجموعة وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) كما هو موضح أدناه:

ألف دينار كويتي

كفاية رأس المال	*2016*	*2015*
الموجودات الموزونة بالمخاطر	**11,408,921**	11,765,998
رأس المال المطلوب	**1,711,338**	1,529,580
رأس المال المتاح		
رأس المال الشريحة 1	**1,853,574**	1,809,616
رأس المال الشريحة 2	**186,792**	151,343
إجمالي رأس المال	**2,040,366**	1,960,959
معدل إجمالي رأس المال الشريحة 1	**16.25%**	15.38%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**17.88%**	16.67%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

34- إدارة رأس المال (تتمة)

	2016	*2015*
		ألف دينار كويتي
رأس المال الشريحة 1	**1,853,574**	1,809,616
إجمالي التعرض للمخاطر	**18,554,168**	18,280,293
معدل الرفع المالي	**9.99%**	9.90%

35- إدارة الديون المشتراه

وفقاً للمرسوم 92/32 والقانون 93/41 فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، يتعين على البنك إدارة الديون المشتراة دون أجر بموجب شروط اتفاقيات شراء المديونيات.

36- موجودات برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للموجودات المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفة أمانة أو وكالة بلغت 1,103,087 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2016 (2015: 1,184,836 ألف دينار كويتي).

تتضمن إيرادات الأتعاب والعمولات أتعاباً بمبلغ 2,504 ألف دينار كويتي (2015: 2,815 ألف دينار كويتي) ناتجة عن أنشطة بصفة الأمانة والوكالة.

37- القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد و الإفصاح عن القيمة العادلة حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة؛
المستوى 2: أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2016:

	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
				ألف دينار كويتي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 11)	-	**58,230**	-	**58,230**
موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 11)	**867,724**	**48,216**	**357,507**	**1,273,447**
مشتقات الموجودات المالية:				
عقود آجلة	-	**2,017**	-	**2,017**
مبادلات معدل الأرباح	-	**330**	-	**330**
مبادلات عملات	-	**7,665**	-	**7,665**
المعادن الثمينة المتضمنة	-	-	-	-
موجودات غير مالية				
عقارات استثمارية	-	**723,028**	-	**723,028**
	867,724	**839,486**	**357,507**	**2,064,717**

37- القيمة العادلة (تتمة)

	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
				ألف دينار كويتي
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	-	**1,540**	-	**1,540**
مبادلات معدل الأرباح	-	-	-	-
مبادلات عملات	-	**21,037**	-	**21,037**
المعادن الثمينة المتضمنة	-	**62**	-	**62**
	-	**22,639**	-	**22,639**

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2015:

	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
				ألف دينار كويتي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 11)	-	132,030	-	132,030
موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 11)	698,113	76,256	266,385	1,040,754
مشتقات الموجودات المالية:				
عقود آجلة	-	1,681	-	1,681
مبادلات معدل الأرباح	-	625	-	625
مبادلات عملات	-	3,021	-	3,021
المعادن الثمينة المتضمنة	-	2	-	2
موجودات غير مالية				
عقارات استثمارية	-	756,033	-	756,033
	698,113	969,648	266,385	1,934,146

	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
				ألف دينار كويتي
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	-	1,460	-	1,460
مبادلات معدل الأرباح	-	11	-	11
مبادلات العملات	-	16,423	-	16,423
المعادن الثمينة المتضمنة	-	2	-	2
	-	17,896	-	17,896

37- القيمة العادلة (تتمة)

يتم تقييم الاستثمارات المصنفة تحت المستوى 1 استناداً إلى أسعار الشراء المعروضة في السوق. ويتم تقييم الاستثمارات المصنفة تحت المستوى 2 استناداً إلى صافي القيمة العادلة المسجلة.

تضمنت الاستثمارات المصنفة تحت المستوى 3 صكوك غير مسعرة بمبلغ 331,067 ألف دينار كويتي (2015: 236,787 ألف دينار كويتي) واستثمارات في أسهم غير مسعرة بمبلغ 26,440 ألف دينار كويتي (2015: 29,598 ألف دينار كويتي). تمثل الصكوك المدرجة ضمن هذه الفئة الصكوك الصادرة عن هيئات سيادية ومؤسسات مالية وشركات. يتم تقدير القيمة العادلة للصكوك غير المسعرة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الخصم (يتراوح من نسبة 1.8% إلى نسبة 5.4%). ويتم تقييم الاستثمار في أسهم غير مسعرة وفقاً للقيمة العادلة باستخدام اسلوب تقييم مناسب للظروف. تتضمن اساليب التقييم طرق التدفقات النقدية المخصومة والمعلومات المعروضة في السوق للشركات المماثلة ومعلومات معاملة حديثة وصافي قيمة الموجودات. وتتضمن المدخلات الجوهرية غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة أساسية معدل الخصم ومعدل النمو النهائي وتقديرات الإيرادات والأرباح. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان الدخل المجمع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع قد يكون غير مادياً إذا كانت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقديرات القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة وفقاً للقيمة العادلة بنسبة 5٪.

يتم تقييم الأدوات المفصح عنها في إيضاح 26 من خلال خصم كافة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام المعدلات وأسعار تحويل العملات الأجنبية العاجلة/الآجلة المعروضة مباشرةً في السوق من قبل موارد السوق المعتمدة (على سبيل المثال رويترز، بلومبرج و FinCAD ... الخ).

يتم تقييم العقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات يتم إجراؤها من قبل مقيمين مستقلين ذوي مؤهلات مهنية وخبرة ودراية جيدة حديثة في مجال تقييم العقارات الاستثمارية وفي النطاق الجغرافي الذي تقع به العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. يعكس التقييم ظروف السوق كما في تاريخ التقارير المالية في خلال فترة لا تزيد عن شهرين من تاريخ التقييم.

تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية باستخدام مدخلات معروضة في السوق. يتم استخدام أسلوب المقارنة السوقية لكافة العقارات الاستثمارية حيث يكون سعر السوق للمتر المربع والدخل السنوي مدخلات جوهرية بالنسبة للتقييم.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، لم تكن هناك أية تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياسات القيمة العادلة، كما لم تكن هناك اية تحويلات إلى أو من المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة.

يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المتاحة للبيع في المستوى 3:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
كما في 1 يناير	**266,385**	219,879
إعادة القياس المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى	**1,613**	204
المشتريات، بالصافي	**89,509**	46,302
كما في 31 ديسمبر	**357,507**	266,385

دليل

حوكمة "بيتك"

دليل حوكمة "بيتك"

المقدمة

يلتزم مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع العاملين في بيت التمويل الكويتي "بيتك" بقواعد حوكمة فعالة ومراقبة أعلى مستوى من السلوك.

ويلتزم "بيت التمويل الكويتي" بتعزيز النزاهة والحفاظ على أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي في كافة أنشطته.

المبادئ السليمة لحوكمة الشركات

حوكمة الشركات هي نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها التوجيه والتحكم بالمنظمة. كما أن حوكمة الشركات توازن بين جميع أصحاب المصالح في المنظمة، بما في ذلك العملاء والموظفين والإداريين والممولين والحكومة والمجتمع. كذلك تحدد مسئوليات وواجبات مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

يتضمن هذا الإطار ما يلي:

- العقد بين "بيتك" والمساهمين وأصحاب المصالح.
- توزيع المسئوليات.
- الإجراء المتبع للتوفيق بين أصحاب المصالح في حالة التضارب.
- إجراءات الإشراف المناسب والتحكم والمعلومات.

العناصر الرئيسية لحوكمة سليمة للشركات هي:

- الشفافية: جعل المعلومات على نطاق واسع معروفة و/ أو متاحة.
- المسئولية: تبرير الإجراءات و/ أو القرارات.
- العدالة: القيام بالأعمال بصورة عادلة ومحايدة.
- النزاهة: أن تكون صادقة وتراعي الجانب الأخلاقي.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتميز المصارف الإسلامية بالتزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأعمال والأنشطة التي تمارسها، وهذا يعتبر أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية. ولضمان الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، تفرض الأنظمة والقوانين المصرفية في دولة الكويت تشكيل هيئات للفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بحيث تتولى مسئولية التأكد من أن جميع أعمال تلك المصارف تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بإبداء الرأي الشرعي حول الأنشطة والمنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتقديم الحلول والبدائل للمنتجات والأنشطة محل الملاحظات الشرعية.

وتحتل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (FASSB) موقعا متميزاً في الهيكل التنظيمي لبيت التمويل الكويتي، حيث يتم تعيين أعضائها من قبل الجمعية العامة لبيتك. وتتألف الهيئة من خمسة أعضاء كحد الأدنى، ويخضع تكوين الأعضاء للحوكمة كما ورد في المبادئ التوجيهية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وتتلخص أعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي فيما يلي:

- تقديم تقرير سنوي يعرض في الجمعية العامة لبيان مدى توافق أعمال بيت التمويل الكويتي مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- الإشراف على أعمال إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية، والتي تشرف بدورها على تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيتك.
- الإشراف على برامج التدريب وأنشطة نشر الوعي الشرعي لدى العاملين في بيتك، لتمكينهم من ممارسة أعمالهم بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ولها أن تقترح على مجلس الإدارة إقامة الندوات والمؤتمرات التي تعالج القضايا والمسائل التي تهم الاقتصاد الإسلامي.

ويجب أن تعقد الهيئة الشرعية اثني عشر اجتماعاً على الأقل سنوياً، ويكون اجتماعها في المقر المعد لها في بيت التمويل الكويتي، وتكون قراراتها ملزمة. ويجب أن يكون الشخص المرشح لعضوية الهيئة حاصلا على المؤهلات العلمية المطلوبة أو يكون لديه خبرة أو تجربة في مجال فقه المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة.

المدير التنفيذي للرقابة والاستشارات الشرعية

المدير التنفيذي للرقابة والاستشارات الشرعية يقدم تقاريره مباشرة إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. ويقوم بتقديم تصور شرعي مبدئي حول القضايا والمسائل المعروضة من مختلف قطاعات وإدارات "بيتك" ورفعها إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للحصول على الموافقة الشرعية النهائية.

التدقيق الشرعي

يقوم التدقيق الشرعي بدور رئيسي في التأكد من مدى التزام جميع قطاعات وإدارات بيت التمويل الكويتي بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال التدقيق على العقود والمنتجات والخدمات والأنشطة التي يقوم بها بيتك، والتأكد من أنها تتوافق مع الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية، وبذلك يعتبر هذا النشاط مسئولا عن أية نواقص وقصور في مستوى التقيد بالقرارات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في "بيتك"

البحوث والاستشارات الشرعية

يقوم نشاط البحوث والاستشارات الشرعية بإعداد الدراسات الشرعية حول المنتجات والخدمات والأنشطة التي يقوم بها بيت التمويل الكويتي وعرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيتك للحصول على الموافقة النهائية، كما يقوم بدراسة المنتجات والخدمات والأنشطة محل الملاحظات الشرعية وتقديم الحلول والبدائل المناسبة لها، ورفعها إلى هيئة الفتوى للحصول على الاعتماد الشرعي، وكذلك يشرف على تنظيم البرامج والدورات التدريبية الشرعية، وبرامج نشر الوعي الشرعي بين الموظفين في "بيتك".

أمانة سر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تقوم أمانة السر بمسئولية الإعداد والتحضير لاجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيتك، ومتابعة تنفيذ قراراتها على القطاعات والإدارات المعنية في بيتك، واستقبال الأسئلة والاستفسارات من الإدارات المختلفة حول الأمور الشرعية المتعلقة بالأعمال والأنشطة التي تقوم بها، وتحديد ما يتم عرضه منها على الهيئة الشرعية للحصول على الرأي الشرعي.

يعمل "بيتك" على استكمال الالتزام بباقي متطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة في 2016/12/20.

حوكمة الشركات في بيت التمويل الكويتي

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 مجموعة من التعليمات حول حوكمة الشركات للبنوك المحلية في الكويت. وتتضمن التعليمات تطويراً لمعايير الحوكمة المشار إليها أخذا بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما صدر من معايير حوكمة جديدة في هذا الشأن، وبصفة خاصة الورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر أكتوبر 2010 حول "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات"، والمبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بشأن نظم المكافآت، وما جاء من توصيات في تقرير فريق عمل البنك الدولي بشأن تقييم معايير الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في اواخر عام 2010، بالإضافة الى ما هو مطبق من معايير في بعض دول المنطقة.

كذلك تم الأخذ بالاعتبار في المعايير الجديدة هيكل القطاع المصرفي الكويتي، والسمات الاساسية للاقتصاد ودرجة اندماجه مع الاقتصاد العالمي وغير ذلك من العوامل التي من شأنها التأكيد على أهمية موضوع الحوكمة في البنوك الكويتية.

وتحتوي حوكمة الشركات في "بيت التمويل الكويتي" على المحاور التالية وذلك بالاتساق مع تعليمات بنك الكويت المركزي:

المحور الأول: مجلس الإدارة

المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة

المحور الثالث: الإدارة التنفيذية العليا

المحور الرابع: ادارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت

المحور السادس: الإفصاح والشفافية

المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة

المحور الثامن: حماية حقوق المساهمين

المحور التاسع: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وتشمل الصفحات التالية موجزاً عن كل محور والخطوات المتخذة من قبل "بيت التمويل الكويتي" لتنفيذ المتطلبات تحت كل محور من أجل تنفيذ تعليمات بنك الكويت المركزي وتعزيز الحوكمة السليمة داخل "بيتك".

المحور الأول: مجلس الإدارة

المسئوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن "بيتك"، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية لـ"بيتك"، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسئولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة الى مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

كما يتحمل المجلس كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات "بيتك" وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الاخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة "بيتك" تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

الإشراف على الإدارة التنفيذية

يتعين على مجلس الإدارة تعيين رئيس تنفيذي لـ"بيتك" يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية. كما يتعين الحصول على موافقة المجلس عند تعيين الإدارة التنفيذية والتي ستكون تحت إشراف الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة.

وكذلك توفير الإشراف الكافي على الإدارة التنفيذية للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق "بيتك" لأهدافه وأغراضه والتحقق من تطبيق السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

على مجلس الإدارة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وعلى ألا تربط بينهما أية قرابة من الدرجة الأولى أو أية صلة أو علاقة من شأنها أن تؤثر على استقلالية قرارات كل منهما.

خطط الإحلال

التأكد من أن ادارة الموارد البشرية لديها خطط إحلال لمناصب المدراء التنفيذيين وأن يتم تطبيقها بفاعلية داخل "بيتك".

تكوين المجلس

يتعين أن يضم مجلس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء مما يسمح له بتشكيل اللجان اللازمة المنبثقة منه في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

دور رئيس مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور مهم من حيث المحافظة على حسن سير أعمال مجلس الإدارة والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً لأسس ومعلومات سليمة وكذلك تعزيز النقاش، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من اعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

كما أنه يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية والتأكد من توفر معايير حوكمة سليمة لدى "بيتك".

تنظيم أعمال المجلس

ينعقد اجتماع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى عقده، وينبغي ألا يقل عدد اجتماعات المجلس عن 6 اجتماعات سنوياً، وألا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وتكون القرارات المتخذة داخل محاضر الاجتماعات إلزامية وتصبح جزءاً من سجلات "بيتك".

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها في جدول اجتماعات المجلس، كما يقوم بتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس.

ويتعين أن تكون مسئوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابيا بحيث لا تعارض التشريعات والنظم ذات الصلة.

أمين سر مجلس الإدارة

أن دور أمين سر مجلس الإدارة هو مساعدة المجلس ورئيسه بإدارة شؤون المجلس متضمناً ما يلي:

- ضمان إعداد محضر المجلس في الوقت المناسب بالاشتراك مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- تنظيم وتنسيق إجراءات حضور اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين.
- حفظ محاضر ومسودات اجتماعات المجلس.
- القيام بمتابعة تنفيذ أية تعليمات صادرة من المجلس.
- ضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية فيما يتعلق بشؤون المجلس.

صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة

- تزويد أعضاء مجلس الإدارة بأي معلومات متوافرة بصورة فورية وقبل الاجتماعات بفترة كافية. بحيث يتم منحهم الوقت الكافي لدراسة ومناقشة القضايا المتعلقة في البنك لإبداء الرأي فيها.
- مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في الحصول على المعلومات اللازمة والموثوقة من خلال القنوات المناسبة كما أن لهم الحق في الوصول إلى موظفي بيتك من خلال القنوات المناسبة.
- يحق لمجلس الإدارة أو أي لجنة تابعة له وبموافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة الاستعانة بأية استشارات خارجية مستقلة قانونية أو مهنية أخرى على نفقة "بيتك" لمساعدتهم في أداء واجباتهم تجاه "بيتك" والمساهمين.

السلطة التفويضية

قام مجلس الإدارة بتفويض الإدارة العليا لـ«بيتك» لتولي عمليات "بيتك" اليومية، برئاسة الرئيس التنفيذي من خلال تفويض كتابي للسلطات المالية والإدارية، وقد تم توضيح جميع المعاملات المصرفية التي لا يمكن تفويضها للإدارة العليا أو الرئيس التنفيذي والتي تتطلب موافقة المجلس.

مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يجب على مجلس الإدارة "بيتك" ولجانه امتلاك أعضاء مؤهلين ذوي خبرة من أجل خدمة مصالح "بيتك" ومساهميه وأصحاب المصالح، وتساعد لجنة الترشيح والمكافآت (NRC) التابعة لمجلس الإدارة المجلس في اختيار أو تعيين أعضاء للمجلس ولجانه من خلال وضع المعايير الأساسية للعضوية، والتي تهدف إلى خلق مجلس قادر على التحدي والتحفيز لتحقيق اهداف بيتك الاستراتيجية والقيام بالأداء المتميز في جميع النواحي.

ينبغي لأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا مؤهلين بشكل دائم وذلك من خلال التدريب، كذلك يجب أن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات ويكونوا قادرين على إبداء رأي سليم وموضوعي عن شؤون البنك.

التدريب والتطوير المستمر

يجب على أعضاء مجلس الإدارة تطوير مهاراتهم وخبراتهم في مجال التمويل والأعمال المصرفية تماشيا مع الرؤى المستقبلية من المخاطر التي قد تواجه "بيتك" والبيئة المحيطة، وذلك من خلال التدريب المستمر والمشاركة بالمؤتمرات والندوات ذات العلاقة.

الفاعلية

مطلوب من المجلس على الأقل مرة في السنة مراجعة وتقييم أدائه لأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأداء جميع المدراء الذين قام المجلس بتعيينهم.

المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة

القواعد والقيم السلوكية

يتعين على مجلس الإدارة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل تحديد الممارسات السليمة للحوكمة لما يقوم به من أعمال وأن تتضمن وجود الوسائل التي تؤكد على اتباع تلك الممارسات مع مراجعتها بانتظام بهدف تحسينها. كما ويتعين عليه أن يأخذ زمام الأمور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة في "بيتك" وفي كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، بما يضمن منع استغلال المعلومات الداخلية في "بيتك" لتحقيق مصالح خاصة وكذلك وضع الآلية المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء.

ويتعين أيضاً تعميم ميثاق قواعد للسلوك المهني وأخلاقيات العمل على كافة موظفي "بيتك" وأعضاء مجلس إدارته والحصول على توقيعهم بما جاء بها، وعلى "بيتك" نشر الميثاق على الموقع الإلكتروني.

تعارض المصالح

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون لديه سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح وأن تغطي هذه السياسات كل ما يتعلق بموضوع تعارض المصالح واحتمالاته، بما في ذلك ما يلي:

- تجنب عضو مجلس الإدارة ممارسة الأنشطة المحتمل أن تؤدي إلى تعارض المصالح.
- وضع سياسات وإجراءات لمنع تعارض المصالح لكل من أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- أخذ موافقة المجلس على أي نشاط يقوم به أحد أعضاء المجلس قد يترتب عليه تعارض في المصالح.
- إفصاح العضو عن أي أمر قد يؤدي أو أدّى بالفعل إلى تعارض في المصالح.
- امتناع العضو عن التصويت على أي مسألة قد تنطوي على تعارض مصالح أو قد يكون لها تأثير على موضوعية التصويت.
- أن تكون جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية، وكذلك طريقة تعامل المجلس في حالة عدم الالتزام بهذه السياسة.

الاطراف ذات العلاقة

يتعين على "بيتك" أن يكون لديه سياسات مكتوبة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة، بحيث تتضمن هذه السياسات القواعد والإجراءات التي تنظم العمليات مع الأطراف ذات العلاقة. ويحتفظ "بيتك" بسجلات لمعاملات الأطراف ذات العلاقة مع إخضاع هذه المعاملات لمستوى تدقيق مناسب.

ويجب تحديد الأطراف ذات العلاقة الخاصة بـ "بيتك" وفقاً للتعريف الوارد بمعايير المحاسبة الدولية، وعلى "بيتك" الاحتفاظ بسجلات محدثة عن هذه الأطراف بهدف ضبط أية معاملات مبرمة معها. على أن يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وطبقاً للمعايير الدولية لإعداد القوائم المالية المطبقة في هذا الشأن، وأي متطلبات من الجهات الرقابية أو التنظيمية المحلية الأخرى بما فيها بنك الكويت المركزي.

السرية المصرفية

تعتبر السرية المصرفية من أهم المبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي حيث أنها تشكل أحد الركائز المهمة للتعامل مع العملاء سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو مستثمرين أو غيرهم من أصحاب المصالح.

لدى "بيتك" سياسات اجراءات للمحافظة على سرية العمل المصرفي، تحتوي على ما يلي:

- ضرورة التزام أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين في "بيتك" بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بـ "بيتك" وعملائه، والبيانات والمعلومات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى والتي قد تكون وصلت إليهم بحكم عملهم.
- عدم الإفصاح عن أي من البيانات أو المعلومات التي تخص "بيتك" وعملائه إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك، وفي ضوء ما تسمح به القوانين والتعليمات والسياسات الداخلية لـ "بيتك".
- المحافظة على أمن البيانات الخاصة بـ "بيتك" وعملائه، ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول إليها إلا من قبل المفوضين بذلك، ويعتبر مجلس الإدارة في "بيتك" مسئولاً عن وضع النظم الرقابية لحصر الوصول الى تلك البيانات والمعلومات بالأشخاص المخولين، والتحقق من أن النظم الرقابية لدى البنك تمنع تسرب اي معلومات مصرفية تمس وتخدش السرية المصرفية.
- ضرورة إدراك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في "بيتك" لمسئولياتهم بشأن تطوير الوعي الأمني في "بيتك" بما يعزز الخدمة المصرفية والمحافظة عليها.
- يجب أن تؤكد سياسات المحافظة على عدم استخدام أي معلومات عن أوضاع "بيتك" قد تكون متوافرة لدى أعضاء مجلس الإدارة أو أي من العاملين في "بيتك" من أجل تحقيق مصالح خاصة أو مصالح لأطراف أخرى ذات صلة.
- يتعين أن تتضمن تلك السياسات التأكيد على مراقبة تنفيذها من قبل إدارة التدقيق الداخلي في "بيتك".

هياكل المجموعة ومجلس إدارة البنك الأم

يعتبر مجلس إدارة "بيتك" المسئول عن وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكياناتها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية لتلائم حالات النمو وزيادة التعقيد والتوسع الجغرافي وإيجاد الوسائل المناسبة للتأكد من التزام كل شركة تابعة بجميع متطلبات الحوكمة المعمول بها.

حيث قام مجلس إدارة "بيتك" في يوليو 2015 باعتماد سياسة حوكمة الشركات التابعة والتي تم إعدادها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية وكذلك وفق ما ورد في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (حوكمة الشركات).

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة عنه بهدف تعزيز فاعلية رقابة المجلس على العمليات المهمة في "بيتك"، وهذا لا يعفي المجلس من تحمل المسئولية المباشرة لجميع الامور المتعلقة به، وتشمل لجان المجلس ما يلي:

- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة المخاطر
- لجنة التدقيق والالتزام
- اللجنة التنفيذية
- لجنة الحوكمة
- لجنة الاستثمار

ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي من لجنة التدقيق والالتزام أو لجنة المخاطر أو لجنة الترشيحات والمكافآت.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في ترشيح أعضاء اللجان بناءً على معايير العضوية في كل لجنة وضمان أن يكون هناك عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين في كل لجنة وذلك لضمان استقلالية قراراتهم.

وتشكل لجنة الترشيح والمكافآت من بين أعضاء المجلس وتضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من ضمنهم رئيس اللجنة على أن يكون لدى اللجنة ميثاق اختصاصات يحدد مسئولياتها، بما في ذلك ما يلي:

- المؤهلات المطلوبة للعضوية
- دورية الاجتماعات
- سلطات اللجنة
- تقديم التقارير إلى المجلس

مسئوليات ومهام لجنة الترشيحات والمكافآت ما يلي:

- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن ضوابط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد توصيف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس، مع إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة "بيتك".
- إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة، بحيث يشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحياتهم وسلطاتهم، وبما يتوافر لديهم من صفات قيادية.
- توفير معلومات وبيانات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن "بيتك" ورفع التقارير والمعلومات إلى أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التأكد من أن اعضاء المجلس على اطلاع مستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وتحقيقاً لذلك يتعين على مجلس الإدارة حضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في مجال العمل المصرفي والمالي.
- ضبط نظم وسياسة منح المكافآت على التفصيل والوارد بالمحور الخامس من هذا التقرير.

لجنة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من اعضاء المجلس من ضمنهم رئيس اللجنة، وهي مسؤولة عما يلي:

- تقديم المشورة للمجلس حول استراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية لـ "بيتك"، وكذلك الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لهذه الاستراتيجية.
- ضمان الإعداد السليم لإطار إدارة المخاطر على مستوى "بيتك" بما في ذلك استراتيجيات المخاطر ونزعة المخاطر والسياسات والإجراءات والأدوات والمنهجيات.

تقوم لجنة المخاطر بمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في "بيتك" تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة، وتقع على الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات بشأن إدارة مختلف أنواع المخاطر.

كما تقوم الإدارة التنفيذية بـ "بيتك" باقتراح هيكل دائرة المخاطر ومهامها ومسئولياتها وسبل تطويرها، على أن يتم مراجعة هيكل هذه الإدارة ومهامها من قبل لجنة المخاطر تمهيداً لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق والالتزام

تُشكل لجنة التدقيق والالتزام من بين أعضاء المجلس وتضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم رئيس اللجنة. على أن يكون على الأقل عضوين من أعضاء لجنة التدقيق والالتزام حاصلين على مؤهلات علمية أو خبرة عملية في المجالات المالية وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك او بناء على طلب رئيس اللجنة أو العضوين الاخرين.

تتلخص مسئوليات لجنة التدقيق والالتزام بممارسة ومراجعة ما يلي:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي لـ "بيتك".
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في "بيتك"، وكذلك التأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة البيانات المالية لـ "بيتك" قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.
- التأكد من التزام "بيتك" بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

ويجب أن تتوفر لدى لجنة التدقيق والالتزام صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء – من خلال القنوات الرسمية – أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

وتقوم لجنة التدقيق والالتزام سنوياً بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة الالتزام الرقابي والتقارير ورئيس إدارة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد مكافاتهم، وكذلك الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مرة واحدة على الاقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية.

إن مسئولية لجنة التدقيق والالتزام لا تغنى عن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى "بيتك".

اللجنة التنفيذية

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالنشاط المصرفي والاستثماري للبنك، وفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس إلى اللجنة، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إليها بأية أعمال أخرى تعينه على القيام بمهامه ومسئولياته، ويعين مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجنة على ألا يقل عددهم عن خمسة أعضاء، ويعين المجلس رئيس اللجنة من بين أعضائها، وتكون عضوية هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات أو بقدر المدة المتبقية من المجلس.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة التنفيذية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإشراف على آلية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البنك، ومراقبة كفاءة الأداء، ومراجعة تقارير الأداء ورفع التوصيات اللازمة للمجلس في هذا الشأن.
- مراجعة واعتماد معاملات التمويل وعروض الاستثمار التي تعرضها الإدارة التنفيذية وفق لائحة التفويضات والصلاحيات التي يحددها المجلس.
- اعتماد أو رفض أية مقترحات تتعلق بالتمويل، السيولة و – أو مخاطر السوق في حدود الصلاحيات المالية المعتمدة فيما يخص الحد الأقصى للتركز الائتماني للعميل الواحد.
- مراجعة استراتيجية الإدارة فيما يخص مقترحات المخصصات، وخطة الإدارة لاسترداد المديونيات المتعثرة إن وجدت.
- المراجعة الدورية لمدى تنوع ومتانة محفظة التمويل.
- التنسيق مع لجنة المخاطر لإعداد تقارير دورية لتحديث حدود المخاطر واحتمال تفاقمها.

لجنة الحوكمة

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في مساعدة المجلس على أداء مسئولياته في الإشراف على الحوكمة السليمة والعمل على تطوير مجموعة إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها والالتزام بدليل الحوكمة من مجلس والإدارة ولجانه ومن الإدارة التنفيذية.

وتضم لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم مع عضوية مجلس الإدارة.

وتتمثل مهام لجنة الحوكمة فيما يلي:

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره.
- مراجعة مدى كفاية السياسات وممارسات البنك فيما يخص معايير الحوكمة.
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني، وقواعد أخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة والإرشادات داخل البنك.
- مراجعة الأمور الأساسية الخاصة بعلاقات المساهمين ومساهمات البنك في الأعمال الخيرية.
- مراجعة الجزء الذي يتعلق بالحوكمة ضمن التقرير السنوي.
- تقييم سنوي للأداء فيما يخص اللجنة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات واختصاصات اللجنة.

لجنة الاستثمار

صدر قرار من مجلس الإدارة بانشاء هذه اللجنة خلال عام 2016، والغرض الرئيسي من لجنة الاستثمار هو مساعدة مجلس الإدارة في وضع مبادئ عامة للاستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية للبنك وشركاته التابعة، ووفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس لهذه اللجنة، والتحقق من مدى الامتثال مع الأهداف الاستثمارية للبنك.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تقوم اللجنة بمساعدة مجلس إدارة البنك على تنفيذ مسئولياته الرقابية على الأصول الاستثمارية للبنك بما في ذلك الصناديق والمحافظ الاستثمارية، وتقوم برفع التوصيات إلى مجلس الإدارة، ومتابعة الاستثمارات بما يتوافق مع السياسات المعتمدة.
- مراجعة التقارير المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسئولياتها بطريقة مهنية وفعالة.
- إخطار مجلس الإدارة بأي تغييرات جوهرية في استثمارات البنك.
- متابعة تطبيق السياسات والأهداف الاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بكافة الأنشطة الاستثمارية.
- الاطلاع على الاستثمارات الجديدة المقترحة والوقوف على مدى امتثال هذه الاستثمارات مع توجهات مجلس الإدارة، ومن ثم رفع توصية لمجلس الإدارة بذلك.
- الاستعانة بأي مستشار خارجي وذلك لمساعدة اللجنة في أداء مهامها.
- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص أي موضوع تراه مناسباً.
- الحصول على أية معلومات لازمة عن وضع المحفظة الاستثمارية من خلال الرئيس التنفيذي.
- تستعرض اللجنة توصيات الإدارة التنفيذية بخصوص قرارات دمج الاستثمارات القائمة ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة.
- تمارس اللجنة أي مسئوليات وواجبات أخرى تكلف بها من مجلس الإدارة.
- تقوم اللجنة برفع توصية للمجلس في حالة رأت ضرورة زيادة رأس مال/ أو خفض رأس المال للشركات التي يساهم بها البنك.

المحور الثالث: الإدارة التنفيذية العليا

تتكون الإدارة العليا من مجموعة من الأفراد مؤهلين وذوي الخبرة بما في ذلك الرئيس التنفيذي، وغيره من الموظفين التابعين له بشكل مباشر والمدراء العامين والمدراء التنفيذيين الذين يتحملون مسؤلية الإشراف على إدارة "بيتك".

حيث يتعين على الإدارة التنفيذية العليا وبإشراف مجلس الإدارة التأكد من أن أنشطة "بيتك" تتسق مع استراتيجية العمل ونزعة المخاطر والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، حيث يعتمد المجلس على كفاءة الإدارة العليا في تنفيذ قرارات المجلس دون أي تدخل مباشر من قبل المجلس.

ويتعين على الإدارة التنفيذية العليا أن تساهم في الحوكمة السليمة لـ "بيتك" من خلال السلوك الشخصي وعن طريق توفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي يقومون بإدارتها، وتعتبر الإدارة العليا هي المسئولة عن تفويض الواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إداري يعزز المساءلة والشفافية.

كما أن الإدارة العليا هي المسئولة عن الإشراف والرقابة على أعمال "بيتك" وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام والرقابة على المخاطر ووضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة واستقلال الوظائف والفصل بين الواجبات، ويجب أن تمد الإدارة العليا مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية بشفافية وموضوعية وبشكل دوري كل شهرين على الاقل.

الرئيس التنفيذي

الرئيس التنفيذي هو المسئول أمام مجلس الإدارة بتولي مهام إدارة وتقييم أداء "بيتك" بالكامل، ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك وفق الاستراتيجيات والخطط والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تتضمن مسئوليات الرئيس التنفيذي ما يلي:

- تطبيق الخطط الاستراتيجية والعملية لـ "بيتك" بموافقة مجلس الإدارة.
- تحويل العمليات الخارجة عن نطاق تفويض سلطة الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة.
- التأكد من أن جميع الإجراءات تتوافق مع سياسات "بيتك" ومع القوانين والتعليمات المنظمة.
- جميع العمليات الأساسية التي يخوله بها مجلس الإدارة.

ويتم مراجعة أداء الرئيس التنفيذي على أساس سنوي من قبل مجلس الإدارة، وتنظر لجنة الترشيحات والمكافآت في مكافأة الرئيس التنفيذي وتقدم التوصية إلى المجلس بعد المراجعة السنوية للأداء.

المحور الرابع: ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

أنظمة الرقابة الداخلية

أنشأ "بيتك" بكفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، وعلى مجلس الإدارة اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع استراتيجية عمل "بيتك" ونشاطاته، واعتماد الوصف الوظيفي للوظائف والمسئوليات والسياسات والإجراءات الرسمية لجميع الوظائف والعمليات المصرفية.

ويتم مراقبة تنفيذ ما سبق من قبل التدقيق الداخلي، وتحدد هذه السياسات والإجراءات واجبات ومسئوليات كل وظيفة والصلاحيات وخطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية بطريقة يتحقق بها الرقابة الثنائية ومبدأ الفصل في المسؤوليات لتجنب تعارض المهام.

حيث يجري "بيتك" مراجعة الضوابط الداخلية السنوية (ICR) من خلال مدققين مستقلين معتمدين غير مدققي حسابات "بيتك" الخارجيين لضمان كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

وقد تم وضع إجراءات – في سياسة الإبلاغ عن المخالفات – والتي تمكن الموظفين من الإبلاغ عن مخاوفهم بشأن احتمالية حدوث مخالفات، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات التأكيد على توفير "بيتك" الحماية اللازمة لهؤلاء الموظفين بما يعطيهم الطمأنينة الكافية لعدم تعرضهم لأي تهديد أو جزاءات حتى في حالة عدم ثبوت ما يؤكد هذه المخاوف.

إدارة المخاطر

قام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر بوضع سياسات شاملة للرقابة وإدارة للمخاطر، بحيث تصف هذه السياسات أدوار ومسئوليات المجلس ولجنة المخاطر ورئيس إدارة المخاطر (CRO) وإدارة التدقيق الداخلي.

حيث يعتبر رئيس إدارة المخاطر مسئولاً عن مهام إدارة المخاطر في "بيتك" ولديه التفويض بالاتصال المباشر مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس. ويجب أن يتوافر لدى رئيس إدارة المخاطر القدرة على التأثير في قرارات "بيتك" المتعلقة بالانكشاف على المخاطر، ولا تحول مسئوليته عن تحمل مجلس الإدارة المسئولية النهائية.

ويعتبر رئيس إدارة المخاطر مستقلا وغير مناط به أي مسئوليات مالية، ولا يجوز عزل أو إبعاد رئيس إدارة المخاطر من منصبه لأي سبب من الأسباب دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة وعلى البنك مناقشة هذه الأسباب مع بنك الكويت المركزي قبل عزله.

كما يقوم رئيس إدارة المخاطر برفع تقاريره مباشرةً إلى رئيس لجنة المخاطر.

وتعتبر إدارة المخاطر مسئولة عن تحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر وإعداد التقارير حول انكشاف "بيتك" على المخاطر، وتعتبر وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى مع السماح لهذه الإدارة بالوصول إلى الأنشطة المحلية والخارجية لفهم طبيعتها أو طلب بيانات معينة لإمكانية تقييم مخاطر انكشافها بشكل صحيح.

التدقيق الداخلي

يمارس التدقيق الداخلي مهامه باستقلالية تحت إشراف رئيس التدقيق الداخلي لدى "بيتك"، تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا وأصحاب المصالح بتأكيد معقول بأن منظومة الضوابط الإجرائية الرئيسية فعالة وملائمة ويتم الالتزام بها حيث أن التدقيق الداخلي لديه حق الوصول إلى أي معلومات أو أي موظف في "بيتك" وكذلك لديه السلطة الكاملة لأداء المهام المسندة إليه، ولكن ليس لموظف التدقيق الداخلي القيام بأي مسئوليات تنفيذية.

يتعين أخذ موافقة مجلس الإدارة عند تعيين رئيس التدقيق الداخلي، ويقوم بدوره برفع تقاريره إلى لجنة التدقيق والالتزام.

ويجب أن يستند نطاق وتفاصيل نظام الضوابط التنظيمية والإجرائية الفعالة على العوامل التالية:

- طبيعة وتعقيد الأعمال وثقافتها.
- حجم وتعقيد المعاملات.
- درجة المخاطرة.
- مدى المركزية وتفويض السلطة.
- مدى وفعالية تكنولوجيا المعلومات ومدى الالتزام التنظيمي.

المسئوليات الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي:

- التحقّق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها والتحقق من أن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب.
- التحقق من أن السياسات الداخلية لـ "بيتك" تتوافق بشكل كامل مع القوانين والسياسات والأنظمة والتعليمات ذات الصلة.
- القيام بإجراءات الفحص الخاصة بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي لـ«بيتك» وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وغيرها.

كما يجب على "بيتك" عدم القيام بإسناد خارجي لأي من المهام الأساسية للتدقيق الداخلي (Outsourcing). ويتعين أخذ موافقة بنك الكويت المركزي في الحالات التي يرى فيها "بيتك" إسناد بعض هذه الأنشطة لجهات خارجية، وعلى أن يكون ذلك لأغراض محددة ولفترة زمنية محدودة.

التدقيق الخارجي

يجب على المراجع الخارجي أن يقوم بتفعيل بيئة حوكمة سليمة تنعكس في السجلات والتقارير المالية لـ "بيتك". ويتم اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصيتي لجنة التدقيق والالتزام ومجلس الإدارة.

حيث يتعين على لجنة التدقيق والالتزام وضع المعايير المناسبة للتحقق من أن عملية التدقيق الخارجي تتم بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit).

ويتعين على المدقق الخارجي تزويد لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بنسخة من تقارير التدقيق، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق والالتزام لمناقشة هذه التقارير وما قد يكون من ملاحظات مهمة حولها، وتكون هذه الاجتماعات بحضور الإدارة التنفيذية. ويتعين على لجنة التدقيق والالتزام أن تجتمع مع المدقق الخارجي دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

كما يلتزم مكتب التدقيق الخارجي بما تفرضه عليه تعليمات الجهات الرقابية وهي (بنك الكويت المركزي- هيئة أسواق المال – وزارة التجارة والصناعة)، ولا يجوز قيام المدقق الخارجي بتقديم خدمات تدقيق داخلي لـ "بيتك"، كما يقوم "بيتك" بالتأكد من أن الأعمال الأخرى خارج نطاق التدقيق، ويجب أن يتم تدويره كل أربع (4) سنوات أو أقل.

المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت

يشرف مجلس الإدارة على تصميم ومراقبة وتفعيل ومراجعة نظام المكافآت لـ "بيتك" للتأكد من أنه يعمل بالشكل المطلوب. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بوضع التوجيهات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بالمكافآت.

إن سياسة إدارة الرواتب ضمن سياسات الموارد البشرية في "بيتك" وهي بمثابة سياسة المكافآت والتي تشتمل على جميع المتطلبات كما هو مذكور ضمن تعليمات حوكمة الشركات لبنك الكويت المركزي، وتشمل هذه السياسة جميع الجوانب والمكونات من المكافآت المالية مع الأخذ بالاعتبار تعزيز إدارة المخاطر في "بيتك"، حيث تم تصميم السياسة لجذب الفنيين المؤهلين وأصحاب الخبرة.

ولدى نظام المكافآت في "بيتك" مكونات تعويضية رئيسية وهي:

- مكافآت ثابتة (الرواتب والأجور).
- مكافآت متغيرة، وتضم:
  - الحوافز السنوية قصيرة الأجل.
  - الحوافز السنوية طويلة الأجل.

المبادئ التوجيهية في إدارة المكافآت للإدارة العليا:

- يجب أن يتم تعيين جميع العناصر على المستوى المناسب مع مراعاة مستجدات السوق ومؤشرات الأجور في السوق والمهارات المماثلة.
- يجب استخدام المكافآت لتشجيع وتحفيز الأداء الفعال بصورة مستمرة.
- ينبغي ربط المكافأة بالأهداف الرئيسية كما حددها مجلس الإدارة وكذلك ربطها بأداء "بيتك" والمدى الزمنى للمخاطر.
- أي مكافأة ينبغي أن تمنح لتحقيق مصالح المساهمين مع الإدارة العليا.

حيث أن لدى "بيتك" آلية لإدارة الأداء ولتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات بموضوعية وترتبط المكافآت المتغيرة مع الأداء، كما أن فلسفة "بيتك" لمكافأة الإدارة العليا تقوم على مكافأة الأداء الفعال المستمر، ويقوم "بيتك" بالإفصاح في التقرير السنوي عن أهم جوانب سياسات ونظم منح المكافآت.

المحور السادس: الإفصاح والشفافية

سياسة الإفصاح

يدرك "بيتك" أن سياسة الإفصاح هو أداة فعالة للتأثير على سلوكه وحماية المستثمرين وتعزيز ثقتهم في البنك، وعلى "بيتك" تزويد مساهميه والمستثمرين بمعلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وفي الوقت المناسب، وذلك لتمكين المساهمين والمستثمرين على تقييم أداء "بيتك" واتخاذ قراراتهم بصوره مناسبة وفعالة.

ويلتزم "بيتك" بما يلي:

- التأكد من أن أصحاب المصالح لديهم الفرصة للوصول إلى المعلومات المتاحة خارجيا والصادرة عن "بيتك".
- توفير معلومات بالإفصاح في الوقت المناسب للسوق حول أنشطة "بيتك".
- تعليمات ولوائح كل من بنك الكويت المركزي وهيئة اسواق المال.

كما يجب نشر المعلومات والبيانات الواردة في التقارير السنوية أو الربع سنوية على الموقع الإلكتروني لـ "بيتك"، وكذلك المحاضرات المقدمة من قبل الإدارة العليا باللغتين العربية والانجليزية.

ويلتزم "بيتك" بالإفصاح في الوقت المناسب والدقيق وطبقا لتعليمات هيئة أسواق المال بجميع المواد الصادرة وحسب السياسات المعتمدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- حصص الملكية المالية والتشغيلية.
- أهداف "بيتك".
- حصص الملكية الرئيسية.
- تفاصيل الإدارة، كبار المسئولين التنفيذيين ومكافآتهم.
- مواد المخاطر المتوقعة.
- مسائل جوهرية بشأن الموظفين وأصحاب المصالح.

اعتمد مجلس الإدارة سياسة الإفصاح عن المعلومات بما في ذلك السياسات والإجراءات الواجب اتباعها من قبل "بيتك" للإعلان عن معلومات حساسة في السوق أو المساهمين وأصحاب المصالح، وضمان وجود الضوابط المناسبة للكشف في الوقت المناسب والدقيق عن المعلومات الأساسية المتعلقة بـ "بيتك" بما يتماشى مع اللوائح المحلية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات بازل وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وبما ورد في الكتاب العاشر (الإفصاح) من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال.

ويحتفظ "بيتك" بسجل إفصاح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يتضمن البيانات التي تطلبها الجهات الرقابية مع تحديثها بصفة دورية.

ويعتبر مجلس الإدارة هو المسئول في النهاية عن ضمان سلامة ودقة ونزاهة المعلومات التي يكشف عنها وجود الضوابط والآليات اللازمة للتنفيذ السليم لسياسات وإجراءات الإفصاح، ويراقب المجلس الالتزام بسياسة الإفصاح ويتخذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.

ومن جانب آخر، لن يقوم "بيتك" بالإفصاح عن أي معلومات سرية أو خاصة في طبيعتها، وكذلك عن المعلومات المتعلقة بالعملاء والمنتجات أو الأنظمة التي يمكن أن يكون لها تأثير مادي على استثمارات "بيتك" في تلك المنتجات أو الأنظمة، الأمر الذي سيترتب عليه إضعاف موقف بيتك التنافسي مع الآخرين. كما لن يقوم "بيتك" بالإفصاح عن أي معلومات أو بيانات من شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على المركز المالي لفئات معينة مثل المحللين الماليين والمؤسسات المالية أو غيرها قبل الإفصاح عنه للجمهور.

المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة

الاطلاع على الهيكل

يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن يكونوا على اطلاع كامل لهيكل العمليات الخاصة بـ "بيتك" والمخاطر المتعلقة به، بالإضافة إلى المعرفة التامة لهيكل مجموعة "بيتك" وتنظيم المجموعة من حيث أهداف كل وحدة أو كيان، والعلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الوحدات والشركة الأم.

وجود مقاييس ونظم سليمة وفعالة للحصول على المعلومات وتبادلها بين كيانات المجموعة لإدارة مخاطر المجموعة ككل والرقابة الفعالة عليها، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تقييم جميع المنتجات ومخاطرها من قبل كل كيان في المجموعة وعلى أساس كيانات المجموعة ككل.

تأسيس هياكل جديدة

اعتمد "بيتك" سياسات لتأسيس هياكل جديدة مؤكداً لما يلي:

- تجنب بناء الهياكل المعقدة غير الضرورية.
- وجود إجراءات مركزية للموافقة والرقابة على تأسيس كيانات قانونية جديدة بناءً على معايير محددة تشمل القدرة على الإشراف والوفاء بالمتطلبات اللازمة لاستمرارية كل كيان قانوني.
- القدرة على استخراج معلومات حول هيكل "بيتك" بما في ذلك نوع وميثاق وهيكل ملكية ونشاط كل كيان قانوني.
- ملاحظة المخاطر المقترنة بالهيكل المعقد بما في ذلك نقص شفافية مخاطر العمليات الناشئة من تداخل وتعقيد هياكل التمويل.

المحور الثامن: حماية حقوق المساهمين

يضمن مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين بما في ذلك حقوق الأقلية وكذلك أصحاب المصالح في "بيتك" في ضوء أحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، وكذلك تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، ولائحة النظام الأساسي والسياسات الداخلية لـ "بيتك" والتي تشتمل على ضوابط وأسس حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والقوانين الأخرى ذات الصلة.

ويلتزم "بيتك" بإعداد بيان بالجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها عليه خلال السنة المالية ويتم تلاوته في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

حقوق المساهمين

- حق النظر والمشاركة في القرارات المتعلقة بتعديل لائحة النظام الأساسي لـ "بيتك" وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير العادية التي قد تؤثر على مستقبل "بيتك" أو أعماله التجارية مثل حالات الاندماج أو بيع جزء كبير من أصوله أو التنازل عن شركات تابعة له.
- حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة وإبداء الملاحظات والتوصيات (إن وجدت) بخصوص أية تحسينات مطلوبة.
- حق المساهمة في عملية اتخاذ القرار على أية تغييرات جذرية تجري في "بيتك".
- حق التعبير عن الرأي بخصوص تعيين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- حق الحصول على معلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وكافية وحديثة لأغراض تقييم الاستثمارات واتخاذ القرارات السليمة بشأنها.
- حق استلام العائد على الأسهم وكذلك المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة والتصويت على قراراتها.
- حق أصحاب الأقلية أو المساهمين الأجانب بأن يتم التعامل معهم بالمساواة وأن يعطوا الفرص الكافية لمعالجة أي مخالفات أو أخطاء قد تنشأ فيما يتعلق بحقوقهم، هذا فضلاً عما تكفله القوانين واللوائح ذات الصلة للمساهم من حقوق.

مسئوليات المساهمين

- التحقق من أن مجلس الإدارة يقوم بعملية إشراف فعالة.
- ينبغي على المساهمين ضمان توافر المعرفة عن "بيتك" والاهتمام بمكوناته وأداء المجلس ولجانه، كما يجب أن لا يقحموا أنفسهم مباشرة في شؤون "بيتك".
- يجب على المساهمين ألا يسعون للوصول إلى معلومات حساسة عن "بيتك" والتي غالباً ما تكون غير متوفرة.

المحور التاسع: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

أصحاب المصالح (عدا المساهمين) هي جهات ذات صلة تسهم في نجاح المنظومة، ويدرك المجلس أن النجاح النهائي لـ "بيتك" هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك المودعين والمقترضين والموظفين والمستثمرين والأطراف الأخرى التي لديها علاقات تجارية مع "بيتك".

وتؤكد الإجراءات المتنوعة والسياسات والممارسات المتبعة في "بيتك" على أهمية احترام حقوق أصحاب المصالح وفقا للقوانين ذات الصلة واللوائح والأنظمة.

وفقاً لنظام الحوكمة في "بيتك"، فإن مجلس الإدارة يدعم ما يلي:

- احترام حقوق جميع أصحاب المصالح القانونية.
- ينبغي وجود آليات لتعزيز أداء أصحاب المصالح للمشاركة في عملية الحوكمة بحيث تكون عملية تشاورية لضمان اتباع نهج فعال ومسئول لإدارة "بيتك".

حقوق أصحاب المصالح

- حق الحصول على معاملة تضمن لهم العدالة والمساواة.
- حق الحصول على إفصاحات مباشرة وواضحة للمعلومات ذات الصلة.

تقييم الامتثال:

تعتبر لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن الحفاظ على هذا الدليل، ومتابعة الالتزام من قبل الأطراف المعنية داخل "بيتك"، ويجب أن يخضع الدليل للمراجعة السنوية، كما يتم نشره على الموقع الإلكتروني لـ«بيتك».

كما قامت وحدة الحوكمة في "بيتك" بإنشاء نظام لتحديد وقياس العمل بهذا الدليل، ويتم إبلاغ لجنة الحوكمة بأي انتهاك في محتواه، وبدورها تقوم اللجنة بإبلاغ مجلس الإدارة.

وتلغى جميع العمليات والممارسات التجارية التي يتم تنفيذها داخل أي قسم أو وحدة أعمال في "بيتك" والتي لا تتفق مع أي جزء من هذا الدليل إلا إذا تم رفع مستواها إلى حد الامتثال.

لم يقم "بيت التمويل الكويتي" بمخالفة أي من متطلبات هذا الدليل وذلك منذ تطبيقه في يوليو 2013.

تم بحمد الله